مستقبليات

العدد الثـــاني - يوليـــو 2024

مفتـــرق طـرق
إلى أين يتجه الشرق الأوسط؟

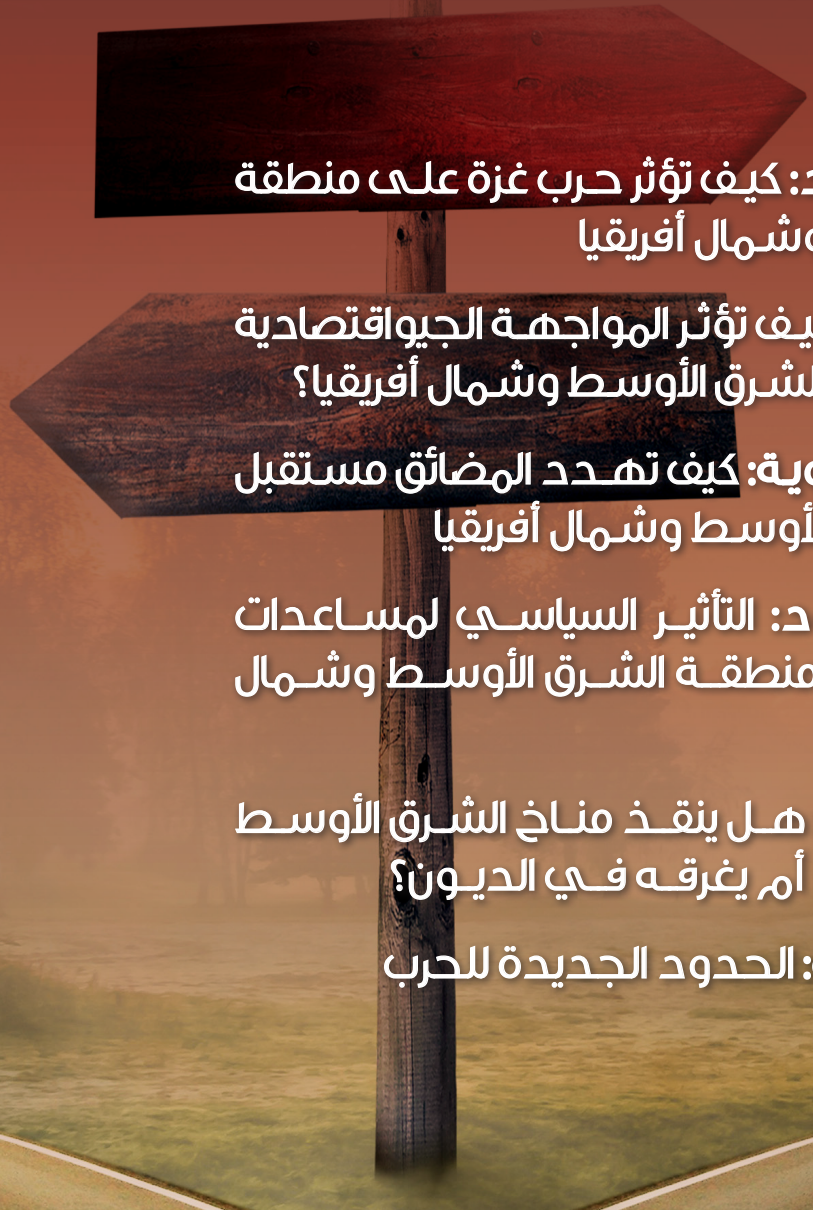

- **الحرب والاقتصاد:** كيف تؤثر حرب غزة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- **حرب بلا بارود:** كيف تؤثر المواجهة الجيواقتصادية على مستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- **على حافة الهاوية:** كيف تهدد المضائق مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- **ما وراء الحدود:** التأثير السياسي لمساعدات الهجرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- **التمويل الأخضر:** هل ينقذ مناخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم يغرقه في الديون؟
- **الفضاء السيبراني:** الحدود الجديدة للحرب

مركز الحبتور للأبحاث

www.habtoorresearch.com

مركز الحبتور للأبحاث

يوليو 2024

مفترق طرق
إلى أين يتجه الشرق الأوسط؟

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزًا رائدًا للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة. وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

المدير التنفيذي

إسلام غُنيم

المدير البحثي

د. عزة هاشم

تحرير

مصطفى أحمد
حبيبة ضياء الدين

الكُتاب

بسنت عبد الفتاح
محمد شادي
مصطفى أحمد
حبيبة ضياء الدين
ساندرا رمزي
أحمد السعيد

إخراج فني

د. رانيا حواس

للتواصل معنا

E-mail: info@habtoorresearch.com

Website: www.habtoorresearch.com

جدول المحتـــويات

تقديم 1
بقلم: د.عزة هاشم

الحرب والاقتصاد: كيف تؤثر حرب غزة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2
بقلم: بسنت عبد الفتاح

حرب بلا بارود: كيف تؤثر المواجهة الجيواقتصادية على مستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ 9
بقلم: محمد شادي

على حافة الهاوية: كيف تهدد المضائق مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21
بقلم: مصطفى أحمد

ما وراء الحدود: التأثير السياسي لمساعدات الهجرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 29
بقلم: حبيبة ضياء الدين

التمويل الأخضر: هل ينقذ مناخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم يغرقه في الديون؟ 36
بقلم: ساندرا رمزي

الفضاء السيبراني: الحدود الجديدة للحرب 47
بقلم: أحمد السعيد

تقديم

تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللحظة الراهنة على مفترق طرق، وتمر بلحظة حاسمة ستتشكل وفقا لها اتجاهات التفاعلات والعلاقات بين الدول، ومستقبل الأمن الإقليمي الذي مر بتهديدات حاسمة خلال الفترة القليلة الماضية. لذا يحاول الإصدار الراهن، الذي أعده فريق من الباحثين المتمرسين بمركز الحبتور للأبحاث، استشراف تلك التهديدات التي تواجه المنطقة ورسم خريطة سياسية واقتصادية وأمنية لشكل المنطقة خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال مجموعة من التحليلات التي تتطرق للتحديات الجيو-اقتصادية وتأثيراتها على مستقبل المنطقة في ظل موجة التغيرات الكاسحة التي يشهدها النظام العالمي من ملامح صراعات اقتصادية أثرت وتتأثر بما يحدث من تصعيد أمني وعسكري، والذي خلف تغييرًا في خريطة القوى الدولية ومن المتوقع أن يغير بصورة كبيرة ملامح النظام العالمي الحالي، هذا بالإضافة إلى ما خلفته حالة عدم اليقين القائمة على مخاطر تهدد المستقبل الاقتصادي للدول وتعوق أبرز وأهم ممرات وطرق التجارة الحيوية مثل قناة السويس ومضيقي باب المندب وهرمز، وهي الممرات التي تلعب دورًا هامًا ومحوريًا في أمن الطاقة العالمية والتجارة الدولية، حيث بدت ملامح هذه المهددات فيما شهدناه من تهديدات وتوترات في البحر الأحمر، ما أثار العديد من المخاوف من حدوث اضطرابات محتملة يمكن أن تتصاعد لتصل إلى مواجهات عسكرية أوسع نطاقًا، كما يتناول الإصدار أيضا الحدود الجديدة للحرب، ممثلة فيما يفرضه الفضاء السيبراني من تغييرات في شكل واستراتيجيات الحروب، وبالتالي في أنماط وطرق التسلح والردع التي لا زال الإقليم يقف على مسافة بعيدة منها فيما يتعلق بالاستعداد للمواجهة واستباق هذا النوع من التهديدات في الوقت الذي تعد فيه المنطقة هدفًا جاذبًا للهجمات الإلكترونية والحروب غير التقليدية.

وفي ظل ما تشهده المنطقة من عدم استقرار وتصاعد التوترات السياسية والأمنية التي خلفت أزمات إنسانية طاحنة برز تحدي الهجرة كمحدد محرك لمستقبل المنطقة، وعلى رأس هذه التوترات تأتي الحرب الأهلية في السودان، وحالة عدم الاستقرار في لبنان، والحرب في غزة، وقبلها تصاعد واستمرار تأزم الأوضاع الداخلية في سوريا وليبيا والعراق واليمن، وما خلفه كل ذلك من تحديات لدول الجوار وما خلفه أيضا من تأثيرات عميقة على ديناميكيات الهجرة في الإقليم وما ستخلفه من تأثيرات أمنية وسياسية حاسمة خلال الفترة القادمة، وما يمكن أن تمثله تحديات الهجرة أيضا من نقاط ضعف ومداخل لفرض أجندات خارجية على الدول المستقبلة للمساعدات، وفي نفس السياق تأتي التحديات المرتبطة بالمناخ في المنطقة والتي تدفع أيضا جهات فاعلة خارجية لفرض أجندتها ورهن ما تقدمه من دعم ومساعدات لمواجهة التغيرات المناخية بتغييرات وأجندات سياسية وأمنية تفرض أولويات مختلفة لدول الإقليم وتهدد استقراره.

وفي النهاية، يمثل الإصدار الحالي ثمرة عصف ذهني عميق وبحث تم على مدى فترة زمنية ممتدة بين فريق العمل والعديد من الخبراء والمتخصصين لمحاولة إصدار استشراف منظم لمستقبل منطقة تعاني من الفوضى التي يصعب معها بناء نماذج تنبؤية حاسمة لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع خلال السنوات القادمة، ولأننا نعمل في مركز الحبتور للأبحاث بدأب لمحاولة إلقاء المزيد من الضوء على المناطق المعتمة وخاصة ما يتعلق منها بالأزمات المتوقعة والمخاطر المحتملة قمنا بإعداد هذا الإصدار ضمن سلسلة من المخرجات البحثية التي تهدف بصورة أساسية إلى المساهمة في خلق مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا للمنطقة المحاصرة بالتهديدات.

د. عزة هاشم

المدير البحثي، مركز الحبتور للأبحاث

الحرب والاقتصاد

كيف تؤثر حرب غزة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بقلم: بسنت عبد الفتاح

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن العديد من التحديات التي تُلقي بظلال من الشك على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة من عدم اليقين بشأن مصيرها الاقتصادي في ظلّ هذه الاضطرابات الاقتصادية العالمية، وتواجه المنطقة مخاطر كبيرة تهدد مستقبلها الاقتصادي، على الرغم من ظهور بعض علامات التعافي في عام 2024. وتشمل هذه المخاطر التوترات الجيوسياسية، مثل التصعيد الأخير في حرب غزة، والذي يُثير المخاوف بشأن تعطيل طرق التجارة المهمة وإعاقة السياحة، حيث يواجه قطاع السياحة، الذي يُعتبر قطاعًا حيويًا لاقتصادات العديد من الدول العربية، تحديات كبيرة، خاصة في مصر ولبنان والأردن، نظرًا لقربها من مناطق الصراع. بالإضافة إلى ذلك، تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عقبات كبيرة في مجال التجارة والاستثمار، وقد تؤدي التأخيرات المحتملة في طرق التجارة الحيوية، مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، إلى زيادة تعقيد المشهد الاقتصادي المعقد بالفعل في المنطقة.

منطقة الشرق الأوسط: مفترق طرق

يواجه الاقتصاد العالمي، في عام 2024، تحديات كبيرة تُلقي بظلال من الشك على حالة النمو والاستقرار في المنطقة، وتأتي هذه التحديات بعد فترة من التعافي من جائحة كورونا، ويُتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم والتوترات الجيوسياسية إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية، حيث تُشير توقعات البنك الدولي إلى تباطؤ النمو العالمي بنحو 2.4% في عام 2024، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالعام السابق الذي بلغ 2.6%.[1] وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تداعيات عدة تتضمن استمرار الحرب في أوكرانيا، وتعطل سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة، وهذا يؤدي إلى تصاعد الضغوط على الأسعار وتقليل القوة الشرائية وإعاقة النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التحدي الرئيسي يكمن في التباطؤ المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم البنوك المركزية، ضمن مساعيها لمكافحة التضخم، بزيادة أسعار الفائدة، ولكن هذا الإجراء يؤدي إلى تشديد الظروف المالية وزيادة تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات، مما يؤثر على فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية القائمة بالفعل من خلال التأثير على ثقة المستثمرين والتدفقات التجارية وأسعار السلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد المخاوف بسبب الانتخابات المهمة المقرر إجراؤها في عام 2024، مثل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، المزمع إجراؤها في شهر نوفمبر، والتي قد تؤدي إلى حدوث تغييرات في السياسة الأمريكية تجاه الحمائية. كما قد يترتب على فوز الحزب الديمقراطي التقدمي في انتخابات تايوان زيادة التوترات بين الصين والولايات المتحدة، حيث يدعم هذا الحزب بقوة فكرة الاستقلال عن الصين.

وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات اقتصادية غامضة، تشبه تلك التي تواجهها العديد من البلدان. فعلى الرغم من وجود بعض علامات التعافي في عام 2024، إلا أن هناك عدة مخاطر عالمية تهدد المستقبل الاقتصادي للمنطقة، ومن بين هذه المخاطر الرئيسية التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية، وهو ما يؤثر سلبًا على معدلات النمو في المنطقة. وبالتالي، قد يحدث انخفاض في الطلب على الصادرات، مما يؤثر بدوره على الإيرادات الحكومية والنشاط الاقتصادي بسبب تراجع صادرات المنطقة من النفط والغاز ومواردها الأخرى. وقد يزيد هذا الوضع الضغوط على التوازنات المالية والخارجية لبعض الدول العربية، ولا سيما في ظل الظروف المالية العالمية الصعبة، وتقلبات أسعار السلع الأساسية المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل التضخم تحديًا آخر، فعلى الرغم من بعض الإشارات إلى تراجعه في بعض مناطق العالم؛ فإن العديد من الدول العربية لا تزال متخوفة بسبب الارتفاع المستمر في تكاليف الغذاء والطاقة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يُعزَى هذا التصعيد إلى الصراع في أوكرانيا وعوامل عالمية أخرى أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يُثير استمرار التوترات الجيوسياسية، ولا سيما التصعيد الأخير في حرب غزة، مخاوف جدية؛ حيث قد تؤدي تلك التوترات إلى تفاقم الوضع السيئ لأمن الطاقة والغذاء، وقطع الطرق التجارية الحيوية، وعرقلة السياحة، ومن الممكن أن يكون للصراع الحالي، الذي يتصاعد أو يتمدد، تأثير مدمر على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم بالفعل تخفيض التوقعات الاقتصادية للمنطقة بنسبة 0.5 نقطة مئوية إلى 2.9% من قبل صندوق النقد الدولي، وهي نسبة أقل من التوقعات التي تم الإعلان عنها في أكتوبر الماضي.[2]

فوفقًا لكريستالينا جورجيفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، فإن اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثر -بالفعل- بالصراع، وإذا استمر هذا الصراع فقد تزداد هذه الآثار خاصة مع استمرار هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر والتي قد تؤدي إلى عرقلة حركة مرور السفن عبر قناة السويس.[3]

حصار السياحة: قبضة الحرب الخانقة

تأثر قطاع السياحة في الاقتصادات المجاورة لقطاع غزة، والتي كانت تعاني -بالفعل- من تراجع بسبب جائحة كوفيد COVID-19، بشكل أكبر جراء الحرب الحالية في غزة نظرًا لقربها من منطقة الصراع، فقد كانت الدول المجاورة مثل مصر ولبنان والأردن تخطط لتعافي قطاع السياحة في عام 2023، حيث عادت مؤشرات الفنادق والنقل الجوي في تلك المنطقة إلى المستويات التي كانت عليها عام 2019 قبل أكتوبر 2023، ولكن سرعان ما بدأت معدلات إشغال غرف الفنادق تنخفض بسرعة بعد اندلاع الحرب. كما بدأت شركات الطيران وشركات الرحلات البحرية ومشغلو السفر الدوليون بتقليص الخدمات أو تأجيلها، وأعربت الشركات في المنطقة عن قلقها من تأثير الصراع المتواصل على قطاع السياحة في المنطقة، وهو قطاع كان يشهد نموًا واعدًا. وبالفعل، أدت الآثار الناجمة عن الصراع إلى تحذير حكومتي الولايات المتحدة وكندا مواطنيهما من السفر إلى مصر ولبنان وإسرائيل.[4]

ويُشكل هذا الانخفاض الحاد في عدد السياح الأجانب تهديدًا خطيرًا لهذه الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على السياحة، حيث تمثل نسبة تتراوح بين 12 و26٪ من إجمالي دخلها من العملة الأجنبية. وتعد السياحة قطاعًا حيويًا للعديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كانت تسهم بما يتراوح بين 2 و20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و5 و50٪ من صادرات السلع والخدمات قبل انتشار جائحة كورونا. بالإضافة إلى ذلك، تعمل السياحة أيضًا كوسيلة لامتصاص الصدمات، وأي أحداث سلبية ستؤدي حتمًا إلى تباطؤ النمو. وتُعَدُّ السياحة ذات أهمية بالغة لهذه البلدان لأنها تعزز الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق فرص عمل في مجموعة متنوعة من القطاعات، منها مرافق الإقامة، وشركات الطيران، ووكلاء السفر، والمطاعم، وقطاعات الترفيه. ووفقًا لبيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة شكلت السياحة نسبة 15.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، و13.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، و7.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2022.[5]

وإذا قمنا بتوضيح التأثيرات على السياحة في كل دولة على حدة، بدءًا بالأردن، فقد سجلت وزارة السياحة والآثار في الأردن انخفاضًا ملحوظًا في أعداد الزوار خلال فصل الشتاء،

شكل (1): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الجوار لعام 2022

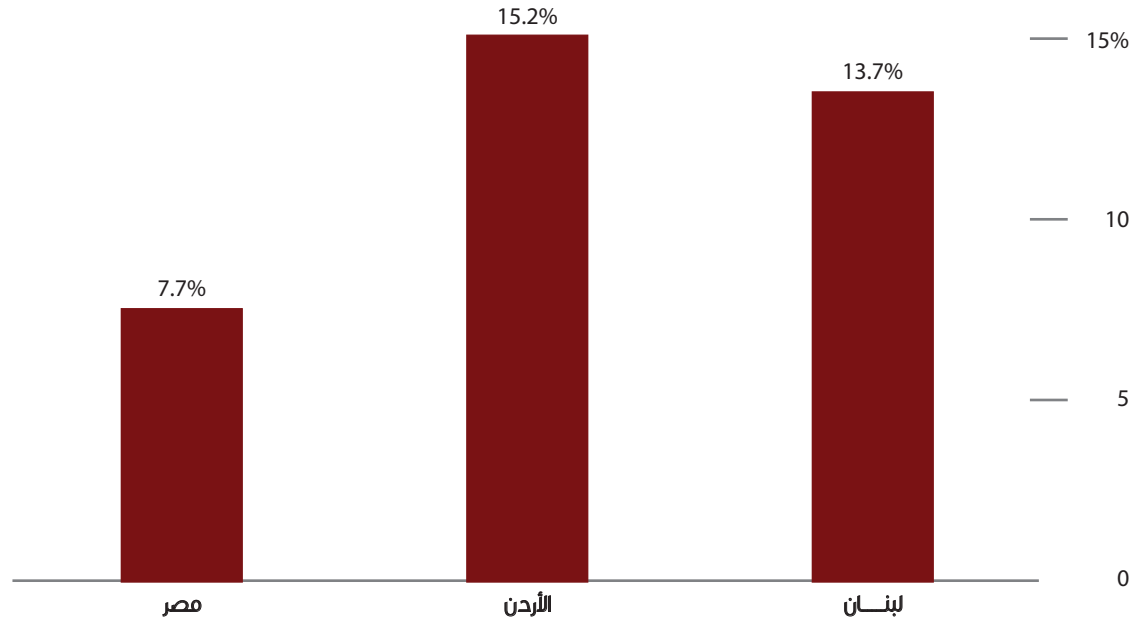

المصدر: World Travel and Tourism Council

ويرجع ذلك إلى الحرب المستمرة في غزة وموسم رمضان. وبالمقارنة مع يناير 2023، تم تسجيل انخفاض بنسبة 32٪ في أعداد الزوار في اليوم نفسه وإجمالي عدد الزوار في عام 2024، حيث بلغ عدد السياح بشكل عام 469,800 في يناير 2024، بانخفاض من 504,000 في يناير 2023، ومن بين هؤلاء كان هناك 64,100 زائر يوميًا، بانخفاض من 95,000 في يناير من العام السابق. وفي يناير 2024، بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023، انخفض عدد السياح الأوروبيين بنسبة كبيرة تصل إلى 45٪ ليصل إلى 47,200 زائر، في حين انخفض عدد الزوار الآسيويين بنسبة 29.6٪ ليصل إلى 16,600 زائر.[6]

أما لبنان، الذي يواجه مشاكل اقتصادية هائلة منذ عام 2019، فقد مثلت السياحة حوالي 13.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بانخفاض قدره 18.9٪ في عام 2019، ومن المتوقع أن توفّر السياحة 360 ألف وظيفة، أو ما يعادل 19.8٪ من إجمالي العمالة (وهو انخفاض 20.8٪ في عام 2019). كما قللت شركات الطيران الكبرى من رحلاتها إلى لبنان أو خفضت عدد الطائرات وجداول الرحلات، مما يشير إلى أن قطاع السياحة في البلاد يعاني بشكل كبير. وأفادت نقابات المطاعم اللبنانية بأن أعمال المطاعم انخفضت بنسبة 80٪ في نوفمبر 2023، وتراجعت نسبة إشغال الفنادق من 25٪ قبل حرب غزة إلى ما بين 0 و7٪، كما سبق لعدة دول تحذير مواطنيها من السفر إلى لبنان، أو طلب المغادرة الفورية منه.[7]

ومع ذلك، عند مقارنة الأردن ولبنان مع مصر، يبدو أن قطاع السياحة في مصر واجه صعوبات أقل حدة حتى الآن. فعلى الرغم من زيادة عدد السياح الوافدين في شهر أكتوبر 2023؛ فإن التقارير الصادرة في نهاية العام تشير إلى إلغاء العديد من الحجوزات، خاصة من المسافرين الغربيين. وقد صرح المسئولون بأن آثار الصراع بدأت تظهر على قطاع السياحة في جنوب سيناء بشكل واضح، حيث تمثل هذه المنطقة 32٪ من إجمالي السياحة في مصر، حيث تم إلغاء أكثر من 50٪ من الرحلات المخططة إلى جنوب سيناء. وقدمت صناعة السفر والسياحة في مصر حوالي 2.37 مليون وظيفة، أو ما يعادل 8.5٪ من إجمالي العمالة، في عام 2022، بما في ذلك التوظيف المباشر وغير المباشر. ونظرًا لأن هذا القطاع يعتبر مصدرًا رئيسيًا للنقد الأجنبي، وتوافر فرص العمل المتعددة، فإن أي تراجع إضافي قد يكون له تأثير سلبي عليه.[8]

وقدرت وكالة «استاندرد آند بورز - S&P Global» للتصنيفات الائتمانية التأثيرات الاقتصادية المحتملة لتعطل قطاع السياحة في مصر والأردن ولبنان، استنادًا إلى تحليل ثلاثة سيناريوهات مختلفة لخسائر الإيرادات السياحية (10٪ و30٪ و70٪)، حيث تتراوح تقديرات التقييم لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 بين 0.3٪ و1.8٪ في مصر، وبين 1.2٪ و8.5٪ في الأردن، وبين 3.3٪ و22.9٪ في لبنان. وبسبب هذه التحديات، تم تخفيض توقعات النمو لعامي 2023 و2024 إلى حوالي 2.6٪ لكل منهم، مما يعد انخفاضًا عن التوقعات السابقة للنمو في عام 2024 التي كانت تقترب من

٪3.3[9] كما يشمل الأثر السلبي للصراع تداعيات تتجاوز قطاع السياحة، منها انخفاض الاستثمار، وتباطؤ الطلب على الواردات في المنطقة.

تحديات حاسمة: الأثر الاقتصادي لحرب غزة

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة ناجمة عن تحويل التجارة، وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، وتُعزَى هذه التحديات بشكل كبير إلى الصراعات المستمرة في المنطقة، حيث ينخفض حجم التجارة عادةً في ظل تلك الصراعات المحتملة، لأن الطرق التجارية الحيوية، مثل قناة السويس ومضيق هرمز، قد تكون لها تأثيرات طويلة المدى على التجارة المحلية والدولية، وتعرض الصراعات الطويلة الأمد استمرارية تشغيل قناة السويس وسلامتها للخطر، كما وضح من خلال الحادث الذي وقع في عام 2021 عندما تعطلت سفينة حاويات عرقلت حركة الملاحة وأدت إلى زيادة أسعار الشحن. وعلى الرغم من أن هذه الطرق لم تتأثر مباشرة بحرب غزة، إلا أن الاضطرابات المحتملة في منطقة البحر الأحمر تثير المخاوف بشأن العقبات الإضافية التي قد تواجه التجارة في المنطقة.[10]

وتظهر الآثار السلبية بوضوح في مجال الشحن والتجارة الإقليمية، حيث تقوم شركات الشحن بتغيير مساراتها بعيدًا عن طرق العبور في منطقة الشرق الأوسط بسبب هجمات الطائرات بدون طيار في البحر الأحمر وخليج عدن، مما يزيد من تكاليف التأمين. وعلى الرغم من أن نحو ٪1.2 من الناتج المحلي الإجمالي يأتي من إيرادات قناة السويس، وحوالي ٪2.2 يأتي من إيصالات ميزان المدفوعات سنويًا (وفق بيانات السنة المالية 2022/2023)؛ فإن مصر تعاني من خطر محدق. وقد صرح رئيس هيئة قناة السويس بأن الهجوم الحوثي الحالي والاستيلاء على السفن التجارية في البحر الأحمر أدى إلى انخفاض حركة المرور بنسبة ٪40 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، مما اضطر شركات الشحن الكبرى إلى استخدام طرق بديلة. وفي مايو، ذكرت وسائل الإعلام المصرية أن عدم استقرار البحر الأحمر ساهم في انخفاض دخل قناة السويس حيث انخفضت الإيرادات بنسبة 64.3% على أساس سنوي. ومرت 1111 سفينة عبر القناة، بانخفاض 54% عن 2396 سفينة تم إحصاؤها في مايو 2023. وشهد مايو عبور 22 سفينة في المتوسط لقناة السويس يوميًا، مقارنة بـ 51 سفينة في مايو 2023. وتعد قناة السويس مصدرًا حيويًا لعائدات مصر من النقد الأجنبي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات، فإن الهجمات الأخيرة أجبرت السفن على البحث عن طرق بديلة حول رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية على المنتجات المستوردة.[11]

علاوةً على ذلك، ثمة مخاطر متزايدة على طرق التجارة الأخرى، مثل شرق البحر الأبيض المتوسط، وسلاسل التوريد الأخرى مثل النقل الجوي، في حالة تصاعد الصراع، وقد تؤدي القيود أو العقوبات التجارية الأكثر صرامة إلى زيادة التعقيد والاضطرابات المحتملة في سلاسل التوريد الدولية والتدفقات التجارية. ومن المحتمل أن تؤدي التوترات المستمرة إلى ارتفاع تكاليف الوقود والتشغيل، مما يزيد -بدوره- من تكاليف الشحن بشكل أكبر. ومن المتوقع أن يؤدي ازدياد مستوى عدم اليقين إلى تراجع ثقة المستثمرين وتناقص صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سيترتب عليه تأثير سلبي على القطاع الخارجي والنمو الاقتصادي العام.[12]

ترتبط الاقتصادات العربية بشكل وثيق بالتجارة والاستثمار مع الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد وصل حجم التجارة في السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى 212 مليار دولار في عام 2022، حيث بلغت قيمة الصادرات 103.6 مليارات دولار، وبلغت قيمة الواردات 108.5 مليارات دولار. علاوة على ذلك، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى 94.7 مليار دولار في عام 2022، مع تصدر القطاعات الرئيسية مثل الشركات القابضة غير المصرفية والتصنيع والتعدين من حيث مخزون الاستثمار.[13]

ووفقًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي لإحصاءات التجارة، فقد زاد إجمالي حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 284.3 مليار دولار في عام 2021 إلى ما يقرب من 368.4 مليار دولار في عام 2022. واعتمدت معظم صادرات المنطقة إلى الصين على قطاعات التعدين والنفط والكيماويات. وتعد الصين أحد الموردين الرئيسيين للأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية، والصلب، والأدوية، والآلات المتقدمة للمنطقة. ووفقًا لمتعقب الاستثمار العالمي الصيني (CGIT) الصادر عن معهد «أميركان إنتربرايز - American Enterprice»، استثمرت الصين ما يقرب من 6.7 مليارات دولار في مشاريع التمويل والبناء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022. علاوة على ذلك، استثمرت الصين بين عامي 2013 و2021 حوالي 152.4 مليار دولار في المنطقة.[14]

ووفقًا لتقرير مجلس الدولة الصيني، سجل الشرق الأوسط أعلى معدل نمو تجاري للشراكة مع الصين في عام 2022، حيث تحسنت العلاقات التجارية بنسبة 27.1% على أساس سنوي، وتعتبر دول منطقة الشرق الأوسط الشريك التجاري الرئيسي والأهم للصين في الوقت الحالي، حيث تعتمد معظم دول المنطقة على الصين في التبادل التجاري. وتأتي هذه العلاقة التجارية القوية نتيجة لاعتماد الصين على مبادرة «الحزام والطريق»، حيث تمتلك الصين -بالفعل- حصصًا استثمارية في أكثر من عشرين مشروعًا للموانئ على طول الطرق البحرية الحيوية التي تربط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الصين واثنتا عشرة دولة عربية بعلاقات استراتيجية شاملة، حيث انضمت الجامعة العربية وإحدى وعشرون دولة عربية بشكل رسمي إلى مبادرة «الحزام والطريق».[15]

شكل (2): كبار موردي النفط الخام للصين في عام 2022

بالمليون طن متري

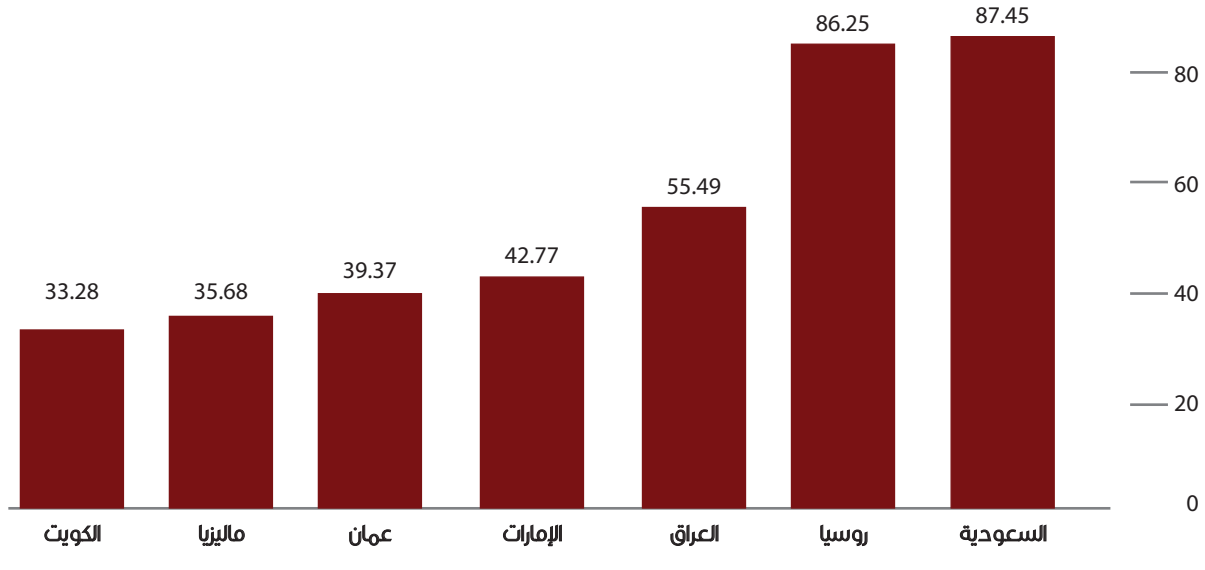

المصدر: International Trade Centre

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإنه يَعتبر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، شركاء تجاريين حيويين. ووفقًا لآخر البيانات المتاحة، ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 175.1 مليار يورو في عام 2022، بزيادة تصل إلى 78% مقارنة بـ97.1 مليار يورو في عام 2020. وتصدرت صناعات الوقود والتعدين والكيماويات قائمة الصادرات، بينما تشمل واردات الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي صناعات السيارات والنقل والكيماويات والزراعة. وفي عام 2020، برز الاتحاد الأوروبي باعتباره ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث مثل 12.3% من إجمالي التجارة العالمية في السلع لدول مجلس التعاون الخليجي. كما أن 17.8% من واردات دول مجلس التعاون الخليجي مصدرها الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها أكبر شريك استيراد، في حين يحتل أيضًا المرتبة الرابعة كأكبر شريك تصدير، حيث يتلقى 6.9% من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي.

علاوة على ذلك، تكشف أحدث البيانات المتاحة أن الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 76.9 مليار يورو في عام 2018. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي أكثر من 292 مليار دولار سنويًا بين عامي 2014 و2017.[16]

بالإضافة إلى ذلك، تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مكانة بارزة في صناعة الطاقة، حيث تُساهم بحوالي 14% من إجمالي إنتاج الغاز العالمي، ونحو 35% من إنتاج النفط العالمي، ويتم توجيه معظم صادرات دول الخليج العربي من الغاز الطبيعي والنفط نحو أوروبا وأمريكا الشمالية عبر عدة نقاط رئيسية، تشمل مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، وخطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة مثل خط سوميد. وتستحوذ ست دول خليجية على أكثر من نصف واردات النفط الصينية، مما يجعل الصين أكبر مستورد للنفط من بين جميع الدول.[17]

ساهمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معًا في إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبتها 18% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام، و12.4% من وارداته من الغاز الطبيعي في عام 2020. وقد تزايدت أهمية هذه المنطقة بشكل خاص بعد الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، حيث زادت واردات الاتحاد الأوروبي من دول أخرى لتعويض التراجع في إمدادات النفط الروسي. وبشكل أكثر تحديدًا، يأتي حوالي 18% من واردات الاتحاد الأوروبي من وقود الديزل من المملكة العربية السعودية، وشكلت الإمارات العربية المتحدة حوالي 9.12% من هذه الواردات في الربع الثالث من عام 2023.[18]

وفقًا للبيانات المقدمة من المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال، أظهرت الدول المصدرة في منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً ممتازًا في صادرات الغاز الطبيعي المسال، حيث بلغت حصتها حوالي الثلث (29%) من إجمالي شحنات الغاز الطبيعي المسال في العام 2022. ومن هذه الحصة، تم توجيه حوالي 30% من صادرات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا خلال العام نفسه، وتقدر بحوالي 4.5 مليارات قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعي المسال.[19]

في عام 2022، شكلت دول الخليج العربي حوالي 12% من الإجمالي العام لواردات النفط إلى الولايات المتحدة، وبالتالي 12% من إجمالي واردات النفط الخام. وتمثلت حصة المملكة العربية السعودية، كأكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، في حوالي 7% من إجمالي واردات النفط إلى الولايات المتحدة وكذلك 7% من واردات النفط الخام.[20]

وتشير بيانات خدمات المستخلصات الكيميائية إلى انخفاض واردات أوروبا من النفط بنسبة 20٪ بين الأول والسابع عشر من يناير، جراء الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثيين في البحر الأحمر، حيث تم تسجيل متوسط يومي للواردات بلغ 2.3 مليون برميل، بالمقارنة مع 2.9 مليون برميل يوميًا في ديسمبر الماضي. وفي الفترة نفسها، أظهرت الإحصائيات تراجعًا في الواردات من الكويت والمملكة العربية السعودية والهند بنسب تصل إلى 43٪ و15٪ و31٪ على التوالي، مقارنة بمستويات ديسمبر السابقة.[21]

ويشكل هذا التراجع خطرًا داهمًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يمكن أن يتسبب أي تباطؤ إضافي في أيٍّ من هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تأثير سلبي على المنطقة برمتها. ويُعد تقليل صادرات المنتجات النفطية وغير النفطية، وكذلك تراجع الاستثمار الأجنبي في المشاريع المحلية، نتيجة محتملة لهذا التأثير. بالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع الكبير والمستمر في تكاليف الطاقة، الذي قد ينجم عن اضطرابات في عمليات الشحن، يشكل صدمة سلبية على العرض للاقتصاد العالمي، وبالتالي يُشكل تهديدًا لجهود مكافحة التضخم العالمي الجارية.

سُبل الخروج من هذا المأزق

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة، ومن المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي تأثيرات عديدة في عام 2024 وفي السنوات اللاحقة، حيث تعرضت المنطقة لضربة كبيرة جراء الصراعات الأخيرة، خصوصًا حرب غزة التي أثرت سلبًا على قطاع السياحة في المنطقة، حيث تعتبر السياحة مصدرًا رئيسيًا للدخل في دول مثل مصر ولبنان والأردن. وفي حال اشتداد الصراع وتصاعد التوترات وتحولها إلى حرب إقليمية، فمن المتوقع أن تتفاقم الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة بالفعل، وهذا سيؤدي إلى خسائر واسعة النطاق وزيادة معدلات البطالة، نظرًا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع السياحة في التوظيف.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يترتب على انقطاع الطرق التجارية الرئيسية في المنطقة انخفاض كبير في التجارة والاستثمار، مما قد يتسبب في خسائر تقدر بمليارات الدولارات. ونتيجة لذلك، وللتخفيف من التداعيات المستقبلية، يجب على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز عمليات التجارة الداخلية في أقرب وقت ممكن، وهذا يستلزم بذل جهود مركزة لتحسين بعض المجالات. في الواقع، يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تستفيد بشكل كبير من تركيزها على عدد قليل من القطاعات الحيوية، وذلك من خلال زيادة الاستثمار المحلي وتعزيز التجارة، ويتطلب ذلك إعطاء الأولوية لتيسير التجارة البينية، مثل تحرير التجارة وخفض الحواجز الجمركية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التوسع في إبرام اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المنطقة. علاوة على ذلك، يمكن للمنطقة أن تستفيد من خلال تعزيز التعاون بين الدول في عمليات الإنتاج والمشاريع المشتركة، خاصة بين الدول ذات الموارد الوفيرة والقدرات التصنيعية القوية، وبهذه الطريقة يمكن استغلال إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية. ومن الممكن أيضًا تعزيز التعاون الاقتصادي الوثيق من خلال مبادرات التكامل التي تهدف إلى تعزيز الهوية الإقليمية، وذلك من خلال منظمات مثل مجلس التعاون الخليجي. كما يمكن تحسين الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتيسير التدفقات التجارية من خلال الاستثمار في شبكات النقل الإقليمية، مثل الموانئ والسكك الحديدية، لتسهيل التجارة بين هذه البلدان.

وبناءً على ذلك، يمكن تطوير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كسوق داخلية أكثر حيوية وتكاملًا عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز التجارة الداخلية. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يمكن تقليل تأثير التحديات الخارجية، والكشف عن الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة، وبالتالي جعلها أكثر مرونة في مواجهة أي صدمات خارجية على المدى القصير والطويل.

المـــراجع

1. Bank, World. "Subdued Growth, Multiple Challenges." Global Economic Prospects, January 1, 2024. https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects.
2. Nouh, Khalid. "IMF's Georgieva Addresses Gaza-Israel War, Saudi Tourism and Egypt Monetary Status." Alarabiya News, February 11, 2024. https://english.alarabiya.net/business/economy/2024/02/11/IMF-s-Georgieva-addresses-Gaza-Israel-war-Saudi-tourism-and-Egypt-monetary-status.
3. Writer, Staff. "IMF, World Bank Warn Gaza War, Red Sea Attacks Imperil Global Economy." ZAWYA, February 12, 2024. https://www.zawya.com/en/economy/global/imf-world-bank-warn-gaza-war-red-sea-attacks-imperil-global-economy-n4ox8z84.
4. Chung, Christine. "War-Inflicted Slowdown Ends Robust Year for Tourism in Middle East." The New York Times, November 30, 2023. https://www.nytimes.com/2023/11/30/travel/tourism-israel-jordan-lebanon-egypt.html.
5. ESCWA, UNDP. "Expected Socioeconomic Impacts of the Gaza War on Neighbouring Countries in the Arab Region [En/Ar] - Egypt." ReliefWeb, February 23, 2024. https://reliefweb.int/report/egypt/expected-socioeconomic-impacts-gaza-war-neighbouring-countries-arab-region-enar.
6. Weldali, Maria. "Winter Tourism Plummets amid Regional Turmoil." Jordan Times, February 18, 2024. https://jordantimes.com/news/local/winter-tourism-plummets-amid-regional-turmoil.
7. ESCWA, UNDP. "Expected Socioeconomic Impacts of the Gaza War on Neighbouring Countries in the Arab Region [En/Ar] - Egypt." ReliefWeb, February 23, 2024. https://reliefweb.int/report/egypt/expected-socioeconomic-impacts-gaza-war-neighbouring-countries-arab-region-enar.
8. Khalid, Muhammed. "War on Gaza Has Moderate Impact on Egypt's Tourism: Experts." Ahramonline, October 29, 2023. https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/511189/Business/Economy/War-on-Gaza-has-moderate-impact-on-Egypt's-tourism.aspx.
9. Global Ratings, S&P. "Mena Tourism Likely to Take a Hit from Israel-Hamas War." MENA Tourism Likely To Take A Hit From Israel-Hamas War | S&P Global Ratings, November 6, 2023. https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/231106-mena-tourism-likely-to-take-a-hit-from-israel-hamas-war-12904008.
10. Fund, International Monetary. "Middle East and Central Asia, January 2024." International Monetary Fund, January 1, 2024. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2024/Update/January/English/text.ashx.
11. Bower, Edmund. "Suez Canal Revenues and Traffic Fell in May." Arabian Gulf Business Insight, June 10, 2024. https://www.agbi.com/trade/2024/06/suez-canal-revenues-traffic-fell-may.
12. Fund, International Monetary. "Middle East and Central Asia, January 2024." International Monetary Fund, January 1, 2024. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2024/Update/January/English/text.ashx.
13. Trade Representative, United States. "Middle East/North Africa (MENA)." United States Trade Representative, 2022. https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-east/north-africa#:~:text=U.S.%20goods%20and%20services%20trade,billion%3B%20imports%20were%20%24108.5%20billion.
14. Research Service, Congressional. "China and the Middle East and North Africa (MENA)." Congressional Research Service, August 4, 2023.https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12469.
15. Aluf, Dale. "China's Influence in the Middle East and Its Limitations." The Diplomat, February 26, 2024. https://thediplomat.com/2024/02/chinas-influence-in-the-middle-east-and-its-limitations/.
16. Commission, European. "EU Trade Relations with Gulf Region." Trade, 2023. https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/gulf-region_en.
17. Bradsher, Keith. "China's Economic Stake in the Middle East: Its Thirst for Oil." The New York Times, October 11, 2023. https://www.nytimes.com/2023/10/11/business/china-oil-saudi-arabia-iran.html.
18. McWilliams, Ben, Giovanni Sgaravatti, Simone Tagliapietra, and Georg Zachmann. "The European Union-Russia Energy Divorce: State of Play." Bruegel, February 22, 2024. https://www.bruegel.org/analysis/european-union-russia-energy-divorce-state-play.
19. Independent Statistics and Analysis, U.S. Energy Information Administration (EIA). "Countries in the Middle East and North Africa Supply about One-Third of Global LNG." U.S. Energy Information Administration (EIA), December 5, 2023. https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=61042.
20. Independent statistics and analysis, U.S. Energy InformationAdministration - EIA -. "Oil and Petroleum Products Explained." Oil imports and exports - U.S. Energy Information Administration (EIA), 2023. https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/imports-and-exports.php.
21. Norways, Kelly, Claudia Carpenter, and Nadia Bliznikova. "European Oil Product Imports Fall 20% in Jan on Red Sea Turmoil: CAS." S&P Global Commodity Insights, January 17, 2024. https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/011724-european-oil-product-imports-fall-20-in-jan-on-red-sea-turmoil-cas

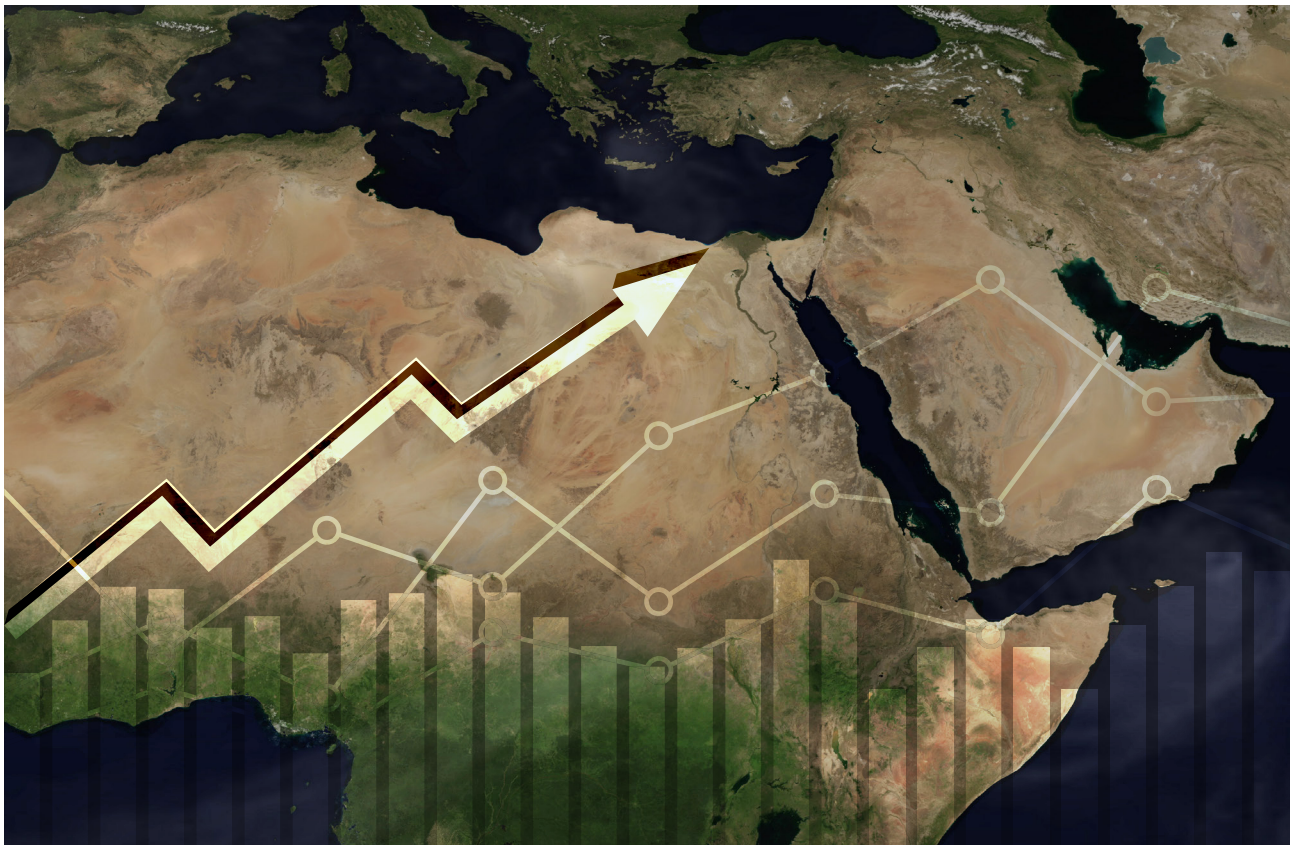

حرب بلا بارود

كيف تؤثر المواجهة الجيواقتصادية على مستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

بقلم: محمد شادي

يشهد النظام العالمي موجة من التغيرات الكاسحة التي تؤثر على كافة أركانه، وتأتي هذه التغيرات في ظلّ ظهور لاعبين جدد على الساحة الدولية في تنافس محتدم مع اللاعبين التقليديين من القوى الكبرى. وقد أدى هذا التنافس إلى ظهور ديناميات غير تقليدية بين هذين الفصيلين عبر مجالات مختلفة، ممتدة إلى ما هو أبعد من الأطر والمنظمات الثنائية والإقليمية وحتى الدولية.

وقد تجلى هذا الصراع في العديد من القضايا العالمية، وكان التصعيد الاقتصادي هو أبرز سماته، حيث ظهرت ملامح الصراع الاقتصادي من الناحية المباشرة وغير المباشرة عبر الإجراءات السياسية أو العسكرية. ولعل أبرز الأمثلة على تلك الصراعات التصعيد الأمريكي الصيني، والصراع الروسي الغربي. ونتيجةً لذلك قد تؤدي هذه المواجهات إلى إنشاء توازن جديد للقوى، ما قد يسفر عن تحول في النظام العالمي.

يتطرق هذا المقال إلى تحليل التداعيات الحالية للصراع الدائر وتطوراته المستقبلية على الدول العربية، بهدف التنبؤ بالعواقب الاقتصادية الشاملة على هذه الدول.

سبر أغوار المواجهة الجيو-اقتصادية

تنشأ المواجهة الجيو-اقتصادية حينما تستخدم الدول الأدوات والاستراتيجيات الاقتصادية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية، ما يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى اشتباكات مع دول أخرى. ويتضمن هذا التقاطع بين الاقتصاد الدولي والجغرافيا السياسية منافسة أو صراعًا يتم التعبير عنه من خلال القنوات الاقتصادية.[1]

وفي هذا السياق، يتم تحديد المكونات الأساسية للمواجهة الجيو-اقتصادية من خلال الأطراف المتصارعة ودوافعها، واستراتيجياتها وتكتيكاتها المستخدمة، ومن ثم التأثير والتداعيات الناتجة عنها، على النحو المبيّن أدناه:

الجهات الفاعلة ودوافعها

ويمكن تقسيم الجهات الفاعلة إلى ثلاث فئات رئيسية، كما يلي:

- **الدول القومية:** تتمثل دوافع الدول القومية في تحقيق الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، حيث تسعى هذه الجهات الفاعلة إلى استخدام الأدوات الاقتصادية، للتأثير على سلوك الدول الأخرى وتعزيز مصالحها الوطنية.
- **الجهات الفاعلة غير الحكومية:** قد تشارك أيضًا كيانات مثل الشركات والمنظمات الإرهابية والنقابات الإجرامية في المواجهات الجيو-اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية.
- **المنافسات الأيديولوجية:** تعكس هذه الفئة التصادمات بين الرؤى المتنافسة للنظام العالمي، مثل الديمقراطية مقابل الاستبداد، وتتجلى في شكل منافسة اقتصادية وقيود تجارية.

الأدوات والتكتيكات

في سياق المواجهات الجيو-اقتصادية، تشير الأدوات والتكتيكات إلى مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدول لتعزيز مصالحها الجيوسياسية من خلال الوسائل الاقتصادية. ويمكن تصنيف هذه الأدوات والتكتيكات إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى هي الأدوات الاقتصادية التي تتضمن التجارة، والاستثمار، والتلاعب بالعملة، وفرض العقوبات الاقتصادية. بينما الثانية هي الأدوات السياسية مثل: الدعاية والتضليل، والضغط الدبلوماسي، والدبلوماسية القسرية.

- تركز هذه الأساليب على أبعاد متنوعة للاقتصاد، بهدف تقويض المنافسين، أو اكتساب النفوذ، أو تأمين الموارد الاقتصادية.
- ولعل اختيار هذه الأدوات يعتمد على أهداف محددة ونقاط الضعف للدول المستهدفة.
- وتعكس التوجهات الحديثة استخدام التكنولوجيا كسلاح، واستغلال سلاسل التوريد العالمية لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية في الساحة الدولية.

التأثير والعواقب

يُشير التأثير إلى الآثار المباشرة لإجراء ما أو تكتيك معين يستخدم في مواجهة جيو-اقتصادية، في حين تشمل العواقب النتائج الأوسع والأطول أجلًا لهذه المواجهات، وتمتد إلى ما هو أبعد من التأثيرات المباشرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- **التأثيرات المباشرة:** تشمل تعطل التدفقات التجارية والاستثمارية، والاضطرابات المالية، وارتفاع أسعار المستلزمات الأساسية.
- **التأثيرات غير المباشرة:** تتضمن زيادة النزعة القومية، وضعف التعاون الدولي، وزيادة خطر الصراع المسلح.
- **العواقب غير المقصودة:** تمثل آثارًا غير مباشرة تؤثر على الدول التي لا تشارك بشكل مباشر في المواجهة.

ونتيجةً لذلك، تنتشر المواجهات بشكل متسارع في جميع أنحاء العالم، وتتزايد في عددها وشدتها مع مرور الوقت. ولفهم هذا الوضع المتوتر بشكل أفضل، سنستعرض أربعة أمثلة على المواجهات التي تجتاح مناطق مختلفة من العالم.

ستار حديدي جديد بين روسيا والغرب

على مدى عقود من الزمان، ظلت العلاقة بين روسيا والكتلة الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مشحونة بالتوترات التاريخية، إذ تغذيها الاختلافات الأيديولوجية، والتنافس الجيوسياسي، والعلاقات الاقتصادية المعقدة.[2]

ولا تزال المعارك الأيديولوجية بين الشيوعية والرأسمالية تشكّل وقودًا للتنافس على التأثير العالمي، على الرغم من تطورها في العصر الحديث. فكثيرًا ما يتم تصوير التصعيد الروسي على أنه محاولة لاستعادة نفوذها في الساحة الدولية، في حين ينظر الغرب إلى هذا التصعيد باعتباره تحديًا لسيادته المعتادة. ولا تزال الخلافات التاريخية تلقي بظلالها، حيث ترى روسيا أن توسّع حلف شمال الأطلسي بمثابة محاصرة لنفوذها، في حين يؤكد الغرب على الوعود التي لم تتحقق فيما يتصل بالاندماج في نظام ما بعد الحرب الباردة.[3]

وقد تفاقم هذا العبء التاريخي بفِعل توسع منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي تأسس في البداية لمواجهة التهديد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، والذي أصبح الآن نقطة خلاف رئيسية في المواجهة الجيو-اقتصادية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري على كلا الجانبين، وتحويل الموارد بعيدًا عن الأولويات الأخرى، وتأجيج سباق التسلح المتصاعد. علاوة على ذلك، تم استخدام توسع حلف الناتو من قبل كلا الجانبين لتبرير أفعالهما وحشد الدعم الشعبي، مما أدى إلى زيادة ترسيخ الخطابات القائمة وتصلب المواقف. ونتيجة لذلك، برزت هذه القضية باعتبارها عائقًا كبيرًا أمام حل النزاعات الجيو-اقتصادية والسياسية الأوسع.

وعلى العكس من ذلك، فإن اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية يمنح موسكو نفوذًا اقتصاديًا، يذكرنا بديناميكيات السيطرة على الموارد في الحرب الباردة. علاوةً على ذلك، فإن الصدام المستمر بين الاقتصادات التي تُسيطر عليها الدولة والاقتصادات التي تحركها السوق يؤدي إلى تفاقم

التوترات الاقتصادية واحتمالات الصراع. تؤثر هذه الموروثات التاريخية على المصالح الاستراتيجية وقنوات الاتصال، مما يعيق المساعي الدبلوماسية ويعزز عدم الثقة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ظهور جبهتين كبيرتين للمواجهة.

الأزمة الأوكرانية

باتت الأزمة الأوكرانية، التي كانت تتصاعد منذ عام 2014، نقطة اشتعال كبيرة في المواجهة الجيو-اقتصادية بين روسيا والغرب، حيث تتشابك أصولها بشكل عميق مع تفاعل معقد بين المظالم التاريخية، والفوارق الأيديولوجية، والمصالح الاستراتيجية المتنافسة.

وقد استجاب الغرب للأزمة الأوكرانية بنهج متعدد الجوانب كما يلي:

• فرض العقوبات: فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات مختلفة على روسيا، استهدفت من خلالها أفرادًا وشركات وقطاعات محددة من الاقتصاد الروسي. وتهدف هذه العقوبات إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على روسيا وتثبيط أي أعمال عدوانية إضافية.[4] ويوضح الجدول التالي العقوبات التي فرضتها الكتلة الغربية اعتبارًا من فبراير 2022.

جدول (1) - البعد الزمني للعقوبات الرئيسية التي فرضها الغرب على روسيا

الدولة	التاريخ	تفاصيل العقوبات	التأثير
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان وأستراليا	22 فبراير 2024	العقوبات المستهدفة: الأفراد والبنوك والشركات	• محدودية الوصول إلى التمويل • قيود السفر على الأفراد الخاضعين للعقوبات الدولي
الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا	24 فبراير 2024	عقوبات أوسع نطاقًا: • تجميد الأصول لدى البنك المركزي الروسي • فصل بعض البنوك الروسية المختارة عن شبكة "سويفت SWIFT" • قيود التصدير على التكنولوجيا والسلع الأخرى	• انخفاض قيمة الروبل • هروب رؤوس الأموال من روسيا • اضطرابات التجارة
الاتحاد الأوروبي	2 مارس، 2022	الحزمة الأولى: • حظر بيع الأسلحة إلى روسيا • قيود على التأشيرات للمسئولين الروس	• تأثير محدود على قدرات الجيش الروسي
الاتحاد الأوروبي	8 مارس، 2022	الحزمة الثانية: • حظر استيراد الفحم من روسيا • فرض عقوبات إضافية على أفراد معينين	• زيادة الضغط على الاقتصاد الروسي
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان وأستراليا	11 مارس، 2022	عقوبات إضافية: • حظر الاستثمارات الجديدة في روسيا • قيود على صادرات السلع الفاخرة إلى روسيا	• زيادة عزلة روسيا عن الاقتصاد العالمي
الاتحاد الأوروبي	24 مارس، 2022	الحزمة الثالثة: • حظر استيراد النفط الروسي (تطبيق تدريجي) • فرض عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تأثير كبير على إيرادات النفط الروسية • زيادة أسعار الطاقة عالميًا

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان وأستراليا	8 أبريل، 2022	استمرار العقوبات: • حظر تصدير تكنولوجيا محددة إلى روسيا • فرض عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• عرقلة التقدم التكنولوجي لروسيا • مواصلة الضغط على النخب الروسية
الاتحاد الأوروبي	21 أبريل، 2022	الحزمة الرابعة: • حظر استيراد معظم الفحم الروسي • فرض عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• زيادة الضغط على الاقتصاد الروسي
الاتحاد الأوروبي	5 مايو، 2022	الحزمة الخامسة: • حظر استيراد الخشب الروسي • فرض عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• المزيد من الاضطرابات في التجارة الروسية
الاتحاد الأوروبي	3 يونيو، 2022	الحزمة السادسة: • حظر جزئي على استيراد النفط الروسي (عن طريق البحر) • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تأثير كبير على إيرادات النفط الروسية • زيادة أسعار الطاقة عالميًا
الاتحاد الأوروبي	21 يوليو، 2022	الحزمة السابعة: • حظر تصدير الذهب • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تأثير محدود على اقتصاد روسيا
الاتحاد الأوروبي	8 أغسطس، 2022	الحزمة الثامنة: • حظر استيراد مجموعة متنوعة من السلع الروسية • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• زيادة المضايقات على التجارة الروسية
الاتحاد الأوروبي	5 ديسمبر، 2022	الحزمة التاسعة: • فرض حد أقصى لأسعار النفط الروسي • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تأثير محدود على إيرادات النفط الروسية بسبب الأسواق البديلة
الاتحاد الأوروبي	8 يونيو، 2023	الحزمة العاشرة: • حظر استيراد منتجات النفط الروسية • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تأثير كبير على إيرادات النفط الروسية • زيادة في أسعار الطاقة عالميًا
الاتحاد الأوروبي	22 يونيو، 2023	الحزمة الحادية عشرة: • قيود على تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج • تدابير للحد من عمليات نقل البضائع الخاضعة للعقوبات من سفينة إلى أخرى • عقوبات إضافية على الأفراد والكيانات	• تضاؤل القدرات العسكرية الروسية • زيادة الضغط على النخب الروسية

المصدر: تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من عدد من المصادر المتاحة حال طلبها.

وردّت روسيا أيضًا على العقوبات من خلال فرض مجموعة من العقوبات الخاصة بها على الغرب، مما فرض ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد الأوروبي، وأعاق الاقتصاد العالمي بشكل عام، ولا سيما في أعقاب الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد - COVID-19. يوضح الجدول التالي العقوبات المضادة التي بدأتها روسيا بدءًا من فبراير 2022.

أزمة الطاقة

إن مكانة روسيا باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للنفط والغاز، خاصة إلى أوروبا، تمنحها قدرًا كبيرًا من النفوذ في الأزمة الأوكرانية المستمرة. وينشأ هذا الثقل من عدة عوامل، منها:

• **الهيمنة على السوق:** تعد روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، كما أنها منتج رئيسي للنفط، حيث توفر جزءًا كبيرًا من احتياجات أوروبا من الطاقة.[5] بالإضافة إلى أن اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية يجعلها عرضة لانقطاع الإمدادات أو التلاعب بالأسعار.

جدول (2) - العقوبات المضادة التي فرضتها روسيا على الكتلة الغربية بدءًا من فبراير 2022

التاريخ	العقوبات/التدابير المضادة	التأثير
28 فبراير، 2022	حظر بيع الروبل من قبل الأفراد والكيانات الأجنبية	• دعم سعر صرف الروبل • قيود على وصول المستثمرين الأجانب إلى الأسواق الروسية
5 مارس، 2022	اشتراط قيام «الدول غير الصديقة» بإجراء مدفوعات الغاز بالروبل	• زيادة في الطلب على الروبل • ضغط على إمدادات الطاقة الأوروبية
10 مارس، 2022	طرد الدبلوماسيين من «الدول غير الصديقة»	• تدهور العلاقات الدبلوماسية • تقليص قنوات الاتصال
16 مارس، 2022	حظر استيراد بعض المنتجات الزراعية من «الدول غير الصديقة»	• تأثير محدود على الاقتصادات الغربية • احتمالية زيادة أسعار الغذاء في روسيا
27 أبريل، 2022	تعليق المشاركة في مجلس أوروبا	• تقليص التعاون الدولي • عزل روسيا عن المؤسسات الأوروبية
15 مايو، 2022	وقف إمدادات الغاز إلى بولندا وبلغاريا	• اضطرابات في إمدادات الطاقة الأوروبية • زيادة في أسعار الطاقة الأوروبية
30 يونيو، 2022	تأميم أصول الشركات الأجنبية التي تغادر روسيا	• تثبيط الاستثمارات الأجنبية في روسيا • تحديات قانونية محتملة
1 أغسطس، 2022	تقييد التصدير على الحبوب	• زيادة الاضطراب الغذائي العالمي • ضغط على الدول النامية التي تعتمد على القمح الروسي
21 سبتمبر، 2022	تعبئة جزئية للقوات الاحتياطية العسكرية	• تصاعد الصراع في أوكرانيا • ضغوط اقتصادية واجتماعية داخلية في روسيا

المصدر: تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من عدد من المصادر المتاحة حال طلبها.

شكل (1): مكانة روسيا المهيمنة في سوق الغاز الأوروبية في الربع الأول من عام 2022

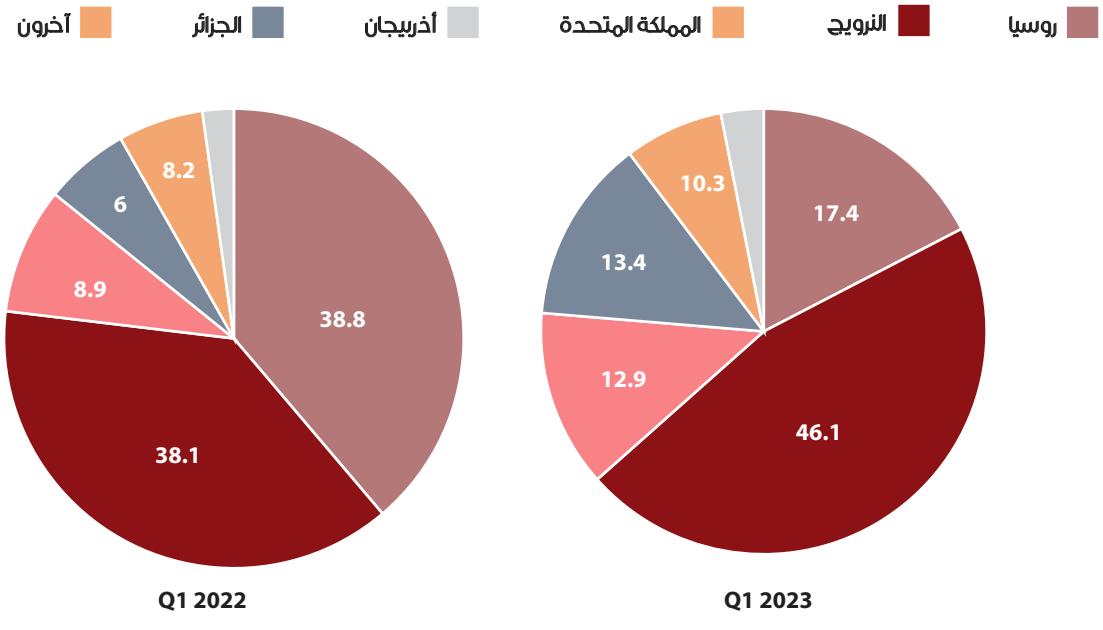

المصدر: Comext and Eurostat Estimates

يوضح الرسم البياني السابق كيف حاولت أوروبا السيطرة على سوق الغاز باستخدام بدائل أخرى، خاصة من المملكة المتحدة والسويد. ففيما يتعلق بالغاز الطبيعي والغاز المسال، فقد سيطرت الولايات المتحدة -إلى حد كبير- على السوق الأوروبية بعد أن حلت محل روسيا، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في ديناميكيات السوق وطرق النقل.

- **السيطرة على البنية التحتية:** تسيطر روسيا على البنية التحتية الحيوية للطاقة، بما في ذلك خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز إلى أوروبا. هذه السيطرة المادية تزيد من قوة نفوذها وتسمح لها بالتأثير على تدفق موارد الطاقة .

- **البدائل المحدودة:** على المدى القصير، كان لدى الدول الأوروبية بدائل محدودة لتلبية احتياجاتها من الطاقة، مما يجعلها تعتمد على الإمدادات الروسية، وهذا الافتقار إلى خيارات التنويع الفوري يؤدي إلى تضخيم نفوذ روسيا في المفاوضات.

وأثارت الأزمة مخاوف بشأن استخدام الطاقة كوسيلة لممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي. وقد واجه كلا الطرفين اتهامات بالاستفادة من موارد الطاقة لأغراض استراتيجية. وقد تعرضت روسيا لانتقادات بسبب تقييد إمدادات الغاز إلى أوروبا، والتلاعب بأسعار الغاز، وربط إمدادات الطاقة بمطالب جيوسياسية أوسع تتعلق بالأزمة الأوكرانية. على العكس من ذلك، في حين أن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا قد لا تستهدف صادرات الطاقة بشكل مباشر، إلا أنها أثرت بشكل غير مباشر على القطاع من خلال تعزيز حالة عدم اليقين وإعاقة الاستثمارات.

لقد كان لكلا الجبهتين تأثير عميق على جوانب مختلفة من المشهد الإقليمي، وبشكل رئيسي على النحو المبين أدناه:

- **الأمن:** أدى الصراع إلى زعزعة استقرار المنطقة بشكل ملحوظ، مما أثار المخاوف بشأن حدوث مواجهة عسكرية أوسع بين روسيا وحلف شمال الأطلسي.
- **الأزمة الإنسانية:** أدى القتال الدائر في شرق أوكرانيا إلى نزوح الملايين من الأفراد، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية.
- **التجارة:** أدت الأزمة إلى تعطيل التدفقات التجارية، وأثرت على أسعار الطاقة، وساهمت في تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي على نطاق أوسع.

وقد انعكست هذه التحديات الإقليمية على الساحة العالمية، مما أدى إلى أربعة تأثيرات أساسية:

- **عدم استقرار السوق:** أثّر انقطاع إمدادات الطاقة وتقلب الأسعار سلبًا على أسواق الطاقة العالمية، مما أثّر على المستهلكين والشركات في جميع أنحاء العالم.
- **تصاعد التوترات:** أدى استخدام الطاقة كسلاح إلى تصعيد التوترات بين روسيا والغرب، مما قد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة، ويعرض الجهود الدبلوماسية الأوسع للخطر.

شكل (2): تطور العجز التجاري الأمريكي مع الصين حتى عام 2022

بالمليار دولار

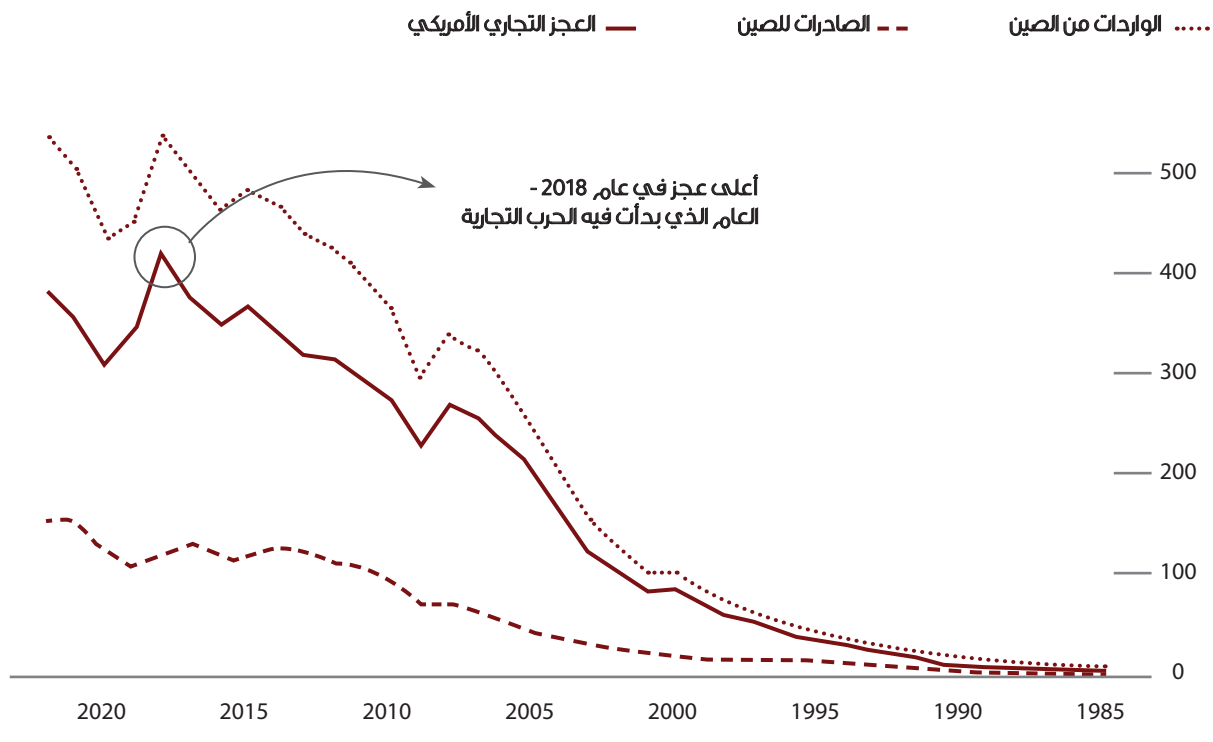

المصدر: United States Census Bureau

- **الأضرار طويلة الأمد:** الاستخدام المتكرر للطاقة كسلاح يمكن أن يؤدي إلى تقويض الثقة وإعاقة التعاون طويل الأمد في قطاع الطاقة، مما يؤثر على المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

تحول الأسواق إلى ساحات للصراع: التصعيد بين الولايات المتحدة والصين

شنت الولايات المتحدة حربًا تجارية ضد الصين بداية من يوليو 2018 بعد اتهامها بالقيام بممارسات تضر بشدة بالعلاقات التجارية بين البلدين، وتساهم في زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح الصين،[6] ويأتي ذلك مع ارتفاع العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال العقد الماضي، كما يوضح الشكل السابق:

حيث يُظهر الشكل، التطور السريع للعجز التجاري بين البلدين، والذي ارتفع من 268 مليار دولار في عام 2008 إلى 418 مليار دولار في عام 2018. وأرجعت الولايات المتحدة هذا التطور إلى الممارسات التجارية غير السليمة التي اتخذتها الصين، ومن أبرزها:[7]

- **سرقة الملكية الفكرية:** اتُّهِمَت الصين بسرقة الملكية الفكرية للشركات الغربية، وخاصة الأمريكية منها، سواء عن طريق القرصنة أو التقليد أو الهندسة العكسية.
- **الإعانات الحكومية غير العادلة:** اتهمت الولايات المتحدة الصين بتقديم إعانات حكومية غير عادلة للشركات الصينية يمنحها ميزة غير عادلة على المنافسين الأجانب.
- **التلاعب بالعملة:** اتُّهِمَت الصين بالتلاعب بعملتها لجعل صادراتها أكثر قدرة على المنافسة على مستوى العالم.
- **الوصول إلى الأسواق:** أثارت الولايات المتحدة مخاوف بشأن الوصول المحدود للشركات الأجنبية إلى الأسواق الصينية، وخاصة في قطاع التكنولوجيا.
- **نقل التكنولوجيا:** اتهمت الولايات المتحدة الصين بإجبار الشركات الأمريكية على نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية كشرط للوصول إلى الأسواق الصينية.

ردًا على هذه الادعاءات، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على مجموعة واسعة من الواردات الصينية عبر ست جولات على مدى ثمانية عشر شهرًا تقريبًا، وبلغت ذروتها بقيمة إجمالية قدرها 944 مليار دولار، كما هو مفصل في الجدول التالي.

جدول (3) - جولات الرسوم الجمركية العقابية الأمريكية على المنتجات الصينية

الجولة	التاريخ	قيمة السلع (بالمليار دولار)	معدل التعريفة العقابية
الأولى	6 يوليو، 2018	34	25%
الثانية	23 أغسطس، 2018	50	25%
الثالثة	24 سبتمبر، 2018	200	10%
الرابعة	10 مايو، 2019	200	10%
الخامسة	1 أغسطس، 2019	300	15%
السادسة	15 سبتمبر، 2019	160	15%

المصدر: Tax Foundation

ويُنظر إلى فرض التعريفات العقابية على أنه يتناقض مع مبادئ التجارة الحرة، على النحو الذي حددته منظمة التجارة العالمية، والتي تحظر أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، تجاه أي دولة عضو. هذا المبدأ، المعروف بمبدأ "الدولة الأكثر رعاية"، تبنته الصين عندما فرضت رسومًا وفقًا لمبدأ آخر لمنظمة التجارة العالمية، وهو مبدأ المعاملة بالمثل. ونتيجة لذلك، ردت الصين بتعريفات عقابية بلغ مجموعها حوالي 524 مليار دولار.

وفي ديسمبر 2019، توصّل الطرفان إلى اتفاق تشتري بموجبه الصين ما قيمته 200 مليار دولار إضافية من المنتجات الزراعية والطاقة والسلع المصنعة وغيرها من المنتجات الأمريكية على مدى العامين التاليين. ومع ذلك، فقد تعرض هذا الإجراء أيضًا لانتقادات بسبب تأثيره الضار على ممارسات التجارة الحرة، لأنه يُلزم الصين بشراء سلع ذات تعريفات محددة، حتى لو كانت أقل قدرة على المنافسة مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. وقد استمرت هذه التعريفات حتى وقت كتابة هذا التحليل، مع عدم وجود نية واضحة من أي من الطرفين لتعديلها، حيث لا توجد حاليًا آليات فعالة لتسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية.

حرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين

وبعد توقف الحرب التجارية بين الطرفين، شرعت الولايات المتحدة في شكل جديد من أشكال الصراع الاقتصادي، أُطلق عليه فيما بعد الحرب التكنولوجية، وكان هدفها إعاقة التقدم التكنولوجي للشركات الصينية ومنعها من الحصول على التكنولوجيا التي تضاهي أو تتفوق على التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات الأمريكية.[8] ومن بين التدابير الرئيسية المستخدمة ما يلي:

- **ضوابط التصدير:** فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير بعض التقنيات إلى الصين، بما في ذلك أشباه الموصلات، والبرمجيات، وغيرها من التقنيات الحيوية. على سبيل المثال، فرضت وزارة التجارة الأمريكية قيودًا على صادرات الرقائق الدقيقة المتقدمة إلى الشركات الصينية، مثل شركة هواوي Huawei، والشركة الدولية لتصنيع أشباه الموصلات. وتهدف هذه الإجراءات إلى منع نقل التكنولوجيا الحساسة إلى الصين، والتي تعتبرها حكومة الولايات المتحدة تهديدًا محتملًا لأمنها القومي.
- **القيود على الاستثمار:** فرضت الولايات المتحدة أيضًا قيودًا على الاستثمارات الصينية في بعض الصناعات الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة بتكثيف التدقيق في الاستثمارات الصينية في شركات التكنولوجيا الأمريكية، لمنع الشركات الصينية من الحصول على تكنولوجيا حساسة أو السيطرة على البنية التحتية الحيوية، مثل الموانئ وشبكات الاتصالات.
- **إدراج الشركات الصينية على القائمة السوداء:** أدرجت وزارة التجارة الأمريكية العديد من شركات التكنولوجيا الصينية، بما في ذلك هواوي Huawei، وزد تي إي ZTE، على القائمة السوداء، مما حد من قدرتها على التعامل مع الكيانات الأمريكية. على سبيل المثال، في مايو 2019، تمت إضافة شركة هواوي إلى قائمة الكيانات، مما منع الشركات الأمريكية من إجراء أعمال تجارية مع هذه الكيانات دون تراخيص. وتم اتخاذ هذا الإجراء بسبب

المخاوف المتعلقة بعلاقات هذه الشركات بالحكومة الصينية والتهديدات المحتملة للأمن القومي.

ويوضح الشكل التالي العدد المتزايد للشركات الصينية في القائمة، كما تم تحديثه آخر مرة في 25 يوليو 2022.

وبالإضافة إلى المخاوف الاقتصادية، تفرض المواجهة تحديات على الدول العربية في مجالات حاسمة أخرى. وقد تواجه السياحة، وهي مصدر مهم للدخل للكثيرين، اضطرابات بسبب تغير أنماط السفر وعدم الاستقرار الإقليمي. قد تواجه قناة السويس، وهي طريق تجاري عالمي حيوي، اضطرابات

شكل (3): عدد الشركات الصينية المدرجة في القائمة السوداء، وفق آخر تحديث في 25 يوليو 2022

بالشركة الواحدة

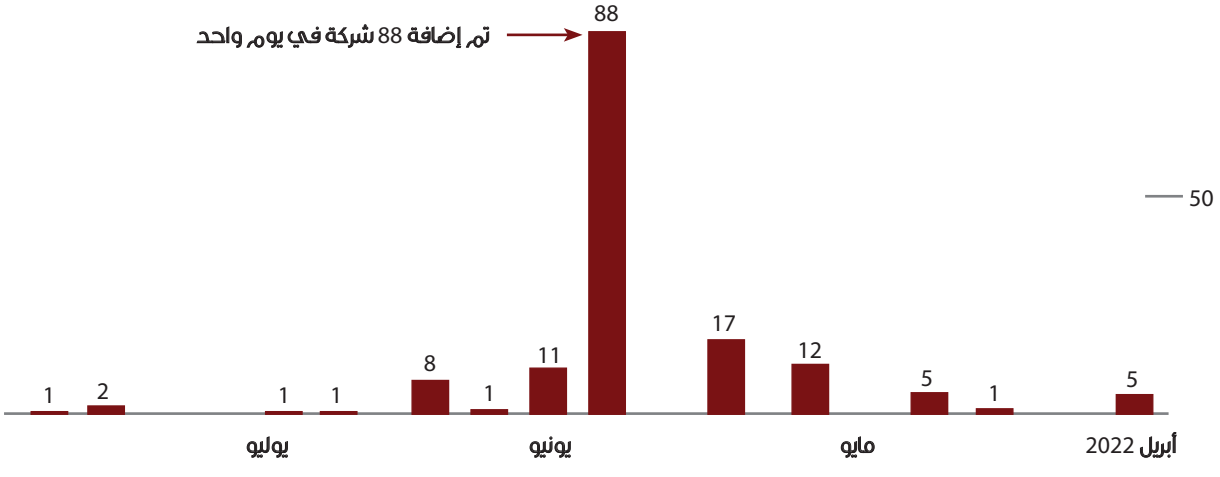

المصدر: U.S. Department of Commerce's

- **حظر التطبيقات:** حظرت الولايات المتحدة أيضًا العديد من التطبيقات المملوكة للصين، بما في ذلك "تيك توك TikTok" و"وي شات Wechat"، بسبب مخاوف تتعلق بخصوصية البيانات وأمانها. ففي أغسطس 2020، وقّع الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا كان من شأنه أن يحظر فعليًا تطبيق "تيك توك" و"وي شات" في الولايات المتحدة، ومع ذلك تم رفع هذا الحظر لاحقًا بأوامر من المحكمة.

التأثيرات على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تؤثر المواجهة الجيو-اقتصادية المتصاعدة بين روسيا والصين والغرب على المنطقة، ومن المحتمل أن تؤثر على الدول العربية بطرق متعددة الأوجه. وفي حين أن بعض الدول العربية ستستفيد من ارتفاع أسعار النفط والغاز على المدى القصير، فإن التوقعات على المدى الطويل لا تزال غير مؤكدة. وقد يؤدي استمرار الصراع لفترة طويلة إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، مما يؤثر على الطلب على صادرات النفط العربية وربما يعيق الاستثمارات الإقليمية.

غير مباشرة بسبب الإجراءات الأمنية المشددة أو التوترات الإقليمية الأوسع.

ويتطلب التعامل مع هذا المشهد المعقد تبني الدول العربية استراتيجيات استباقية، بما في ذلك تنويع اقتصاداتها، واستكشاف شراكات تجارية بديلة، والاستثمار في البنية التحتية المحلية للتخفيف من المخاطر المحتملة والاستفادة من الفرص الناشئة. ومن خلال التحليل الدقيق والتكيف الاستراتيجي يُمكن للدول العربية التغلب على تعقيدات هذا المشهد الجيوسياسي المتطور وحماية مصالحها على المدى الطويل. وتشمل التأثيرات ما يلي:

أسعار النفط والغاز

ارتفاع أسعار الطاقة: أدى الصراع إلى زيادة التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. وعلى المدى القصير، قد يكون هذا مفيدًا للدول العربية المنتجة للنفط، مما يُعزز عائدات صادراتها. ويوضح الرسم البياني التالي تقلبات أسعار النفط بعد المواجهتين.

شكل (4): أسعار خام برنت في أوروبا

دولار / برميل

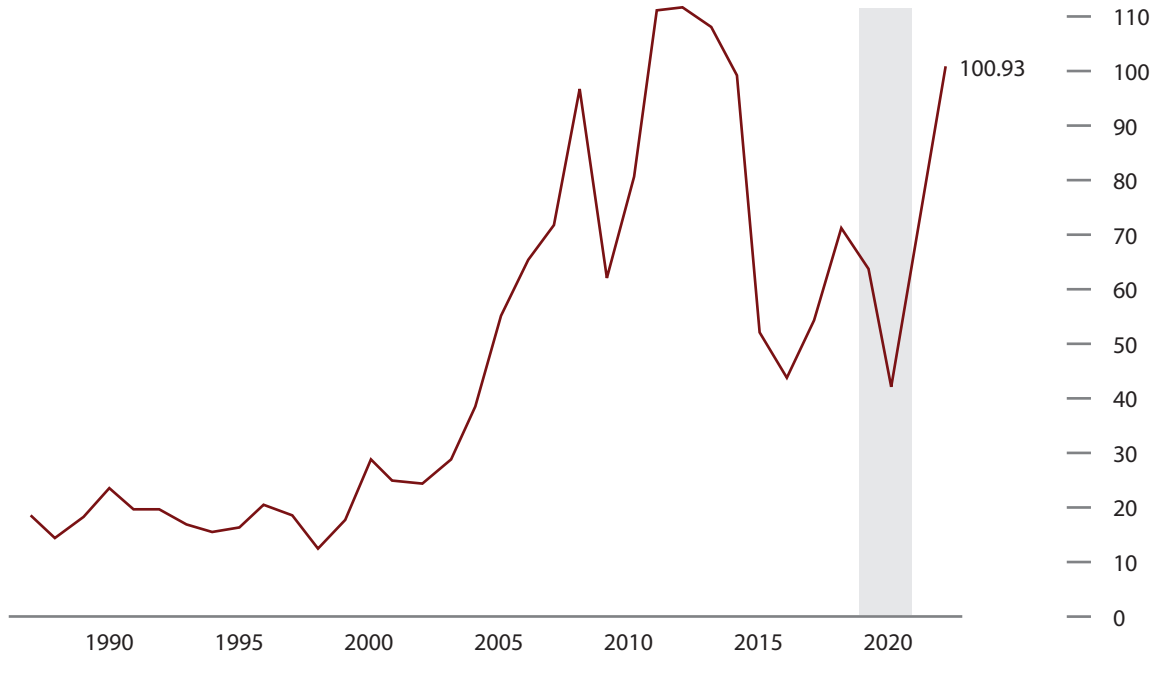

المصدر: U.S. Energy Information Administration

يوضح الرسم البياني الارتفاع الملحوظ في أسعار خام برنت مدفوعًا بعاملين رئيسيين: الحرب الروسية الأوكرانية، وما تلاها من نقص في التقييم المفروض على أسعار الطاقة. ودفع هذا الارتفاع الأسعار إلى ما يقرب من 101 دولار للبرميل في المتوسط طوال عام 2022. وعلى الرغم من التكيف الاقتصادي العالمي مع عواقب الحرب، ظلت الأسعار مستقرة نسبيًا، حيث كانت تحوم حول 80 دولارًا للبرميل من عام 2023 حتى بداية عام 2024.

عدم اليقين على المدى الطويل: مع ذلك، تظل التداعيات طويلة المدى محاطة بعدم اليقين. وقد يؤدي استمرار الصراع لفترة طويلة إلى ارتفاع الأسعار بشكل أكبر، مما قد يضر بالنمو الاقتصادي العالمي ويؤثر على الطلب على صادرات النفط العربية،[9] وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

- مدة وشدة المواجهة لا تزال مجهولة. فقد يكون صراعًا طويل الأمد مع تصاعد التوترات، أو قد يجد طريقًا نحو الحل. كما أن عدم القدرة على التنبؤ يجعل التخطيط طويل المدى واتخاذ القرارات الاستراتيجية أمرًا صعبًا بالنسبة للبلدان العربية.

- يشهد المشهد الجيوسياسي العالمي عملية إعادة تقييم للتحالفات، حيث تعيد الدول تقييم شراكتها وسط الظروف المتطورة. وقد يؤدي هذا إلى ظهور تكتلات قوى جديدة وديناميكيات متغيرة، مما يؤثر على الخيارات الاستراتيجية للدول العربية، ومن المحتمل أن يخلق فرصًا وتحديات جديدة على حد سواء.

- أدت المواجهة بالفعل إلى زيادة التقلبات في أسواق الطاقة العالمية وعدم اليقين الاقتصادي على نطاق أوسع. ويمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين هذه سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي، مما قد يؤثر على الطلب على صادرات النفط العربية وإعاقة الاستثمارات الإقليمية.[10]

- يكتسب التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة زخمًا، ومن المحتمل أن يتسارع استجابة للأزمة الحالية. وقد يفرض هذا التحول تحديات طويلة المدى على الاقتصادات العربية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يستلزم بذل جهود التنويع واستراتيجيات التكيف.

- أدى الصراع إلى تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية وزيادة أسعار المواد الغذائية. وهذا بدوره يشكل تهديدًا للأمن الغذائي في البلدان العربية التي تعتمد على الواردات الغذائية، مما قد يثير اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار.

السياحة

من المتوقع أن يتأثر قطاع السياحة في الدول العربية تأثرًا ملحوظًا نتيجة للصراعات المستمرة، حيث يواجه تحديات ولديه فرص محتملة.

التحديات

- **أنماط السفر المضطربة:** يمكن أن يؤدي الصراع إلى تغييرات في سلوك السفر، حيث من المحتمل أن يتجنب السياح من الدول الغربية السفر إلى مناطق معينة يُنظَر إليها على أنها غير مستقرة أو غير آمنة. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد السياح الوافدين من أسواق المصادر التقليدية، مما يؤثر على الإيرادات والتوظيف في الاقتصادات المعتمدة على السياحة.

- **المخاوف الأمنية:** رغم أن الإجراءات الأمنية المشددة في المنطقة ضرورية، إلا أنها قد تؤدي إلى إعاقة السياحة من خلال خلق جو من المخاوف واحتمال زيادة نفقات السفر.

- **انكماش الاقتصاد العالمي:** يمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين الاقتصادي الأوسع نطاقًا الناجمة عن المواجهة إلى تباطؤ اقتصادي عالمي، مما يقلل الدخل المتاح ويُضعف الطلب الإجمالي على السفر، وبالتالي يؤثر على الوجهات السياحية العربية.

الفرص المحتملة

- **التركيز على السياحة الإقليمية:** يمكن للدول العربية الاستفادة من إمكانات السياحة الإقليمية من خلال الترويج للسفر داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجذب الزوار من الدول المجاورة الأقل تأثرًا بالصراع العالمي.

- **تنويع الأسواق السياحية:** يمكن أن يساعد استكشاف أسواق بديلة خارج نطاق السياح الغربيين التقليديين، مثل الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة، في تخفيف الاعتماد على مناطق محددة وتوسيع القاعدة السياحية.

- **الاستثمار في السياحة الداخلية:** تمثل الأزمة فرصة للاستثمار في البنية التحتية للسياحة المحلية وعروضها، وتشجيع المواطنين على استكشاف بلدانهم وتعزيز إيرادات السياحة الداخلية.

الخاتمة

تؤثر الصراعات الجيو-اقتصادية المستمرة بين القوى العالمية تأثيرًا عميقًا على الدول العربية. وعلى الرغم من أن هناك فوائد قصيرة الأجل نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، فإن العواقب طويلة الأمد تبقى غير مؤكدة. فقد تتعرض الدول العربية لمخاطر الركود الاقتصادي العالمي المحتمل، وتعطل سلاسل التوريد، وتقليل تدفقات الاستثمار. علاوة على ذلك، تهدد الاضطرابات الإقليمية المتزايدة قطاع السياحة، الذي يعتبر قطاعًا اقتصاديًا حيويًا بالنسبة لكثير من دول المنطقة.

وللتغلب على هذا المشهد المضطرب وضمان مستقبل مرن، يجب على الدول العربية التركيز بشكل استباقي على عدة استراتيجيات رئيسية:

التنويع الاقتصادي: ثمة ضرورة ملحة لتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز. فالاستثمار في القطاعات الناشئة، مثل التكنولوجيا والصناعات المستدامة، سيعزز القدرة على الصمود في مواجهة تقلبات السوق.

شراكات التجارة البديلة: إقامة علاقات تجارية جديدة واستكشاف أسواق تتجاوز الشركاء التقليديين توفر بدائل قيمة، وتقلل من الاعتماد على مناطق محددة.

التحالفات الاستراتيجية: بناء شراكات متينة مع الاقتصادات الراسخة والناشئة سيساعد الدول العربية على تخفيف المخاطر، والوصول إلى أسواق جديدة، وتعزيز مكانتها في نظام عالمي متغير.

التنمية المحلية: الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والابتكار أمر بالغ الأهمية لإنشاء أساس متين للنمو الاقتصادي والاستقرار، وهذا من شأنه أن يجعل الدول العربية أكثر جاذبية كشركاء في الاستثمار، ويساهم في تحقيق الرخاء على المدى الطويل.

المـــراجع

1. Messenger, J. (2023, January 11). Demand-supply gaps and geoeconomic confrontation top WEF risk report. Global Trade Review (GTR). https://www.gtreview.com/news/global/demand-supply-gaps-and-geoeconomic-confrontation-top-wef-risk-report/.
2. Liu, Z., & Shu, M. (2023, June). The Russia–Ukraine conflict and the changing geopolitical landscape in the Middle East. China International Strategy Review, 5(1), 99–112. https://doi.org/10.1007/s42533-023-00134-5.
3. Sydoruk, T., & Pavliuk, V. (2022, November 15). NATO ENLARGEMENT AS A FALSE EXCUSE FOR RUSSIA'S WAR AGAINST UKRAINE. Strategic Panorama, 35–44. https://doi.org/10.53679/2616-9460.specialissue.2022.04.
4. Afesorgbor, S. K. (2019, January). The impact of economic sanctions on international trade: How do threatened sanctions compare with imposed sanctions? European Journal of Political Economy, 56, 11–26. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2018.06.002.
5. Bolhuis, M., Hakobyan, S., & Andriantomanga, Z. (2023, February). Global Supply Chain Disruptions: Challenges for Inflation and Monetary Policy in Sub-Saharan Africa. IMF Working Papers, 2023(039), 1. https://doi.org/10.5089/9798400235436.001.
6. Ziegler, C. E. (2013). Energy pipeline networks and trust: The European Union and Russia in comparative perspective. International Relations, 27(1), 3-29.
7. Žemaitytė, S., & Urbšienė, L. (2020). Macroeconomic effects of trade tariffs: a case study of the US-China trade war effects on the economy of the United States. Organizations and markets in emerging economies, 11(2), 305-326.
8. Kapustina, L., Lipková, Ľ., Silin, Y., & Drevalev, A. (2020). US-China trade war: Causes and outcomes. In SHS Web of Conferences (Vol. 73, p. 01012). EDP Sciences.
9. Sun, H. (2019). US-China tech war: Impacts and prospects. China Quarterly of International Strategic Studies, 5(02), 197-212.
10. Sim, L. C. (2023). The Arab Gulf states in the Asian energy market: is the Russia-Ukraine war a game changer? Policy Studies, 1-20.
11. Liedtke, P. M. (2022). The World Will Never be the Same: The Russia-Ukraine Conflict as a Trigger Point for Deglobalisation. Cadmus, 4(6).

على حافة الهاوية

كيف تهدد المضائق مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بقلم: مصطفى أحمد

يعتمد تدفق حركة التجارة العالمية بشكل كبير على نقاط العبور الضيقة الاستراتيجية، حيث تربط هذه المسطحات المائية الضيقة بين المسطحات الأكبر حجمًا وتعمل كممرات حيوية للنقل البحري. وتلعب هذه الشرايين الحيوية والمعروفة بالمضائق، دورًا لا غنى عنه في تسهيل النشاط الاقتصادي العالمي، والحفاظ على الأمن الدولي. ولكن عندما تقع هذه المضائق في مناطق تشهد عدم استقرار سياسي وتوترات متصاعدة، يشكل احتمال تعرضها للخطر وتعطلها تهديدًا كبيرًا على المشهد الجيوسياسي.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل مثال لشرح هذا الوضع المحفوف بالمخاطر، حيث تضم المنطقة العديد من المضائق الحيوية، مثل مضيق باب المندب وهرمز وقناة السويس، مما يجعلها تلعب دورًا محوريًا في أمن الطاقة العالمي والتجارة الدولية، كما تعمل هذه الممرات المائية كحلقات وصل حيوية بين القارات، حيث يمر عبر مضيق هرمز وحده أكثر من 17 مليون برميل من النفط يوميًا، مما يمثل نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط. بالإضافة إلى ذلك، تُعد قناة السويس شريانًا رئيسيًا للتجارة العالمية، إذ يمر من خلالها أكثر من 19٪ من البضائع المنقولة بالحاويات في العالم. وتعكس هذه الأهمية الاقتصادية دور هذه الممرات كمصادر حيوية للدخل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحقق مصر مليارات الدولارات من رسوم عبور القناة، وتعتمد العديد من دول الخليج بشكل كبير على صادرات النفط التي تمر عبر مضائق المنطقة.

وإلى جانب أهميتها الاقتصادية، تتمتع المضائق بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي تعد ممرات هامة جدًا للسفن العسكرية، مما يجعلها نقاط مرور محتملة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات القوة الإقليمية والتدخلات الدولية. فمثلًا، يُعتبر مضيق هرمز نقطة عبور مهمة للخليج العربي، الذي يضم العديد من منتجي النفط الرئيسيين، وبالتالي سيترتب على أي انقطاع في التدفق الحر للملاحة عبر هذا المضيق عواقب بعيدة المدى، تؤثر على إمدادات الطاقة

العالمية، وتؤدي إلى تدخلات دولية لتأمين الموارد الحيوية. ومع ذلك، يتعرّض استقرار هذه المضائق في المنطقة للعديد من التهديدات، مما يعرض دورها الحيوي في التجارة العالمية والأمن الإقليمي للخطر، حيث تعاني المنطقة من العديد من التوترات والصراعات المستمرة، مثل التوترات في البحر الأحمر، وتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز، وغالبًا ما تحتدم هذه الصراعات بالقرب من المضائق الحيوية، مما يثير المخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة لحركة المرور البحرية، وتصعيد التوترات إلى مواجهات عسكرية أوسع نطاقًا.

علاوة على ذلك، يشكل وجود الجهات الفاعلة غير الحكومية والقرصنة تحديًا كبيرًا آخر، حيث يمكن لأنشطة هذه الجماعات، التي تضم المليشيات والقراصنة، تعطيل الأمن البحري والقيام بهجمات لتعطيل عمليات الشحن عبر المضائق. ولعل أوضح مثال على ذلك، هجمات الحوثيين الأخيرة في البحر الأحمر، التي توضح المخاطر المحتملة التي تشكلها الجهات الفاعلة غير الحكومية بالقرب من نقاط العبور الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المخاوف البيئية تهديدات محتملة لاستقرار المضائق، مثل انسكابات النفط، التي قد تُلحق أضرارًا كبيرة بالنظم البيئية البحرية، وتعطل طرق التجارة الحيوية.

يشرح هذا المقال باستفاضة الأهمية متعددة الأوجه لمضائق المنطقة، مستعرضًا أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، وموضحًا نقاط الضعف الكامنة والتهديدات المحتملة المحيطة بهذه الممرات المائية الحيوية.

أهمية المضائق في المنطقة

يحتل الشرق الأوسط موقعًا استراتيجيًا على الساحة العالمية، حيث يعمل كحلقة وصل حيوية بين القارات، وقناة أساسية للتجارة الدولية والنقل البحري. وأحد الأسباب الرئيسية لهذه الأهمية هو احتواء المنطقة على عدة مضائق حاسمة تلعب أدوارًا بالغة الأهمية، منها:

الأهمية الاقتصادية

يُعد الشرق الأوسط موطنًا لأكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، حيث تلعب دول مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إيران، والعراق دورًا كبيرًا جدًا في إنتاج وتصدير الطاقة العالمية، وتُنقل هذه الموارد الحيوية في المقام الأول عبر مضائق المنطقة، وخاصة مضيق هرمز، الذي يُعتبر ممرًا مائيًا حاسمًا لصادرات النفط من الخليج العربي، حيث تشير التقديرات إلى مرور أكثر من 17 مليون برميل من النفط يوميًا عبر المضيق، وهو ما يُمثل حوالي خمس الاستهلاك العالمي من النفط. وبالتالي، قد يترتب على أي انقطاع في التدفق الحر للملاحة عبر هذا المضيق عواقب كارثية على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وحدوث تأثيرات سلبية على إمدادات الطاقة في جميع أنحاء العالم.

كما تلعب قناة السويس دورًا حيويًا في الربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مما يقلل بشكل كبير من وقت السفر وتكاليف التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا، حيث يمر عبر القناة أكثر من 19% من البضائع المنقولة بالحاويات في العالم، مما يجعلها محورًا للتجارة العالمية. وبالإضافة إلى دورها في نقل الطاقة، تسهم المنطقة بشكل كبير في تسهيل التجارة في السلع الحيوية الأخرى والمنتجات المصنعة، وتعمل المضائق كممرات حيوية لهذه السلع، حيث تربط الأسواق الإقليمية بشبكات التجارة العالمية، مما يجعلها شرايين لأمن الطاقة العالمي والتجارة الدولية.[1]

ويمر عبر قناة السويس حوالي 17 ألف سفينة سنويًا، تمثل نحو 12٪ من التجارة العالمية أو ما يقرب من تريليون دولار من السلع، التي تشمل النفط الخام والمكرر، والإلكترونيات، والقمح، وغيرها. حيث تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام 2016 إلى أن قناة السويس يمر عبرها سنويًا 6 مليون برميل من النفط، في حين يمر عبر مضيق باب المندب، المعروف بالعامية باسم "بوابة الحزن"، حوالي 5 مليون برميل، وهذا المضيق الضيق بين اليمن في شبه الجزيرة العربية وجيبوتي في القرن الأفريقي يبلغ عرضه أكثر قليلًا من 17 ميلًا بحريًا.[2]

وقد تسبب إغلاق قناة السويس في مارس 2021 في اضطرابات كبيرة في التجارة العالمية، حيث تم تعطيل ما يقدر بنحو 9.6 مليارات دولار من البضائع (ما يعادل 400 مليون دولار في الساعة) لعدة أيام بسبب طابور طويل من مئات السفن غير القادرة على استخدام القناة بعد توقف سفينة الحاويات الضخمة "إيفر جيفنEver Given"، وسلطت هذه الأزمة الضوء على الأهمية الحيوية لهذا الممر المائي، بالإضافة إلى نقاط الضعف اللوجستية والبنية التحتية فيه. وبالمثل، فإنّ النزاع المسلح، الذي يعرقل التدفق المستمر للمنتجات عبر البحر الأحمر، يهدد بشكل كبير الجدوى الاقتصادية لقناة السويس.[3]

الأهمية الاستراتيجية

إلى جانب أهميتها الاقتصادية، تحمل المضائق في المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، حيث تعمل هذه المضائق كممرات حاسمة للسفن العسكرية، مما يسمح بنشر القوات البحرية وبسط النفوذ في جميع أنحاء المنطقة، وتجعلها هذه الأهمية الاستراتيجية نقاط عبور محتملة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات القوة الإقليمية والتدخلات الدولية. وأصبح مضيق هرمز نقطة محورية للتوترات العسكرية في المنطقة، نظرًا لدوره الحيوي في نقل النفط، حيث توفر السيطرة عليه نفوذًا كبيرًا للجهات

الفاعلة الإقليمية، وكان مصدرًا للخلافات مع إيران. ويقع باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، ويعد ممرًا حيويًا لحركة المرور البحرية بين أوروبا وأفريقيا وآسيا. وبالتالي، يُضيف وجود هذه المضائق ذات الأهمية الاستراتيجية في منطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي والصراعات المستمرة طبقة أخرى من التعقيد إلى المشهد الجيوسياسي في المنطقة، لأن أي تعطيل في التدفق الحر للملاحة عبر هذه المضائق يمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى، تؤدي إلى تصعيد التوترات القائمة وإشعال صراعات أوسع نطاقًا.

الأهمية السياسية

تتشابك أهمية المضائق في المنطقة أيضًا مع المشهد السياسي المعقد فيها، مما يجعلها بمثابة بؤر اشتعال محتملة للتوترات السياسية وتؤثر على ديناميكيات القوة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، حيث يُثير قرب المضايق من الصراعات المستمرة والتوترات المتصاعدة في المنطقة مخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة في حركة المرور البحرية، وإمكانية استغلال المضائق في نزاعات سياسية أوسع نطاقًا، حيث غالبًا ما تتصاعد التوترات بين إيران ودول الخليج الأخرى في محيط مضيق هرمز، مما يُثير المخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة في صادرات النفط واحتمال نشوب مواجهات عسكرية.

التهديدات التي تُواجه استقرار المضائق

القرصنة وظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية

منذ أكتوبر 2023، استخدم الحوثيون، وهم مليشيا تعرف باسم "أنصار الله الحوثي"، الصواريخ والطائرات بدون طيار والسفن البحرية الإيرانية لتنفيذ عمليات عنيفة ضد التجارة الخارجية على طول ممر التجارة الرئيسي في البحر الأحمر. وفي وقت لاحق، استهدفت المليشيا السفن التي اعتقدت أن لها صلات بإسرائيل، وتطورت هذه الهجمات إلى هجمات عشوائية، مما أدى إلى تصاعد التوتر المسلح في البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، مع احتمالية التصعيد إلى مواجهات ذات نطاق جغرافي أكبر.[4]

كانت أنشطة الحوثيين في الصراع جريئة بشكل خاص، من بين جميع هذه الفصائل، ويرجع ذلك في الغالب إلى بعدهم الجغرافي الكبير عن ساحة المعركة الفعلية، حيث يُطلق الحوثيون باستمرار صواريخ باليستية باتجاه إسرائيل، التي تقع على بعد أكثر من 1000 ميل من اليمن. وفي أكتوبر، أعلنوا رسميًا عن أعمالهم العدائية ضد إسرائيل وأطلقوا عددًا صغيرًا من الصواريخ على ميناء إيلات الإسرائيلي،[5] ولكن جميع الصواريخ التي تم إطلاقها من اليمن، اعترضها نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي "آروArrow " أو القوات البحرية الأمريكية المتمركزة في البحر الأحمر. كما سبق للحوثيين أن شنوا هجمات صاروخية على أهداف في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في وقت سابق.[6] ويؤكد الحوثيون أن الهجمات هي دليل على تضامنهم مع حماس، نظيرتهم الفلسطينية. وفي منتصف نوفمبر 2023، عندما أصبح من الواضح أنهم يفتقرون إلى الصواريخ اللازمة لإلحاق الضرر المباشر بإسرائيل، حوّل المتمردون الحوثيون تركيزهم إلى استهداف السفن التي كانت تمر عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وتضمنت تكتيكات الحوثيين إطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيرة على حركة المرور البحرية في البحر الأحمر، فضلًا عن الصعود باستخدام القوة على السفن والسيطرة عليها باستخدام المروحيات والزوارق السريعة.[7]

في 19 نوفمبر 2023 ، اقتحم المتمردون الحوثيون بقوة سفينة "جالاكسي ليدرGalaxy Leader"، وسيطروا عليها، وهي سفينة شحن تعود جزئيًا لرجل أعمال إسرائيلي. بعد السيطرة على السفينة التي تحمل علم جزر البهاما، جرى نقلها إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون، وتم احتجاز سفينة "جالاكسي ليدر" قبالة سواحل اليمن، حيث تم احتجاز طاقمها دون السماح لهم سوى بإجراء بعض الاتصالات المحدودة مع عائلاتهم. على مدى الشهر التالي، نفذ الحوثيون ما لا يقل عن 100 هجوم متفاوت الخطورة ضد 12 سفينة تجارية مختلفة في البحر الأحمر، ومعظمها ترتبط بإسرائيل بدرجة قليلة، أو لا تمتلك أي علاقة مع إسرائيل على الإطلاق.

أظهرت العديد من الهجمات الحوثية ابتكارًا تكنولوجيًا ملحوظًا، مما قد يمثل أول نشر لصاروخ باليستي مضاد للسفن في القتال من قبل أي قوة مسلحة، يمكن لهذه الصواريخ عالية السرعة التي تحلق على ارتفاعات عالية أن توسع بشكل كبير المدى الذي يمكن للقوات العسكرية أن تهاجم فيه سفن العدو، مما يجعل العديد من أنظمة الدفاع الحالية عفا عليها الزمن. ويمتلك الحوثيون نوعين من الصواريخ الباليستية الكبيرة المضادة للسفن، وهما "عاصف" و"تنكيل"، وكلاهما على الأرجح مستنسخ من التصاميم الإيرانية الموجودة مسبقًا. ومع ذلك، يبدو أن النماذج التي يستخدمها الحوثيون تتمتع بمستوى أقل نسبيًا من التطور مقارنة بتلك التي اختبرتها دول مثل الصين في بحر الصين الجنوبي.

عسكرة البحر الأحمر

ردًا على التهديد الحوثي المتصاعد، أطلقت الولايات المتحدة عملية "حارس الازدهار Prosperity Guardian"، وهي عملية بحرية متعددة الجنسيات تهدف إلى حماية التجارة البحرية في منطقة البحر الأحمر، وشاركت في هذه العملية 20 دولة، وشهدت مشاركة نشطة في اعتراض وتدمير طائرات

الحوثيين بدون طيار، بقيادة سفن من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

ومع ذلك، تواجه العملية تعقيدات بسبب اختلاف مستويات المشاركة والتعاون، فقد رفضت بعض الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وإيطاليا، وضع سفنها تحت القيادة الأمريكية المباشرة، مفضلة العمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، وهذا يُسلط الضوء على الأساليب المختلفة داخل التحالف، ويثير تساؤلات حول وحدة الجهود على المدى الطويل. كما أنّ الهيكل الدقيق والتفاصيل التشغيلية لفريق العمل لا تزال غير واضحة، مما يخلق بعضَ الغموض حول كيفية تنسيق القوات الوطنية المختلفة لأنشطتها.

بالإضافة إلى الجهود البحرية، نفذت الولايات المتحدة وبريطانيا غارات جوية في يناير 2024، استهدفت القدرات العسكرية للحوثيين والبنية التحتية الحيوية المتعلقة ببرنامجهم الصاروخي، ويمثل هذا تحولًا محتملًا في سياسة الولايات المتحدة في اليمن، مما يدل على اتخاذها موقفًا أكثر حزمًا ضد الحوثيين بعد أن قلصت في السابق مشاركتها في التحالف الذي تقوده السعودية. وتهدف الغارات الجوية إلى شلّ قدرة الحوثيين على شن هجمات على سفن الشحن الدولي وزعزعة استقرار المنطقة.[8]

على الرغم من مصالحها الاقتصادية في المنطقة وتعاونها السابق مع البحرية الأمريكية في جهود مكافحة القرصنة، حافظت الصين على دور أقل نشاطًا في الصراع مع الحوثيين، حيث ركزت بكين على الجهود الدبلوماسية، مثل تسهيل الاتفاق الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران، بينما ظلت حذرة من التدخل العسكري المباشر، ومن المرجح أن ينبع هذا النهج الحذر من رغبة الصين في تجنب تصعيد التوترات مع الولايات المتحدة وحماية علاقاتها التجارية مع جميع الأطراف المشاركة في السياسة الإقليمية المعقدة. ومع ذلك، انتقدت الولايات المتحدة تقاعس الصين، واتهمت السفن الحربية الصينية بتجاهل نداء استغاثة من سفينة تعرضت لهجوم من قبل الحوثيين، ويبرز هذا الحدث احتمال حدوث احتكاك بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة، على الرغم من اهتمامهما المشترك بالحفاظ على الممرات البحرية المفتوحة.

تنصلت إيران، وهي لاعب إقليمي رئيسي وداعم للحوثيين، من مسئوليتها حيال الصراع مع إسرائيل، مدعية أنها لم تكن على علم بالهجمات الصاروخية التي شنها الحوثيون على إسرائيل في أكتوبر 2023، ويشير هذا الموقف العلني إلى رغبة إيران في تجنب المواجهة مع إسرائيل والحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية الأخرى. ومع ذلك، فإن استمرار دعم إيران للحوثيين، عبر عدة طرق منها تزويدهم بالأسلحة، يعكس موقفًا أكثر تعقيدًا، ويجعل الشبكة المعقدة من التحالفات والمنافسات في الشرق الأوسط من الصعب التنبؤ بكيفية تطور تحركاتها في المستقبل.

الكوارث البيئية

يشكل احتمال وقوع الكوارث البيئية، مثل الانسكابات النفطية، تهديدًا كبيرًا للبيئة البحرية، وقد يعطل طرق التجارة الحيوية، حيث يمكن أن تكون لمثل هذه الكوارث عواقب مدمرة على النظم البيئية البحرية، مما يؤثر على مصايد الأسماك والسياحة، وربما تؤدي إلى أضرار اقتصادية وبيئية طويلة الأجل.

أثار الإعلان عن غرق السفينة "روبيمارRubymar"، التابعة لشركة بريطانية، في 2 مارس 2024، بعد تعرضها لهجوم بصاروخ باليستي حوثي مضاد في 18 فبراير 2024، مخاوف بشأن حجم الكوارث البيئية المحتملة جراء هذا الهجوم وتداعياته، فضلًا عن التكلفة الاقتصادية لمعالجتها،[9] وأشارت خلية الأزمة التي شكلتها الحكومة اليمنية للتعامل مع السفينة إلى أن غرقها سيتسبب في كارثة بيئية بالمياه الإقليمية اليمنية والبحر الأحمر، حيث كانت تحمل "نحو 21 ألف طن متري من سماد كبريتات فوسفات الأمونيوم"،[10] وقد نجت المنطقة من كارثة بيئية محتملة عندما نجحت الأمم المتحدة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية في إخراج أكثر من مليون برميل من النفط من ناقلة عملاقة متهالكة كانت راسية قبالة سواحل اليمن.[11]

المخاوف بشأن كابلات الإنترنت

تُعقّد الهجمات تحت سطح البحر عملية إصلاح الكابلات البحرية التي تنقل حركة المرور عبر الويب في جميع أنحاء العالم، ويجلب الصراع في الشرق الأوسط اهتمامًا جديدًا إلى نقطة الضعف البحرية في شبكة الإنترنت، وهي البحر الأحمر، حيث تعبر معظم حركة الإنترنت بين أوروبا وشرق آسيا عبر كابلات تحت بحرية تتدفق إلى المضيق الضيق في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، ولطالما شكلت هذه النقطة الضيقة مخاطر على البنية التحتية للاتصالات بسبب كثرة حركة السفن، مما يزيد من احتمال سقوط مرساة إحدى السفن بشكل عرضي واصطدامها بالكابل. كما أضافت الهجمات التي شنها الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن مرحلة إضافية من الخطورة إلى المنطقة، وظهرت أحدث علامة تحذير في 24 فبراير 2024، عندما توقفت ثلاث كابلات إنترنت بحرية تمر عبر المنطقة عن الخدمة فجأة في بعض الأسواق، ولم يتضح سبب هذا الانقطاع على الفور، ولكن اعتقد بعض خبراء الاتصالات أن السبب في ذلك سفينة الشحن "روبيمار" التي هجرها طاقمها بعد تعرضها لهجوم من الحوثيين في 18 فبراير 2024، حيث كانت السفينة المعطلة تنجرف في المنطقة لأكثر من أسبوع حتى بعد أن أسقطت مرساتها، وغرقت في وقت لاحق.[12]

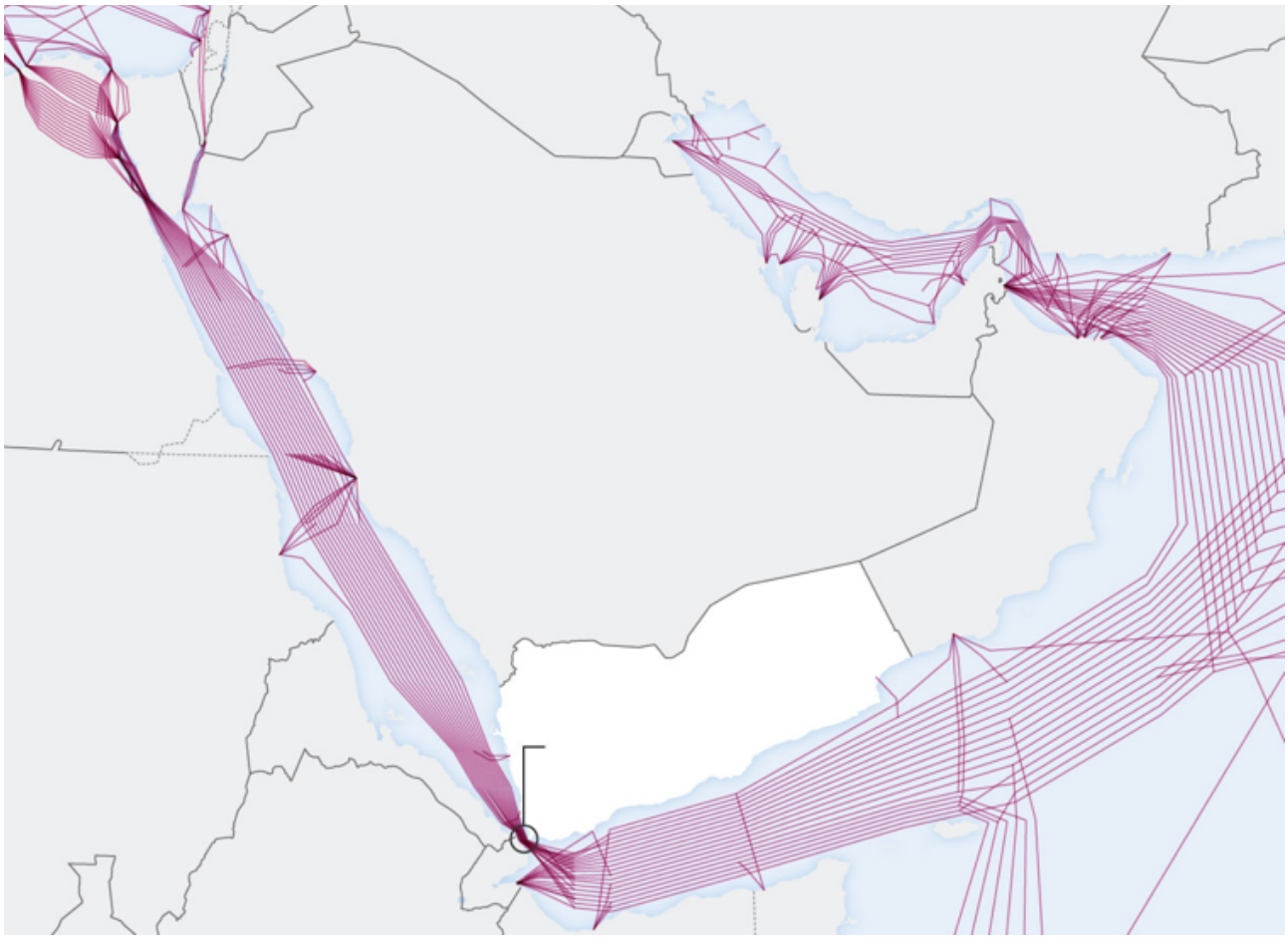

المصدر: TeleGeography

كما تُهدد التكلفة المتزايدة لممارسة الأعمال التجارية جهود عمالقة التكنولوجيا لتوسيع البنية التحتية لكابلات الإنترنت، حيث يمر نظام "بلو رامان Blue-Raman" المدعوم من جوجل وكابل أفريقيا الخاص بفيسبوك عبر المنطقة ويتم تنفيذهما حاليًا، كما أن هناك مشروعين آخرين مدعومين من شركات الاتصالات التي تخطط لبناء خطوط جديدة عبر البحر الأحمر.

تأثير الدومينو على الصناعات المختلفة

ابتداءً من منتصف نوفمبر 2023، استهدفت مليشيا الحوثي، العديد من السفن التجارية الغربية بالقرب من مضيق باب المندب. ونتيجة لذلك، قامت شركات الشحن الرئيسية بإعادة توجيه السفن، وذلك في ظل انخفاض حركة المرور عبر قناة بنما بسبب تراجع منسوب المياه. وقد تسببت هذه الاضطرابات، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع تكاليف الوقود والتأمين، في حدوث تأخيرات وزيادة أسعار الشحن، مما أثر على سلاسل التوريد العالمية، ومن المحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وإذا استمر الوضع على هذا النحو، فقد يؤثر ذلك على إمدادات الطاقة وأسعارها، مما يجعل من الصعب على البنوك المركزية تحقيق الاستقرار في الاقتصادات، وقد يؤدي هذا أيضًا إلى زيادة تكاليف الديون على البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أدت الهجمات إلى انخفاض الدخل الإقليمي من الرسوم البحرية، وقد تتسبب في حدوث أضرار في صادرات السلع الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية القائمة، وقد يؤدي هذا الوضع إلى مزيد من تعطيل التجارة والأمن الغذائي في شرق أفريقيا، مما قد يثير اضطرابات اجتماعية. علاوة على ذلك، هناك مخاوف من إلحاق الحوثيين أضرارًا بكابلات الاتصالات البحرية، الأمر الذي قد يكون إصلاحه مكلفًا، وردًا على هذه التهديدات، اعتمدت المفوضية الأوروبية مؤخرًا توصية لتعزيز أمن البنية التحتية للكابلات البحرية.[13]

تخفيف التهديدات: حماية المضائق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتطلب الشبكة المعقدة من التحديات الأمنية والتهديدات المحيطة بالمضائق في المنطقة نهجًا متعدد الأوجه لضمان استقرارها وحماية دورها الحيوي في الرفاهية الإقليمية والعالمية، ويتطلب هذا النهج مزيجًا من التعاون الإقليمي والمشاركة الدولية، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الاستباقية لمعالجة التهديدات الأمنية المباشرة والتحديات الطويلة

الأجل التي تواجه هذه الممرات المائية الحيوية. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات الأساسية للتخفيف من هذه التهديدات:

تعزيز الأمن البحري

- **تعزيز التعاون البحري:** يعد التعاون البحري بين القوات البحرية الإقليمية والدولية أمرًا بالغ الأهمية لردع مجموعة واسعة من التهديدات البحرية، من بينها القرصنة، والتهريب، والإرهاب، والصراعات المسلحة؛ حيث يمكن للدوريات المشتركة، وتبادل المعلومات، والاستجابات المنسقة، تعزيز الأمن البحري بشكل كبير وحماية طرق التجارة الحيوية. وتلعب المنظمات الإقليمية، مثل نظام الدوريات البحرية العربية والقوات البحرية المشتركة، دورًا حيويًا في تسهيل التعاون وتنسيق الجهود. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدريبات الثنائية ومتعددة الأطراف بين القوات البحرية الإقليمية والدولية تحسين إمكانية التشغيل البيني والتواصل، مما يسهم في تحقيق استجابات أكثر فاعلية للتهديدات البحرية.

- **بناء القدرات:** يُعد توفير التدريب والموارد للدول الساحلية لتعزيز قدراتها الأمنية البحرية أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة التهديدات بفاعلية، ويمكن أن يشمل ذلك توفير التدريب على مواضيع مثل إجراءات الصعود على متن السفن، وإنفاذ القانون البحري، وعمليات البحث والإنقاذ، وجمع المعلومات الاستخبارية. كما يمكن تجهيز الدول الساحلية بسفن دوريات وطائرات مراقبة وأنظمة رادار ساحلية لزيادة قدرتها على مراقبة وتأمين مياهها الإقليمية، ويمكن للشركاء الدوليين تقديم المساعدة الفنية وبرامج التدريب والتبرع بالمعدات لدعم جهود بناء القدرات في هذا الصدد.

- **التكنولوجيا وتبادل المعلومات:** يمكن أن يترتب على استخدام التقنيات المتقدمة، مثل المراقبة عبر الأقمار الصناعية وأنظمة الرادار ومنصات التوعية بالمجال البحري، تحسين قدرة أي بلد بشكل كبير على اكتشاف وتتبع الأنشطة المشبوهة في البحر، مما يسهل الاستجابة السريعة. ويُعد تبادل المعلومات بين البلدان من خلال قنوات الاتصال الآمنة أمرًا ضروريًا لتيسير الإجراءات المنسقة ضد التهديدات، حيث يمكن إنشاء مراكز إقليمية لدمج المعلومات لتكون مركزًا لجمع وتحليل ونشر معلومات الأمن البحري بين الدول الأعضاء. كما يمكن للشركاء الدوليين تقديم التدريب على استخدام تقنيات المراقبة البحرية وأفضل الممارسات في تبادل المعلومات.

تنويع طرق التجارة وسلاسل التوريد

الاستثمار في الطرق البديلة: يمكن أن يقلل تطوير طرق برية وبحرية بديلة لنقل السلع الأساسية من الاعتماد على نقاط المرور الضعيفة، ويخفف من تأثير الاضطرابات، ويشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية، مثل خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والموانئ الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك:

- الممر الشمالي الجنوبي، وهو شبكة مقترحة للسكك الحديدية والطرق السريعة، ويمكن أن يعد طريقًا بديلًا حيويًا لنقل البضائع بين أوروبا وآسيا، يربط بحر العرب بالبحر الأسود، بعيدًا عن قناة السويس.

- الاستثمار في الجسور البرية بين الشرق والغرب عبر شبه الجزيرة العربية، والذي يمكن أن يؤدي إلى خلق خيارات إضافية لنقل البضائع داخل المنطقة، مما يُقَلِّل الاعتماد على الطرق البحرية عبر مضيق هرمز وباب المندب.

- **تعزيز اتفاقيات التجارة الإقليمية:** يمكن أن يؤدي تسهيل التجارة داخل المنطقة إلى تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية وتعزيز المرونة الإقليمية داخل المنطقة، ويتضمن ذلك جهودًا لخفض الحواجز التجارية، ومواءمة القواعد التنظيمية، وتعزيز اتفاقيات التجارة البينية. فمثلًا، يمكن لمبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المساعدة في إنشاء سوق إقليمية أكثر تكاملًا، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للسلع الأساسية.

- **بناء الاحتياطيات الاستراتيجية:** يُعد إنشاء مخزونات وطنية وإقليمية من السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود، خطوة حاسمة لضمان الاستقرار خلال فترة الاضطرابات، حيث يمكن أن يسهم في تأمين الموارد الحيوية للفئات السكانية الضعيفة، ويمكن توزيع هذه الاحتياطيات في المواقع الرئيسية عبر المنطقة، ويضمن هذا الإجراء استجابة فورية وفعالة للأزمات، مما يقلل من تأثير الاضطرابات على تدفقات السلع الأساسية.

معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار

حل النزاعات وبناء السلام: يعد حل النزاعات المستمرة وتعزيز الحوار والاستثمار في جهود بناء السلام أمرًا ضروريًا لإنشاء بيئة مستقرة تعزز التجارة والتنمية الاقتصادية، ويمكن أن تشمل هذه الجهود دعم جهود الوساطة، وتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى توفير الموارد للمساعدة في إعادة الإعمار والمصالحة بعد النزاعات.

المساعدات الإنسانية والاستعداد للكوارث

إن تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية والدولية، مثل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، على تقديم المساعدات الإنسانية السريعة والفعالة أثناء الأزمات، يُعد أمرًا بالغ الأهمية لحماية الفئات السكانية المعرضة للخطر في المنطقة، وضمان استقرار مضائقها، ويتضمن ذلك تطوير أنظمة إنذار مبكر للاضطرابات المحتملة مثل الاضطرابات السياسية، أو الكوارث الطبيعية، أو تفشي الأمراض، لتمكين الاستجابات الاستباقية وتقليل تأثيرها على تدفق السلع الأساسية. كما يتطلب الأمر تخزين الإمدادات الأساسية مسبقًا في مواقع استراتيجية، وإنشاء مراكز لوجستية، وتعزيز آليات التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية، والاستثمار في أنظمة الرصد والمراقبة، وتقييمات التعرض للمخاطر لنشر الإنذارات المبكرة بشكل فعال.

التعاون الدولي

يُعتبر التعاون الإقليمي والدولي أمرًا ضروريًا لمعالجة التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل القرصنة والتهريب والإرهاب، وتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود في المنطقة، وحماية مضائقها، ويشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية، وتنسيق جهود إنفاذ القانون، ومواءمة الأطر القانونية، وإنشاء دوريات أمنية بحرية مشتركة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وتوفير المساعدة المالية والفنية لتعزيز قدرة بلدان المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية والتنموية. ويمكن للمنظمات الدولية أيضًا أن تلعب دورًا في تسهيل جهود الحوار والوساطة لحل النزاعات الإقليمية وتعزيز بناء السلام.

ماذا بعد؟

تُعتبر هذه الممرات المائية شريان حياة للتجارة العالمية والاقتصادات الإقليمية والأمن الدولي. ومع ذلك، تتعرض للعديد من التهديدات، بدءًا من التوترات السياسية المتزايدة، والجهات الفاعلة غير الحكومية، وحتى التحديات البيئية، ونقاط الضعف في البنية التحتية، وهو ما يُلقي بظلاله على استقرار هذه الممرات. وتأتي التهديدات المباشرة من التقلبات التي تشهدها المنطقة نفسها.

وتزداد خطورة التوترات السياسية والصراعات المستمرة بسبب خطر التصعيد المستمر، مما يمكن أن يتسبب في تعطيل التدفق الحر للملاحة عبر المضيق. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل القراصنة والمنظمات الإرهابية، تهديدًا كبيرًا لأمن الممرات المائية، مما يضع خطرًا مباشرًا على حركة المرور البحرية.

وبعيدًا عن التهديدات المباشرة، تظهر تحديات طويلة الأمد، حيث يشكل تأثير تغير المناخ، مع ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية المتطرفة، تهديدًا كبيرًا للبنية التحتية والقدرة التشغيلية للمضيق. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية القديمة واحتمال وقوع كوارث بيئية مثل تسرب النفط يسلطان الضوء بشكل أكبر على نقاط الضعف في المنطقة.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات متعددة الأوجه اتباع نهج متعدد الأوجه، حيث يجب تعزيز التعاون الإقليمي والحوار بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمعالجة المخاوف الأمنية المشتركة وبناء ثقافة التعاون، ويمكن لإشراك المجتمع الدولي في الجهود الدبلوماسية وبناء القدرات ودعم القانون الدولي للبحار أن يعزز الجهود نحو الاستقرار. ومع ذلك، فإن التعاون وحده ليس كافيًا، حيث يجب اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز مرونة المضائق، ويشمل ذلك الاستثمار في تحديث البنية التحتية، ووضع خطط الطوارئ لمواجهة الاضطرابات المحتملة، وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة. وتُشكل هذه الخطوات جزءًا حيويًا من الجهود الرامية إلى حماية هذه الممرات المائية الحيوية في المستقبل.

المـــراجع

1. "Alarmed by Attacks on Ships in Red Sea, Top UN Officials Urge Protection of Global Supply Chains, Avoiding Deeper Regional Tensions, in Security Council Briefing | Meetings Coverage and Press Releases." 2024. January 3, 2024. https://press.un.org/en/2024/sc15552.doc.htm.
2. "The Suez Canal and Global Trade Routes | Proceedings - May 2021 Vol. 147/5/1,419." 2022. U.S. Naval Institute. August 29, 2022. https://www.usni.org/magazines/proceedings/2021/may/suez-canal-and-global-trade-routes.
3. Harper, By Justin. 2021. "Suez Blockage Is Holding up $9.6bn of Goods a Day." BBC News, March 26, 2021. https://www.bbc.com/news/business-56533250.
4. Kaunert, Scott N. Romaniuk &Amp; Professor Christian. 2024. "Houthi Attacks and Military Escalation in the Red Sea: What's at Stake? | Geopolitical Monitor." Geopolitical Monitor. January 8, 2024. https://www.geopoliticalmonitor.com/houthi-attacks-and-military-escalation-in-the-red-sea-whats-at-stake/.
5. Rabinovitch, Ari. "Israel's Eilat Port Sees 85% Drop in Activity amid Red Sea Houthi attacks." Reuters, December 21, 2023. https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-eilat-port-sees-85-drop-activity-amid-red-sea-houthi-attacks-2023-12-21
6. Pfeffer, Anshel. 2023. "Missile From Yemen to Israel: Unprecedented Launch, Unprecedented Interception." Haaretz.Com, November 5, 2023. https://www.haaretz.com/israel-news/security-aviation/2023-11-05/ty-article/.premium/missile-from-yemen-to-israel-unprecedented-launch-unprecedented-interception/0000018b-8f88-d7a8-afcf-afab9c5e0000.
7. Narea, Nicole, and Li Zhou. 2023. "What Is Hamas? Here's What to Know About the Militant Group That Controls the Gaza Strip." Vox, October 10, 2023. https://www.vox.com/politics/2023/10/10/23911661/hamas-israel-war-gaza-palestine-explainer.
8. Obremski, Tomasz. 2024. "Situation on the Red Sea and Threats to Navigation Through Bab al-Mandab Strait." Fundacja Im. Kazimierza Pułaskiego. January 30, 2024. https://pulaski.pl/situation-on-the-red-sea-and-threats-to-navigation-through-bab-al-mandab-strait-2/.
9. Hassan, Jennifer. 2024. "Fears of Environmental Disaster Rise as Ship Sinks After Houthi Attack."Washington Post, March 3, 2024. https://www.washingtonpost.com/world/2024/03/03/ruby-mar-houthi-attack-red-sea/.
10. "U.S. Central Command on X: 'Sinking of Motor Vessel Rubymar Risks Environmental Damage on Mar. 2 at Approximately 2:15 a.m., MV Rubymar, a Belize-flagged, UK-owned Bulk Carrier, sank in the Red Sea After Being Struck by an Iranian-backed Houthi Terrorist Anti-Ship Ballistic Missile on Feb. 18. the Ship… https://t.co/fRUM4ll4cY' / X." n.d. X (Formerly Twitter). https://twitter.com/CENTCOM/status/1764124845212680639.
11. "United Nations Completes Removal of Oil From Decaying Tanker in Red Sea." n.d. UNDP. https://www.undp.org/arab-states/press-releases/united-nations-completes-removal-oil-decaying-tanker-red-sea.
12. FitzGerald, Drew. 2024. "Red Sea Conflict Threatens Key Internet Cables." WSJ, March 3, 2024. https://www.wsj.com/business/telecom/red-sea-conflict-threatens-key-internet-cables-a564f-7ca.
13. Angelos, Delivorias. 2024. "Recent Threats in the Red Sea: Economic Impact on the Region and on the EU." Think Tank European Parliament. March 27, 2024. https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI(2024)760390.

ما وراء الحدود

التأثير السياسي لمساعدات الهجرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بقلم: حبيبة ضياء الدين

يُسلط أحدث تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين الضوء على الأزمات الإنسانية المستمرة، والإضرابات السياسية، والتحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع عدم وجود حل قريب يلوح في الأفق. وطوال عام 2023، واجهت المنطقة سلسلة من الأزمات الناشئة التي أدت إلى تفاقم التحديات القائمة. ومن أبرز هذه الأزمات الحرب الأهلية في السودان التي أجبرت اللاجئين على الفرار إلى مصر ولبنان والأردن وغيرها، وهي دول يعاني بعضها بالفعل أعباءً اقتصادية وسياسية. ولا يزال لبنان، على سبيل المثال، يتحمل أعلى عبء من اللاجئين في العالم لكل فرد ولكل كيلومتر مربع.[1]

للحرب في غزة تأثير عميق على ديناميكيات الهجرة الإقليمية. وفي حين لا يؤكد هذا المقال على أن الهجرة في حد ذاتها تمثل عبئًا اقتصاديًا، فإنها تشدد على أن الهيكل العالمي لإدارة الهجرة قد يُعرّض الدول المستقبلة للمهاجرين ودول العبور في المنطقة لتداعيات سياسية غير مواتية.

بالإضافة إلى ذلك، تطورت مساعدات الهجرة لتصبح أداة استراتيجية في أيدي النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وخاصة الدول الأوروبية، تهدف إلى الالتفاف على استقبال المهاجرين واللاجئين داخل أراضيها. وعادة ما يقود هذا النهج الدول النامية، التي تعتمد على مساعدات التنمية والهجرة، إلى قبول المساعدات وتعديل سياسات الهجرة الداخلية الخاصة بها بما يتماشى مع الأجندات الأوروبية. وتؤدي هذه العملية إلى إدامة ديناميكيات ما بعد الاستعمار الراسخة بعمق داخل الهيكل العالمي.

وفي ضوء هذه الظروف، فمن المفترض أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ترزح -بالفعل- تحت صعوبات الهجرة في منطقة مضطربة؛ باتت على حافة مواجهة تهديدات متزايدة. وتدق هذه الورقة ناقوس الخطر فيما يتعلق بالوضع المقبل المحتمل وتداعياته السياسية.

من سيتحمل الموجة؟

يبدو أن الارتفاع الوشيك في الهجرة يطرح تحديات تتجاوز ما يسمى بأزمة الهجرة عام 2015، ولا سيما بسبب ظهور مصادر جديدة للتدفق. وفي حين أن موجة عام 2015 نشأت في أغلبها في المقام الأول من الأزمة السورية، فإن السيناريو الحالي يقدم مصادر إضافية، مثل السودان وفلسطين، مما يزيد من تعقيد الوضع. وتشير البيانات إلى أن لبنان والأردن سيتحملان -على الأرجح- وطأة موجة الهجرة الجديدة هذه، وهما بلدان يعانيان بالفعل من ظروف اقتصادية قاسية، ويواجهان أزمة هجرة منذ عام 2015، كما يبرزان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاستضافتهما أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بحجم سكانهما.[2,3]

ويواجه لبنان، على وجه الخصوص، أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد سكانه على مستوى العالم. ويقيم حوالي 20% من عائلات اللاجئين السوريين في مخيمات غير رسمية وملاجئ جماعية، ويعانون من ظروف يُرثَى لها. وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر بين السكان اللبنانيين، كما تفاقمت بسبب انخفاض قيمة العملة اللبنانية وارتفاع التضخم، مما أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية. وفي الوقت نفسه، يحل الأردن في المرتبة الخامسة عالميًا من حيث عدد اللاجئين لكل فرد، منهم 651 ألف سوري. ويعيش معظم هؤلاء اللاجئين خارج المخيمات في المراكز الحضرية، حيث يعيش 66% منهم تحت خط الفقر. وقد تفاقم الوضع المتردي في المخيمات بسبب جائحة "كوفيد-19 COVID" منذ مارس 2020، مما حرم سكانها من الحصول على الخدمات الصحية والغذائية الأساسية في الأردن. ومع محدودية احتمالات عودة النازحين إلى سوريا، ثمة أزمة تلوح في الأفق، مما يُشير إلى احتمال تفاقم الوضع الإنساني في المستقبل.[4,5]

وبرزت مصر كمضيف محوري للاجئين وطالبي اللجوء، حيث يُشكل المواطنون السودانيون 44% من إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء. وتصبح مصر بذلك المضيف الرئيسي للمواطنين السودانيين، يليهم السوريون (32٪)، ثم الجنسيات الأخرى (24٪). وتتوقع الأمم المتحدة زيادة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين في مصر، مما يشير إلى تعرض البلاد لموجة هجرة وشيكة. ومن المرجح أن يكون لبنان والأردن ومصر وجهات رئيسية للمهاجرين من المناطق التي تمزقها الصراعات مثل سوريا والسودان وغزة، حيث يقيم 69% ممن هم بحاجة إلى الحماية الدولية في البلدان المجاورة. ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الرسمية قد تقلل من الحجم الحقيقي للاجئين، خاصة وأنها لا تشمل الفلسطينيين الخاضعين لولاية الأونروا، الذين إذا أضيفوا إلى عدد المهاجرين في لبنان، أصبح المهاجرون في لبنان يشكلون ربع سكانه.[6]

ومما يزيد من تعقيد الوضع اعتماد هذه البلدان الثلاثة بشكل كبير على المساعدات الخارجية لمواجهة التحديات التي تفرضها أزمة الهجرة. ففي لبنان على سبيل المثال، خصص الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 مبلغًا كبيرًا يتجاوز 867 مليون يورو كمساعدات إنسانية للاستجابة للاحتياجات العاجلة لكل من السكان اللبنانيين واللاجئين. وعلى نحو مماثل، في الأردن، حشد الاتحاد الأوروبي 12.5 مليون يورو في صورة مساعدات إنسانية في عام 2023. كما تلقت مصر أيضًا دعمًا، حيث خصص الاتحاد الأوروبي 200 ألف يورو لمساعدة الهلال الأحمر المصري في الاستجابة الطارئة عند المعابر على حدود السودان. علاوةً على ذلك، حصلت المفوضية على 2.6 مليون يورو لتقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض لنحو 71 ألف فرد في مصر.[7,8,9]

ديناميكيات المساعدات

تميل الدول الأوروبية الراغبة في تجنب تدفقات الهجرة بأي ثمن إلى اللجوء إلى ما يعرف بين العامة بالتعاون بشأن مجال الهجرة. ومع ذلك، وفي سياق السياسة الأوروبية، فإن هذا المصطلح من الأنسب أن يُطلَق عليه "شروط مساعدات الهجرة". وفي حين يرى بعض المراقبين أنها استراتيجية فعالة لإدارة الحدود الأوروبية وإخراجها من الأزمة، فإن البعض الآخر ينظر إليها على أنها فعل ما بعد استعماري. ويصفها "ريتيج ووالتر فرانك Rietig and Walter-Franke" بأنها جزء لا يتجزأ من "مشروطية الثالوث المقدس"، حيث تكون المساعدات بمثابة أداة ضغط لبروكسل خلال المفاوضات مع الدول المستقبِلَة. وفي حين أن الأهداف السياسية لكل من البلدان المستقبلة والمرسلة قد تتقارب في بعض الحالات، فإنها تتباين في حالات أخرى، مما يضع مساعدات الهجرة في أيدي الدول الأوروبية.[10]

واستجابة لموجة الهجرة التي بدأت في عام 2015، ازدادت مساعدات التنمية الأوروبية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدفوعة بتطور المصالح الاستراتيجية والسياسية في المنطقة التي تعد بمثابة معبر ومصدر للمهاجرين الذين يهدفون إلى الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. وقد أصبح الاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية للهجرة دافعًا أساسيًا. ففي خلال الفترة المحددة، بلغت المساعدات التنموية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 26% من المساعدات الخارجية للمفوضية الأوروبية، مقارنة بنحو 19% في عام 2013. وتم إبرام اتفاقيات الهجرة مع دول مثل لبنان والأردن ودول أخرى، حيث قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مقابل التعاون في السيطرة على تدفقات الهجرة.[11]

وقد أثارت الأهمية المتزايدة للمساعدات بعد عام 2015 مناقشات حول تخصيص الأموال المتلقاة، مما أدى إلى جذب الجهات الفاعلة المؤسسية في الاتحاد الأوروبي إلى عمليات

صنع القرار. وخلافًا لحقبة ما قبل عام 2015، يخضع التمويل الآن لعملية توزيع ذات دوافع سياسية أكبر، مما يعكس التحول نحو نهج أقل تكنوقراطية. ويرى النقاد أن الاتحاد الأوروبي يستخدم المساعدات لتنفيذ أهداف سياسة الهجرة في دول أفريقيا والشرق الأوسط، مما يحول المنظمات التي تتلقى الأموال في الدول النامية إلى عملاء لأوروبا. ومن الأمثلة البارزة على أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة لمساعدة الهجرة التي تلقت مثل هذه الانتقادات، الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية (مدد) بقيمة 2.3 مليار يورو، والصندوق الائتماني لمعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية والنازحين في أفريقيا بقيمة 5 مليارات يورو، ومرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا بقيمة 6 مليارات يورو.[12]

ويستخدم الاتحاد الأوروبي من جانبه المنظمات الدولية ووكالات التنمية كأدوات لتنفيذ سياسات الهجرة المفضلة في البلدان المتلقية للمساعدات. ويطلق على هذا النهج الاستراتيجي اسم "الزبائنية Clientelism"، مما يعني أن منظمات مساعدات التنمية، التي تعتمد على المساعدات المالية من الدول الأوروبية، تتحول إلى زبائن (عملاء) في دول ثالثة. ويعمل هؤلاء العملاء كآلية لفرض شروط على البلدان التي تتلقى المساعدات، مما يجعلها مشروطة بتكيف الدولة المتلقية مع سياساتها. على سبيل المثال، تواجه ليبيا تدخلًا فعليًا من جانب الدول الأوروبية في سياسات الهجرة، حيث يتم تجنيد المنظمات الدولية لتنفيذ السياسات الأوروبية في المقام الأول من خلال التبعية المالية.[13]

ويعزز اعتماد الاتحاد الأوروبي على منظمات محددة في المساعدات وتنفيذ السياسات هذه الحجة. ووفقًا لبيانات عام 2021، تنفذ المنظمة الدولية للهجرة ما يقرب من 17% من تمويل مشروعات إدارة الهجرة، مع "المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي" بنسبة 14%، ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بنسبة 11.9%. ويشير ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي قد حدد شركاءه المفضلين الذين يوجه الأموال من خلالهم. كما أن عدم وجود طرح عام في الدول المتلقية للمساعدات يجعل من الصعب عقد مقارنة بين مختلف المنظمات المنفذة. ومن خلال تركيز جزء كبير من التمويل في أيدي وكالات التنمية الأوروبية ومنظمات الأمم المتحدة، مع تخصيص 42.9% لثلاث منها فقط؛ يصبح هناك اعتماد واضح على أموال الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، قد تميل هذه المنظمات إلى تكرار أفضليات السياسة الأوروبية في بلدان ثالثة.[14,15]

جدول (1): أهم المساهمين في تمويل مفوضية اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالدولار الأمريكي)

الولايات المتحدة الأمريكية	413893582
ألمانيا	127788977
الاتحاد الأوروبى	54612249
هولندا	25409813
كندا	16996267
فرنسا	16430131
اليابان	14964877
إيطاليا	13629494
النرويج	9307405
الكويت	8019745

المصدر: United Nations High Commisioner for Refugees

يوضح الجدول أعلاه أكبر الدول المانحة للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا يضم كبار المساهمين أيًا من بلدان المنشأ أو بلدان العبور.[16] ويخلق هذا الاعتماد المالي ديناميكية قوة، حيث يتم تحفيز المؤسسات الدولية للتوافق مع تفضيلات وأولويات البلدان المانحة، وتحويلها بشكل فعال إلى عملاء. ونتيجة لذلك، يصبح دور المؤسسات الدولية في إدارة الهجرة متشابكًا مع الأجندة الجيوسياسية للدول المساهمة.

ويُنظر إلى تنفيذ الاتحاد الأوروبي لسياسات "المنع من الخارج"، أي إبقاء طالبي اللجوء خارج الحدود في بلدان ثالثة، على أنه أداة لإضفاء الشرعية على التدخل الأوروبي في سياسات تلك الدول. وعلى الرغم من النجاح المحدود الذي حققته سياسات "المنع من الخارج" في ردع المهاجرين عن الوصول إلى الحدود الأوروبية بشكل قانوني؛ إلا أن الاتحاد الأوروبي يستمر في اعتمادها، فيما يُثبت استمرار إقرار هذه القوانين وجود هدف بديل يتجاوز مجرد احتواء موجات الهجرة والسيطرة عليها. وتعمل تلك السياسات كأداة تستخدمها أوروبا للتأثير على سياسات البلدان الثالثة، وتحفيزها على تنظيم حركة المهاجرين خارج أراضيها وداخلها. وفي هذا السياق، تعمل أوروبا على توسيع شرعية تصرفاتها إلى ما هو أبعد من أراضيها تحت ستار مساعدات التنمية/الهجرة. وعلى هذا فإن سياسات "المنع من الخارج" التي تنتهجها أوروبا لا يمكن تحليلها من حيث فاعليتها المباشرة فحسب، بل لا بد من فهمها أيضًا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من شروط المساعدات التي تفرضها أوروبا.[17]

دراسات حالة

كما ذكرنا سابقًا، تعمل مساعدات الهجرة كأداة للتأثير على السياسات الداخلية لكل من الدول المُصدِّرة للمهاجرين ودول العبور. وتسلط الحالتان التاليتان الضوء على كيفية تطور هذه العملية، وتعرض الاستخدام الاستراتيجي لكل من "جزرة" المساعدات و"عصا" العقوبات، للحث على إحداث تغييرات في سياسات البلدان المعتمدة على المساعدات.

المثال الأول هو العراق، حيث تجسد شروط المساعدات في هذه الحالة كيفية استفادة الاتحاد الأوروبي من مساعداته لإعادة تشكيل سياسات دولة ثالثة. تاريخيًا، كانت العلاقة بين العراق والاتحاد الأوروبي متمحورة حول المخاوف الأمنية والعسكرية، لكن الارتفاع الكبير في الهجرة في عام 2015 دفع بالهجرة إلى مستوى مهم. وكان من بين أحد التحديات الملحوظة رفض الاتحاد الأوروبي منح اللجوء للعديد من العراقيين. وفي عامي 2019 و2022، أصدر الاتحاد الأوروبي أوامر بعودة 21000 و14500 عراقي على التوالي. ورفض العراق باستمرار قبول إعادة المرحّلين بعد صدور قانون برلماني عام 2012 يحظر الإعادة القسرية للمواطنين. وتفاقمت الأزمة في عام 2021 عندما نظم النظام البيلاروسي رحلات جوية من بغداد وأربيل إلى مينسك، مما سهل مرور المواطنين العراقيين إلى الاتحاد الأوروبي. ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من استئناف جهود التعاون في مجال الهجرة إلا في عام 2022، مع تشكيل حكومة عراقية جديدة.[18,19,20]

وللحد من موجة الهجرة من بغداد، اعتمدت بروكسل استراتيجية مزدوجة قوامها عوامل محفزة وأخرى رادعة. فصدرت تهديدات بفرض عقوبات على شركات الطيران، محذرة شركات الطيران التي تنقل العراقيين إلى بيلاروسيا من العواقب المحتملة. وفي الوقت نفسه، عرض الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية مقابل إعادة العراقيين إلى وطنهم. وقد زاد هذا الدعم المالي بعد أزمة بيلاروسيا، وذلك باستخدام آلية الشروط المضمنة في آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI). وتضمنت الخطة زيادة قدرها 20 مليون يورو إلى التمويل الأساسي للعراق البالغ 75 مليون يورو. ونتيجة لذلك، خفضت الخطوط الجوية العراقية رحلاتها إلى مينسك في أغسطس، وأوقفتها تمامًا في أكتوبر عقب الأزمة. علاوةً على ذلك، أصدرت الحكومة العراقية تعليماتها لشركات الطيران بإعادة العراقيين الذين تقطعت بهم السبل من بيلاروسيا، مما أدى إلى إغلاق أنشطة وكالات السفر والقنصليات البيلاروسية في أربيل وبغداد. وأسفرت هذه الجهود المتضافرة عن إعادة 4500 مواطن عراقي إلى وطنهم، مما أظهر فاعلية نهج الشَّرْطية في استراتيجيات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي في بلدان ثالثة.[21]

وثمة حالة أخرى هي جامبيا، حيث حثت الدول الأوروبية، في أعقاب التحول الديمقراطي عام 2016، الحكومة الجامبية الجديدة على قبول مواطنيها مرة أخرى. وكان التقدم بطيئًا، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى استخدام حافز باستئناف التعاون التنموي الذي كان قد تم تجميده في ظل الحكومة السابقة. وتم استثمار ما يقرب من 38.9 مليون يورو في مشروعات الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي لتعزيز إدارة الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقًا من إدراك الحاجة إلى تدابير أقوى، فرض الاتحاد الأوروبي قيودًا على التأشيرات. وأجبرت استراتيجية المشروطية هذه الحكومة الجامبية على اعتماد إجراءات العودة في مايو 2018. ومع ذلك، واجهت هذه التدابير رد فعل عنيفًا لا يستهان به في جامبيا، ولا سيما بالنظر إلى اعتماد البلاد الاقتصادي على التحويلات المالية والمساعدات التنموية. ونتيجة لذلك، تم تعليق ترتيبات إعادة القبول حتى مارس/آذار 2022 عندما تم رفع الوقف.[22,23]

ويُبرز هذان المثالان النهجَ الذي تتبعه البلدان المانحة للمساعدات، والذي يستخدم الحوافز الإيجابية والسلبية للتأثير على سياسات البلدان الثالثة، كما يكشف الاستخدام

الاستراتيجي لشروط المعونة عن الديناميكيات بين جهود إبقاء الأزمة خارج الحدود الأوروبية والسعي نحو تحقيق أهداف الهجرة الأوروبية في سياق عالمي.

المناورات الاستراتيجية

وكما ناقشنا سابقًا، فإن البلدان التي تقدم المساعدات غالبًا ما تلتزم بسياسات مماثلة. وعلى الرغم من أوجه القصور المحتملة في سياسات إبقاء الأزمة خارج الحدود، فإن الاتحاد الأوروبي يصر على توظيفها لتحقيق أهداف بديلة، ولا سيما إضفاء الشرعية على تدخله في السياسات الداخلية لدول ثالثة. ومع ذلك، فإن استجابات البلدان الثالثة، وخاصة تلك التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المساعدات، متباينة تباينًا كبيرًا. ويصنف باحثون مثل "كيوهان وناي Keohane and Nye" استراتيجيات الدول في التعامل مع هذه المواقف من خلال تحليلها إلى نهجين رئيسيين: "الابتزاز، والمنفعة المتبادلة".[24]

ويشمل الابتزاز قيام دولة بتهديد أخرى باحتمال وقوع عواقب سلبية ما لم تمنح تعويضات أو امتيازات معينة. وينصب التركيز على خلق شعور بإلحاح الأمر وتسليط الضوء على الخسائر التي قد تتكبدها الدولة المستهدفة بهدف الحصول على الشروط أو الموارد المواتية باستخدام التهديد المتصور. وفي المقابل، فإن تبادل المنفعة هو استراتيجية أكثر تعاونية، حيث تتعهد دولة ما بالامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ضد دولة أخرى مقابل تعويضات أو تنازلات، ويركز هذا النهج على المنفعة المتبادلة والتعاون الإيجابي.[25]

وتوصل "تسوراباس Tsourapas" بتحليل استجابات الدول للهجرة إلى التصنيف نفسه. ويرى أن الابتزاز ينطوي على التهديد بإغراق الدول المستهدفة باللاجئين ما لم تتلقَّ تعويضًا، في حين تنطوي المنفعة المتبادلة على الوعد بعدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ضد اللاجئين داخل حدود الدولة في مقابل التعويض.[26]

ومن الأمثلة الواضحة على البلدان التي تتبنى هاتين الاستراتيجيتين هما الأردن وتركيا. في عام 2016، وقّع الأردن على ميثاق الأردن استجابةً للفترة المضطربة التي بدأتها موجة الهجرة من سوريا عام 2015. ودعا الأردن خلال مؤتمر المانحين في لندن إلى اتباع نهج شامل لإدارة تأثير الأزمة على اقتصاده. وتم بعد ذلك التوقيع على الميثاق الدولي للأردن، حيث تعهد المانحون بتوزيع 700 مليون دولار على شكل منح في الفترة من 2016 إلى 2018، وما يصل إلى 300 مليون دولار على شكل قروض. وفي الوقت نفسه، اعتمد الاتحاد الأوروبي ميثاق الأردن، الذي يطالب الأردن بإزالة الحواجز التنظيمية أمام عمل اللاجئين، وخفض رسوم تصريحات العمل. ورغم أن عَمَّان اتجهت إلى استغلال الوضع لتحقيق بعض المنافع المادية، إلا أنها فعلت ذلك دون اللجوء إلى أي محاولات لتهديد الآخرين. فعلى سبيل المثال، عندما وجه الملك عبد الله نداءاته إلى المجتمع الدولي، أكد على أهمية التعاون قائلًا: "نحن الآن نطلب مساعدتكم، لا يمكنكم أن تقولوا لا هذه المرة"، مسلطًا الضوء على الصعوبات التي يواجهها الأردن، بدلًا من تهديد الدول الأخرى.[27,28]

وفي المقابل، تمثل تركيا نموذج الدولة التي تتبنى استراتيجية الابتزاز في التعامل مع جيرانها الأوروبيين، سعيًا إلى تجنب امتداد الأزمة. ففي عام 2015، استضافت تركيا 45% من إجمالي اللاجئين السوريين في المنطقة. وكان سلوك الابتزاز التركي واضحًا في خطة العمل المشتركة التي تم التوصل إليها في أكتوبر 2015 واتفاق الهجرة لعام 2016، حيث تلقت تركيا مساعدات بقيمة 6 مليارات دولار. ويتضمن الاتفاق إعادة قبول السوريين الذين يصلون إلى اليونان وتشديد الرقابة على الحدود لمنع طالبي اللجوء في تركيا من الانتقال إلى دول أخرى. ومقابل كل سوري يعود إلى تركيا، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتوطين آخر في أوروبا. ولجأت تركيا، التي استغلت موقعها كدولة عبور للاجئين السوريين، إلى استخدام خطاب التهديد لانتزاع تنازلات من الاتحاد الأوروبي. وشمل ذلك الضغط من أجل السماح بالسفر بدون تأشيرة، وتحديث الاتحاد الجمركي. وحذر الرئيس أردوغان من فتح المنافذ الحدودية ردًا على موقف الاتحاد الأوروبي من الإجراءات القمعية التي تمارسها تركيا بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016، مؤكدًا على دور تركيا في استضافة ملايين اللاجئين بقوله: "نحن الذين نطعم 3.5 ملايين لاجئ في هذا البلد، وإذا تماديتم، سيتم فتح تلك المنافذ الحدودية".[29]

ويُقال عادةً إن الدول غالبًا ما تختار إحدى الاستراتيجيتين بناءً على أهميتها الجيوسياسية. وبشكل أساسي، فإن الدول التي تعتبر نفسها ذات نفوذ جيوسياسي تكون أكثر ميلًا إلى استخدام الابتزاز، في حين أن الدول التي تتمتع بنفوذ أقل تميل إلى تجنبه واستخدام سياسة المنفعة المتبادلة. وترى المجموعة الأخيرة أن التعاون يُعد بديلًا أكثر أمانًا، مع إعطاء الأولوية للعلاقات مع البلدان المانحة. ومع ذلك، فإننا نختلف مع هذه الحجة، ونؤكد أن كل الدول المجاورة لأوروبا التي تستطيع منع تدفق المهاجرين إلى الخارج بتلقي أموال هي دول تتمتع بموقف جيوسياسي قوي. لقد تمكّنت تركيا من تهديد جيرانها الأوروبيين، وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الفوائد لمواطنيها، وهي استراتيجية يمكن أن تتبعها أي دولة في موقعها الجيوسياسي. وبناء على ذلك، فإننا نفترض أنه لكي تتمكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من النجاة من موجة الهجرة القادمة، يجب عليها التفكير في اعتماد استراتيجية ابتزاز في حالة تعليق المساعدات الخارجية أو التهديد بها بسبب مشروطية المساعدات. كما يساعد تبني هذا النهج في تمكين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إدارة تدفقات المهاجرين، وتأمين المساعدات، وتجنب الظروف التي قد تفرض تغييرات في السياسات الداخلية وتعزيز استقلالية المسار.[30]

بيان احترازي

تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند منعطف حرج تُعاني فيه من أزمات إنسانية مستمرة واضطرابات سياسية. وقد أدت الصراعات الأخيرة في غزة وأماكن أخرى إلى تفاقم هذه التحديات، وخاصة بالنسبة للدول التي تواجه بالفعل صعوبات اقتصادية وسياسية. وفي خضم هذه القضايا، لا تواجه بلدان المنطقة تحديات داخلية فحسب، بل تواجه أيضًا تدفقًا متزايدًا من موجات الهجرة. وفي حين أن الهجرة لا تشكل بالضرورة عبئًا اقتصاديًا، فهناك من يقول إن الهيكل العالمي لإدارة الهجرة قد يعرض الدول المستقبلة للمهاجرين ودول العبور إلى عواقب سياسية غير مواتية. كما أنّ استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتمثلة في "المنع من الخارج"، واستخدام مساعدات الهجرة للتأثير على سياسات الدول الأخرى وردع المهاجرين عن الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، تُشكل مثالًا واضحًا على ذلك.

وتسلط حالتا العراق وجامبيا الضوء على الكيفية التي تستخدم بها الدول الأوروبية شروط المساعدات بمهارة في تشكيل سياسات دول ثالثة. وقد أدى التقاطع بين مساعدات الهجرة وفرض الشروط إلى خلق ديناميكية أدت إلى تحويل المؤسسات الدولية التي تمول مساعدات الهجرة إلى عملاء فعليين للدول الأكثر ثراء. وتُصدر هذه الدراسة تنبيهًا بشأن العواقب المحتملة لشروط المساعدات أو تعليقها أو التهديد بها، مع التركيز على الضغوط السياسية غير المسبوقة التي قد تواجهها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يُعد التمييز بين الابتزاز وسياسات المنفعة المتبادلة أمرًا محوريًا، مما يشير إلى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تواجه تحديات متزايدة في مجال الهجرة يجب أن تنظر في أمر اعتماد نهج الابتزاز للتعاطي مع الانقطاعات المحتملة للمساعدات دون الخضوع لشروط قد تغير سياساتها الداخلية.

المـــراجع

1. MENA, UNHCR. "Middle East and North Africa." Global Focus, 2024. https://reporting.unhcr.org/global-appeal-2024/regional-overviews/middle-east-and-north-africa.
2. UNHCR. "Middle East and North Africa: Overview and Implications of Underfunding." Global Focus. Accessed February 20, 2024. https://reporting.unhcr.org/middle-east-and-north-africa-overview-and-implications-underfunding.
3. Wood, Johnny. "These Countries Are Home to the Highest Proportion of Refugees in the World." World Economic Forum. Accessed February 14, 2024. https://www.weforum.org/agenda/2019/03/mena-countries-in-the-middle-east-have-the-highest-proportion-of-refugees-in-the-world/.
4. Ibid.
5. Ibid.
6. Ibid.
7. Commission, European. "Egypt." European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. Accessed March 2, 2024. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/middle-east-and-northern-africa/egypt_en#:~:text=The%20refugee%20and%20asylum%2Dseekers,38%2C000%20South%20Sudanese.
8. Commission, European. "Lebanon." European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. Accessed March 2, 2024. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/middle-east-and-northern-africa/lebanon_en.
9. Commission, European. "Jordan." European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. Accessed February 20, 2024. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/middle-east-and-northern-africa/jordan_en.
10. Rietig, Victoria, and Marie Franke. "Conditionality in Migration Cooperation." DGAP, October 25, 2023. https://dgap.org/en/research/publications/conditionality-migration-cooperation.
11. Ibid.
12. Spijkerboer, Thomas. "Migration Management Clientelism Europe's Migration Funds as a Global Political Project." Amsterdam Centre for Migration and Refugee Law, Vrije Universiteit Amsterdam, The Netherlands, 2022. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2021.1972567.
13. Youngs, Richard, and Özge ZIHNIOĞLU. "Eu Aid Policy in the Middle East and North Africa: Politiciz." Journal of Common Market Studies, January 1, 2021. https://ideas.repec.org/a/bla/jcmkts/v59y2021i1p126-142.html.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. MENA, UNHCR. "Middle East and North Africa Funding Update - 2023." Global Focus, December 15, 2023. https://reporting.unhcr.org/middle-east-and-north-africa-funding-2023.
17. Gazzotti, Lorena. "Terrain of Contestation: Complicating the Role of Aid in Border Diplomacy between Europe and Morocco." OUP Academic, December 10, 2022. https://academic.oup.com/ips/article/16/4/olac021/6887209.
18. Jarmuth, Anna. "Notes from a Country of Origin: Iraq's Position in the EU-Belarus Border Crisis -." Institute for Security and Development Policy, May 4, 2022. https://isdp.se/iraqs-position-in-the-eu-belarus-border-crisis/.
19. Eccles, Mari, and Jacopo Barigazzi. "EU Presses Iraq to Halt Migrant Flights to Belarus." POLITICO, August 5, 2021. https://www.politico.eu/article/belarus-migrant-flights-eu-sanctions-iraq-turkey/.
20. Ibid.
21. Ibid.

22. Takambou, Mimi Mefo. "Eu, Gambia Tussle over Expelled Migrants." dw.com, September 5, 2021. https://www.dw.com/en/eu-escalates-row-with-gambia-over-expelled-migrants/a-59072367.

23. Ibid.

24. Keohane, Robert, and Joseph Nye. "Power and Interdependence." Search, 2012. https://www.pearson.com/us/higher-education/program/Keohane-Power-Interdependence-4th-Edition/PGM171836.html.

25. Tsourapas, Gerasimous. "The Perils of Refugee Rentierism in the Post2011 Middle East." University of Glasgow, October 2021. https://ww w.gla.ac.uk/schools/socialpolitical/staff/gerasimostsourapas/.

26. Tsourapas, Gerasimos. "The Syrian Refugee Crisis and Foreign Policy Decision-Making in Jordan, Lebanon, and Turkey." OUP Academic, May 4, 2019. https://academic.oup.com/jogss/article/4/4/464/5487959.

27. Tsourapas , Gerasimos. "The Jordan Compact ." University of Glasgow / Sciences Po, April 2022. https://www.magyc.uliege.be/upload/docs/application/pdf/2022-05/d.2.6_v3_april2022.pdf.

28. Bel-Air, Francoise De. "Migration Profile: JordanState Policies on Migration and Refugees in Jordan ." Academia.edu, November 18, 2016. https://www.academia.edu/29938551/Migration_Profile_Jordan.

29. Grossenbacher, Andrea. "EU Migration Governance as Protracted Conflict: A Conflict Transformation Perspective on the EU-Turkey Deal ." ReliefWeb, April 4, 2023. https://reliefweb.int/report/world/eu-migration-governance-protracted-conflict-conflict-transformation-perspective-eu-turkey-deal.

30. Ibid.

التمويل الأخضر

هل ينقذ مناخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم يغرقه في الديون؟

بقلم: ساندرا رمزي

في خضم سيطرة التغير المناخي على العالم بأسره، باتت البلدان ولا سيما تلك الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عرضة للمخاطر المتفاقمة. ففي عام 2023، نزح أكثر من 150 ألف شخص من جميع أنحاء اليمن بسبب الظروف المناخية القاسية والأمطار الكثيفة والفيضانات. أما في ليبيا، فقد نزح أكثر من 44 ألف شخص، ولَقِيَ ما يقرب من 6 آلاف شخص مصرعهم في أعقاب العاصفة دانيال والفيضانات اللاحقة.[1]

وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تتميز بكونها منطقة شديدة الحرارة، معدل ارتفاع في درجات الحرارة يبلغ ضعف المتوسط العالمي. وتشير التنبؤات المناخية إلى أن درجة حرارة هذه من المتوقع أن تزداد بمعدل 4 درجات مئوية بحلول عام 2050 في حال استمرت الاتجاهات الحالية. ويؤدي هذا الارتفاع في درجات الحرارة إلى تفاقم مشكلة التصحر، وتعرض الأرض الخصبة للجفاف، كما يعرض موارد المياه المحدودة بالفعل في المنطقة للخطر. ويقع (11) بلدًا من أصل (17) من البلدان التي تعاني من ندرة المياه حول العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعيش نسبة تزيد على 60% من سكان هذه المنطقة في المناطق التي تعاني من ندرة شديدة جدًا في المياه.[2] ويُعد العراق وسوريا وتركيا واليمن، بالإضافة إلى غزة والضفة الغربية وأجزاء من منطقة شمال أفريقيا، من المناطق المحددة على أنها أكثر عرضة بصفة خاصة للمخاطر المتفاقمة.[3]

وبات الاعتراف بحاجة هذه البلدان المعرّضة للمخاطر إلى الدعم أمرًا بالغ الأهمية في مجال مكافحة التغير المناخي وفي إطار محادثات العمل المنعقدة بخصوص المناخ. واحتلت الحاجة الملحة لتعزيز تمويل المناخ مركز الصدارة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، وتظل هدفًا رئيسيًا للعديد من المدافعين عن العدالة المناخية. وعلى الرغم من ذلك، يحظى تمويل العمل المناخي بالكثير من أشكال التمويل؛ إلا أن أشكال التمويل المذكورة لا تُحدِث دائمًا

الأثر الإيجابي المتوقع منها. وتؤكد هذه الدراسة أن الأساليب السائدة في التعامل مع تمويل المناخ تعيق المرونة، وتؤدي إلى تفاقم الظلم وعدم الاستقرار. ويُحذر التقرير من التهديد المحتمل الذي يشكله انتشار هذا التمويل وأجندة "التحول الأخضر" على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع اقتراب تأثيرات تغير المناخ.

كما تتوسع هذه الدراسة في التعريفات الحالية للاستعمار المناخي، وتستعير من مفهوم استعمار الكربون الذي يصف الاستيلاء على الفضاء في الجنوب العالمي لتحقيق أهداف الحد من الكربون في الشمال العالمي. وتقدم تعريفًا للاستعمار المناخي يتضمن المساعدة الدولية وآليات التمويل. في سياق هذه الدراسة، يوصف الاستعمار المناخي بأنه استيلاء الشمال العالمي على الفضاء في الجنوب العالمي من خلال ستار تمويل المناخ والمساعدات التنموية، بدعوى جهود التخفيف والتكيف. وتعمل هذه الاستراتيجية على دعم الهيمنة الاقتصادية والسياسية لشمال الكرة الأرضية من خلال الحفاظ على القوة الصارمة والناعمة في المنطقة.[4] ومن المفترض أن الشمال العالمي يستغل حقيقة التغير المناخي الذي ساهم فيه ولكن بشكل لا يعادل الدور الذي لعبه الجنوب العالمي فيما يتعلق بهذا الصدد لتعميق هياكل التبعية وإدامة استخراج الموارد.

تعترف هذه المقالة بأن هذه الهياكل كانت موجودة قبل فترة طويلة من أزمة المناخ الحالية، وتثير معضلة أخلاقية فيما يتعلق بآثار التشكيك في المساعدات الخارجية، نظرًا لعواقبها الإنسانية المحتملة. ومع ذلك، ثمة ضرورة ملحة تؤكد أهميةَ تقييم هذه العواقب.

إطار العمل الخاص لمؤشر مبادرة جامعة نوتردام العالمية للتكيف مع المناخ

يستند التحليل الوارد في هذه الدراسة إلى مؤشرات الجاهزية الموضحة في إطار العمل الخاص بمؤشرات مبادرة جامعة نوتردام العالمية للتكيف مع المناخ، وذلك لتقييم ما إذا كان تمويل العمل المناخي قد يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في البلدان الأكثر ضعفًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلًا من تعزيز استعدادها لتغير المناخ.

ويعمل مؤشر مبادرة جامعة نوتردام العالمية للتكيف مع المناخ ND-GAIN كأداة مستخدمة لتقييم مدى إمكانية تعرض أي بلد للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، وجاهزيته للتكيف مع هذا التغير المناخي. ويعمل هذا المؤشر أولًا على قياس مدى إمكانية التعرض للمخاطر بالنظر إلى ستة قطاعات تساهم في دعم حياة الأفراد (هي: الغذاء، والمياه، والصحة، وخدمات النظام البيئي، والموطن البشري، والبنية التحتية)، ثم تقييم مدى إمكانية التعرض للمخاطر والحساسية والقدرة على التكيف داخل كل قطاع من القطاعات، وثانيًا تتم عملية احتساب درجة تحديد مستوى الجاهزية من خلال النظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل المرتبطة بعملية الحوكمة التي تساهم في تعزيز قدرة البلد على الاستفادة من الاستثمارات وتنفيذ الأعمال المرتبطة بتعزيز إمكانية التكيف. وتركز هذه الدراسة في المقام الأول على تحديد مدى الجاهزية وعلاقتها بتمويل العمل المناخي، وتتضمن النظر بصفة عامة إلى أثر ذلك على مختلف العناصر، ألا وهي الجاهزية الاقتصادية، والجاهزية المتعلقة بعملية الحوكمة، ومؤشرات عدم المساواة الاجتماعية المرتبطة بعنصر الجاهزية الاجتماعية.[5]

ويوضح الجدول المبين أدناه هيكل المؤشرات والعناصر المتعلقة بهذا الصدد.

جدول (1): مؤشرات الجاهزية لمبادرة جامعة نوتردام العالمية للتكيف مع المناخ

العنصر	المؤشرات			
الجاهزية الاقتصادية	إقامة الأعمال والمشروعات[6]			
الجاهزية المتعلقة بعملية الحوكمة	الاستقرار السياسي وعدم استعمال العنف	السيطرة على الفساد	سيادة القانون	جودة الإجراءات النظامية
الجاهزية الاجتماعية	عدم المساواة الاجتماعية	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم	الابتكار

المصدر: ND-GAIN

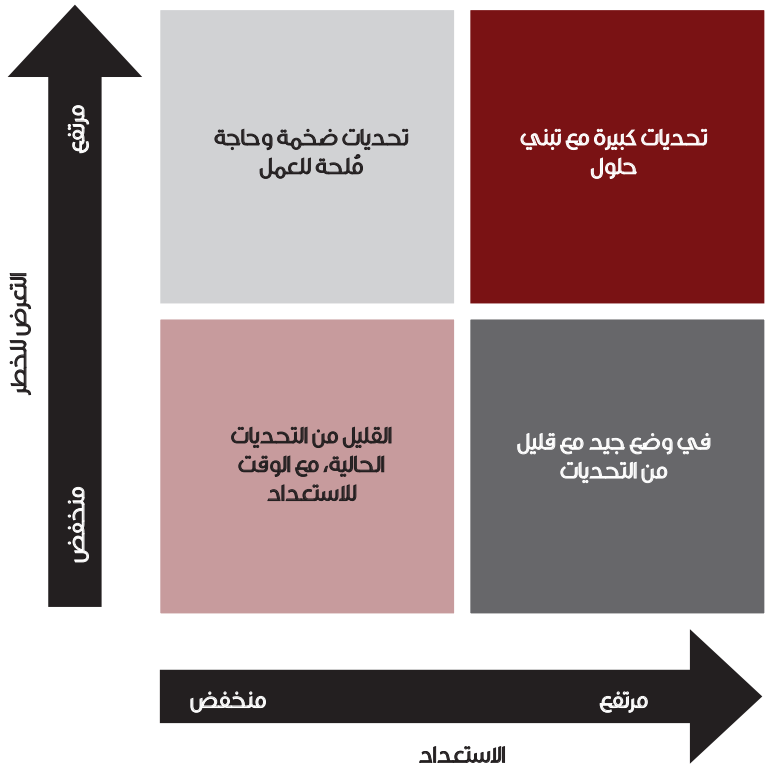

المصدر: ND-GAIN

الجاهزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كشف أحدث التصنيفات الصادرة في عام 2021 والذي تضمن مستوى التعرض لمخاطر التغير المناخي ومدى الجاهزية للتكيف أنه من بين (15) بلدًا تُصنف كجزء من منطقة الشرق الأوسط، تم تصنيف (4) بلدان فقط على أنها منخفضة التعرض للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، ولديها جاهزية عالية وقدرة بالغة على التكيف مع التغير المناخي (وهذه البلدان موسومة باللون الأخضر) وهي: إسرائيل،[7] والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية (حسب الترتيب المذكورة به)، أما مصر ولبنان والعراق وليبيا، فقد جرى تصنيفها باللون الأصفر المائل إلى الحمرة مما يعني أنها تحظى بمستوى منخفضٍ من الجاهزية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى إمكانية تعرضها للمخاطر وقد تزيد إمكانية تعرضها للمخاطر مع الوقت. وفي النهاية، اندرجت سوريا واليمن في المنطقة الموسومة باللون الأحمر، وهذا يعني ارتفاع مستوى إمكانية تعرضها للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي وانخفاض مستوى جاهزيتها للتكيف مع ذلك.[8]

وفي الواقع، تتسبب الفوارق المالية داخل منطقة الشرق الأوسط في وجود توقعات متفاوتة بشأن مدى إمكانية التكيف مع التغير المناخي، والتحول إلى سياسة الاقتصاد الأخضر. وتتمتع دول الخليج المصدرة للنفط بموارد مالية وتكنولوجية كبيرة، مما يتيح لها القدرة على تخفيف انبعاثات الكربون، وحماية سكانها من المحن المرتبطة بالمناخ، والتكيف مع الطلب المتناقص على الوقود الأحفوري من خلال تنويع اقتصاداتها وتبني مصادر الطاقة البديلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقعها الجغرافي الاستراتيجي واحتياطياتها الوفيرة من الموارد يؤهلها للاستفادة من التحول الأخضر. على سبيل المثال، من المتوقع أن تستفيد من زيادة الطلب على النفط على المدى القصير قبل الانخفاض التدريجي. وعلى العكس من ذلك، تواجه البلدان التي تفتقر إلى ثروة نفطية كبيرة عقبات هائلة بسبب محدودية الموارد المالية، فقدرتها على سَنِّ تدابير تخفيف حيوية تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة مقيدة، وتواجه ضعفًا متزايدًا في مواجهة تأثيرات المناخ نظرًا لندرة مواردها اللازمة لاستراتيجيات التكيف.[9]

هل تُعتبر الحوكمة المشكلة الأساسية؟

أحد الجوانب المهمة التي تساهم في الافتقار إلى الاستعداد لتغير المناخ، والذي غالبًا ما يتم تسليط الضوء عليه من قبل المؤسسات الدولية وبرامج التنمية، هو عدم فاعلية عملية صنع السياسات، وخاصة في الدول الهشة التي تمزقها الصراعات. ويشمل ذلك قضايا مثل: ضعف الحكم، وسوء إدارة تأثيرات تغير المناخ، وإدارة الموارد العابرة للحدود، والزراعة، والتحضر، والهجرة، وعدم المساواة الاقتصادية. ورغم أن هذه القضايا تشكل تحديات كبيرة بالفعل، إلا أنها تُستخدم أيضًا -في كثير من الأحيان- لتبرير الحلول التي تؤكد على نقل المساعدة الفنية والمالية من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال آليات قائمة على السوق.[10]

ومع ذلك، لا يوجد هذا الدعم دون فرض شروط، كما سيتضح من الحالات التي تعرضها هذه الدراسة، ويعزز هذا الدعم مختلف أشكال القوة والاستغلال مما يتسبب غالبًا في زيادة احتمالية التعرض للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر البيئية في البلدان التي من المفترض أن تحظى بالمساعدة والدعم. وفي معظم الحالات لا تحصل البلدان على الدعم، سواء كان هذا الدعم من خلال المنح أو القروض، ما لم تكن هناك مكاسب اقتصادية أو سياسية يمكن تحقيقها. وعلاوة على ذلك، ثمة قائمة طويلة من الحالات التي تم فيها تعليق المساعدات الإنسانية الحيوية، وليس فقط المساعدات التنموية، من قبل حكومات الشمال العالمي، إما بسبب تغير الأولويات، أو ممارسة الضغوط السياسية.[11,12,13] ويدفع هذا النمط المتكرر إلى إجراء تساؤلات حول ما إذا كان الوصول إلى التمويل هو العمود الفقري للعمل المناخي الفعال. وفي منشور صدر مؤخرًا، أبرز البنك الدولي ما يلي:

"يواجه العالم أزمة ثلاثية الأبعاد، وهي أزمة تتمثل في المشكلات التي ترتبط بعملية الإنماء والمناخ والطبيعة، كما أن العمل المناخي لا يسير في مساره الصحيح، إذ يتسبب ضعف عملية الحوكمة، ومحدودية إمكانية الوصول للتمويل، والعوائق التي يفرضها الاقتصاد السياسي؛ في تباطؤ مسار العمل المناخي"[14]

ويُعتبر التركيز على أهمية هذا التحويل لمصادر التمويل من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي أمرًا مثيرًا للقلق بالنظر إلى أن ذلك يؤدي بدوره إلى تعزيز التبعية، ويقوض في نهاية المطاف الحكم والسيادة بطرق عديدة. وفي الوقت الحالي، يعتمد الكثير من البلدان على القروض لتمويل عملية التكيف المناخي داخلها ومشروعات التخفيف من الآثار المرتبة على التغير المناخي بدلًا من العمل على حشد مواردها الخاصة باستخدام العديد من الطرق، ومن بينها فرض الضرائب التصاعدية، أو إنشاء شركات مساهمة عامة، ويؤدي ذلك بدوره إلى خلق شكل جديد من أشكال المديونية الناشئة عن العمل المناخي. وتلعب مسألة فهم ديناميكيات هذا النظام دورًا مهمًا للغاية في تقييم الآثار المستقبلية لتمويل العمل المناخي على البلدان "النامية" التي تُعتبر المستفيد الرئيسي من ذلك التمويل.

تنفيذ عمليات التمويل بشفافية (من خلال الأمم المتحدة)

يشمل تمويل المناخ مجموعة واسعة من الموارد والأدوات المالية التي تهدف إلى دعم العمل بشأن تغير المناخ، وتأتي هذه الأموال من مصادر متنوعة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، على المستويين الوطني والدولي، ويتم توزيعها من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف. ويَستخدم تمويل العمل المناخي مجموعةً متنوعةً من الأدوات تبدأ من المنح والتبرعات، مرورًا بالسندات الخضراء، والأسهم، ومقايضات الديون والضمانات، وصولًا إلى القروض الميسرة.[15]

وعلى الرغم من أن المساعدات الإنمائية الدولية المقدمة منذ مطلع الأربعينيات من القرن الماضي تضمنت بعض العناصر البيئية والعناصر المرتبطة بالمناخ؛ إلا أن إنشاء آليات مالية واضحة للتعامل مع التغير المناخي يرجع إلى أول اجتماع عقدته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في مدينة ريو دي جانيرو في عام 1992. ومنذ ذلك الحين تطور تمويل العمل المناخي مع إدخال آليات ومناهج جديدة تساهم في جمع الأموال. وقدم "بروتوكول كيوتو Kyoto Pro-tocol" لعام 1997 آلية التنمية النظيفة وآلية التنفيذ المشترك التي عملت رسميًا على توجيه الموارد المالية لمشروعات خفض نسبة الانبعاثات. وكان اتفاق كوبنهاجن لعام 2009 بمثابة نقطة تحول، حيث اعترفت البلدان بالحاجة إلى جمع 100 مليار دولار أمريكي لدعم عمليات تخفيف الآثار المترتبة على التغير المناخي والتكيف معه في البلدان النامية.[16]

ولكن كان لتمويل العمل المناخي جانبٌ مظلمٌ مثله مثل غيره من أشكال التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية. فعلى الرغم من أن التمويل يحظى بأهمية بالغة في إطار العمل المناخي؛ إلا أن التركيز على جمع الأموال وإدارتها لدعم جهود تخفيف التغير المناخي والتكيف معه في الجنوب العالمي مع بذل القليل من الجهد بشأن تغيير الأنماط الاستهلاكية التي يقدمها ويعززها الشمال العالمي، يُعتبر أول علامة على وجود مشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول من المساعدات إلى الاعتماد على التمويل الخاص والدور المركزي الذي تلعبه مؤسسات تمويل التنمية،[17] والتي تسيطر عليها -إلى حدٍّ كبير- حكومات البلدان الغنية، في النظام البيئي للتنمية؛ يمثل اتجاهًا آخر مثيرًا للقلق.

مؤسسات التمويل الإنمائي هي في الأساس مؤسسات تديرها الحكومة، وتستثمر المليارات سنويًا في مشروعات داخل البلدان ذات الاقتصاد الناشئ والنامي، وقد تتعلق هذه المشروعات بعمليات القطاع الخاص (عمليات غير سيادية)، أو بعمليات القطاع العام (عمليات سيادية). وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل الإنمائي تفضل العمليات غير السيادية، ولا سيما تلك العمليات داخل القطاع المالي، فغالبًا ما تكون هناك شكوك بشأن مدى تأثير ذلك على عملية التنمية. ويثير التحول نحو مؤسسات تمويل التنمية العديد من المهمة، والتي تتمثل فيما يلي: هل تعمل مؤسسات التمويل الإنمائي بما يتماشى مع أهداف التخفيف من التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة داخل البلدان التي تتلقى التمويل؟ وما هي ديناميكيات القوة المحتملة التي تنطوي عليها عندما تلعب المؤسسات التي تسيطر عليها الدول المتقدمة دورًا مركزيًا في تمويل العمل المناخي في البلدان النامية؟

وتُعد مسألة عدم وجود الشفافية داخل مؤسسات التمويل الإنمائي أحد المخاوف الكبرى التي تبرز بصورة مستمرة، وتتسبب هذه المسألة في الحد من قدرة الأطراف المعنية على ممارسة الرقابة الخارجية، ومن ثم ففي حالة الحكومات المستفيدة يمكن القول إن الافتقار إلى الشفافية يتسبب في منع هذه البلدان من ممارسة سيادتها الكاملة. ووفقًا للتقرير الأول لمؤشر شفافية مؤسسات التمويل الإنمائي، "فإن مؤسسات التمويل الإنمائي لا تقدم دليلًا على التأثير أو بيانات تتعلق بعمليات الحشد، أو دليلًا على وجود المساءلة للمجتمعات، وتعتبر حتى المعلومات الأساسية المتعلقة باستثماراتها بالنسبة للكثيرين أمرًا غير متاح للعامة". ويبين التقرير أيضًا عدم توافر أي إفصاحات تقريبًا عن البيانات المتعلقة بالنتائج بالنسبة للاستثمارات غير السيادية، مما يجعل الأثر أمرًا غير قابل للقياس. وتمكنت مؤسسات التمويل الإنمائي من توسيع نطاق وصولها من خلال الاستثمارات الأصغر حجمًا في غيرها من المؤسسات المالية، مثل: مؤسسات التمويل الصغير، أو البنوك، أو شركات التأمين، وبالتالي تستمر هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة في أنشطة لا تتماشى دائمًا مع سياستها مما تسبب في المزيد من تعقيد الأمور. وفي حين أن هذه الاستثمارات الفرعية يمكن أن تصل إلى القطاعات المحرومة، فقد تبين أيضًا أنها تمول أنشطة ضارة تحظرها مؤسسات التمويل الإنمائي نفسها.[18] على سبيل المثال، على الرغم من التزام مؤسسة التمويل الدولية (إحدى الشركات التابعة للبنك الدولي) بوقف استثمارات الفحم في عام 2020، إلا أنها تواصل تمويل مشاريع الفحم الجديدة بشكل غير مباشر. ومن خلال الاستثمار في بنك هانا إندونيسيا، تدعم مؤسسة التمويل الدولية مجمع الطاقة الذي يعمل بالفحم في سورالايا، والذي لا ينبعث منه ثاني أكسيد الكربون الضار إلى الغلاف الجوي فحسب؛ بل أدى أيضًا إلى النزوح القسري للمجتمعات المحلية لتسهيل بناء المحطة.[19]

ومن دون ضمانات قوية وتدقيق صارم، فإن هذه الأنظمة المالية تكون عرضة للاستمالة لخدمة المصالح الاستعمارية الجديدة، وإدامة أنماط الاستغلال؛ ومن ثم تصبح أنظمة التمويل غير مجدية وتحدث نتائج عكسية تمامًا تتناقض مع أهدافها المنشودة رسميًا، إلا أن الكثير من الأمثلة تصور الربح باعتباره هدفًا يفوق دائمًا أي أهداف إيثارية أخرى، ولا سيما حسب ما هو مبين في حالة جمهورية الكونغو الموضحة أدناه.

الاستعمار الزراعي في الكونغو

يتجلى ذلك الاستعمار في قيام العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي البارزة بتمويل شركة "فيرونيا Feronia"، وهي شركة كندية عاملة في مجال الأعمال التجارية الزراعية متهمة بالاستيلاء على الأراضي والقيام بانتهاكات حقوق الإنسان داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. يعود تاريخ الشركة من الانتهاكات إلى الحقبة الاستعمارية البلجيكية عندما تم إنشاء مزارع زيت النخيل، بتمويل في البداية من قبل الأخوين ليفر، مما وضع الأساس لما أصبح فيما بعد واحدة من أكبر شركات الأغذية في العالم، وهي شركة يونيليفر. وواصلت شركة "يونيليفر Unilever" عملياتها في زراعة نخيل الزيت في الكونغو حتى بعد حصول البلاد على استقلالها عن بلجيكا، إلى أن انسحبت في عام 2002 بعد اندلاع الحرب في المنطقة. وقبل عام 2009، كانت شركة يونيليفر تحتفظ بنشاط مزارع زيت النخيل الخاص بها من خلال كيان محلي معروف باسم شركة "بالنتشنز ات هويليريس Plantations et Huileries du Congo" الموجودة في الكونغو. وفي عام 2009، استحوذت فيرونيا على معظم أسهم شركة يونيليفر في شركة بالنتشنز ات هويليريس، ولم تعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتلك سوى حصة صغيرة في الشركة. وفي وقت لاحق، في عام 2010، سعت شركة فيرونيا للحصول على تمويل إضافي لعملياتها من خلال إدراج نفسها في سوق الأوراق المالية في كندا.[20]

وكشف تقرير مطول صادر عن تحالف مجموعة من منظمات المجتمع المدني داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوروبا عن أن شركة فيرونيا احتلت أراضي بالغة الأهمية لتوفير مصادر العيش للسكان المحليين، مما أرغم هؤلاء السكان على العيش في ظروف غير إنسانية مع عدم قدرتهم على الحصول على أجور معقولة، وتبين أن الصفقات التي قامت بها شركة فيرونيا للحصول على

الأراضي المذكورة صفقات مشتبه فيها، كما اتضح بصفة عامة أن شركة "فيرونيا إنك" قد انتهكت السياسات المالية المتعلقة بمكافحة الفساد لأعضاء مؤسسات التمويل الإنمائي. وفي عام 2018، قدمت (تسعة) مجتمعات محلية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأقل شكاوى إلى آلية الشكاوى الدولية التابعة لمصارف التنمية في ألمانيا وفرنسا وهولندا؛ ولم يتم اتخاذ أي قرار أو مساءلة أي شخص على الرغم من مرور أكثر من (خمس) سنوات على ذلك، بل وكانت هناك محاولات فعالة لترهيب سكان القرى من خلال المضايقات والاعتقالات عن طريق أفراد الأمن التابعين للشركة بمشاركة وتواطؤ من جانب أفراد الأمن الوطني والشرطة.[21] وفي الوقت ذاته، استحوذت شركة أخرى على حصص شركة فيرونيا في شركة بالنتشنز ات هويليريس الموجودة في الكونغو وهي شركة (كيه كيه إم KKM) وذلك في عام 2020 مما أدى إلى مزيد من التعقيد بشأن مسار عملية المساءلة القانونية، كما رفضت حكومة الكونغو وشركة بالنتشنز ات هويليريس الموجودة في الكونغو تقديم نسخ من المستندات ذات الصلة المتعلقة بالأراضي المذكورة، مما أدى بدوره إلى إعاقة جهود الوساطة المحتملة.

وتجسد هذه الحالة كيف أن نفوذ الشركات غالبًا ما يحلّ محل سيطرة الحكومة، ولا سيما في المناطق المتضررة من الصراعات، ويؤدي ذلك إلى ظهور شكل جديد من أشكال التعرض للمخاطر؛ إذ تتعرض سيادة الموارد ومصادر العيش المتاحة للمجتمعات للخطر بحسب ما يظهر في هذه الحالة، ولم تكن هذه الحالة فريدة من نوعها، إذ أظهر المزيد من الأدلة المبينة في تقرير صادر عام 2017 أن البنك الدولي قام بصورة غير مباشرة بتمويل العديد من عمليات الاستيلاء على الأراضي في بعض البلدان الأفريقية، ومن بينها غينيا والجابون وإثيوبيا وأوغندا والسنغال وسيراليون وزامبيا، وقد تحقق ذلك من خلال قيام البنك الدولي بتمكين مؤسسة التمويل الدولية من توجيه أموالها الإنمائية إلى القطاع المالي.[22] ومن ناحية أخرى، يزعم البنك الدولي والمؤسسات المماثلة تقديم القروض وتحفيز توسع القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز سبل العيش وحماية البيئة.

وتسبب مشاركة المؤسسات المالية التي تديرها بلدان الشمال العالمي في إيقاع بلدان الجنوب العالمي في ديناميكيات من شأنها التشويش على الخطوط الفاصلة بين المؤسسات الحكومية والشركات، وإضفاء الغموض على مدوّنات قواعد السلوك. وتُشير الكثير من الأدلة المتزايدة إلى أن هذا النظام يبذل قُصارى جهده لتأجيج مشكلة عدم الاستقرار بدلًا من السعي نحو تحقيق الدعم وتعزيز التنمية. ويُشير إعلان البنك الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي تعهد فيه بتخصيص 45% من تمويله السنوي للمشاريع المتعلقة بالمناخ، إلى أن هذا يمكن أن يمثل جبهة جديدة لاستقطاب تمويل التنمية لإدامة السيطرة على الاقتصادات والأسواق المالية في الجنوب العالمي.

آثار تمويل المناخ على استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كما ذكرنا سابقًا، تم تصنيف (ستة) بلدان على الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها تقع في المنطقة الحمراء أو على وشك الانتقال إليها، حيث تزيد احتمالية التعرض للمخاطر، ويقل مستوى الجاهزية للتكيف مع التغير المناخي. وناهيك عن ذلك، تزيد نسبة الدول المعروفة بصورة شائعة باسم "الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات"، مثل الكونغو، بصورة ملحوظة في المنطقة؛ وهي العراق ولبنان وليبيا وسوريا وفلسطين واليمن. وللصراعات في هذه البلدان تأثير غير مباشر، إذ تؤثر على بلدان الجوار من الناحية السياسية والاقتصادية. وفي ضوء الفرضيات الواردة بشأن تمويل العمل المناخي في هذه الدراسة، تكشف التوجهات المتعلقة بتمويل العمل المناخي عن وجود مخاوف بشأن هذه المنطقة غير المستقرة بالفعل، ومدى قدرتها على الاستعداد للآثار المتعلقة بالتغير المناخي.

وفي مجال الجاهزية الاقتصادية والجاهزية المتعلقة بعملية الحوكمة، يبرز عبء الديون المتزايد الناجم عن القروض ضمن حزم تمويل المناخ باعتباره مصدر قلق كبيرًا، وقد أظهر البحث الذي أجرته منظمة أوكسفام أن ما يزيد على نصف التمويل المقدم إلى الدول الهشة في عام 2019-2020 كان على هيئة أدوات إنشاء الدين مثل القروض، ويأتي ذلك في مقابل وجود نسبة لا تُقدر سوى بعشر التمويل المقدم إلى الدول الهشة تقريبًا من القروض غير الميسرة، مما يعني احتمالية انغماس هذه البلدان في أعباء الديون أكثر فأكثر، ويدق ذلك ناقوس الخطر بالنظر إلى أن 78% من هذه البلدان تواجه بالفعل مخاطر ديون متوسطة إلى عالية. ومع تقديم 9.4% فقط من القروض غير الميسرة، فمن المحتمل أن يؤدي هذا الاتجاه إلى المزيد من تآكل الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه البلدان في المستقبل. ويوضح الرسم البياني أدناه مستويات الديون في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[23]

شكل (1): إجمالي الدين الحكومي العام

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2022

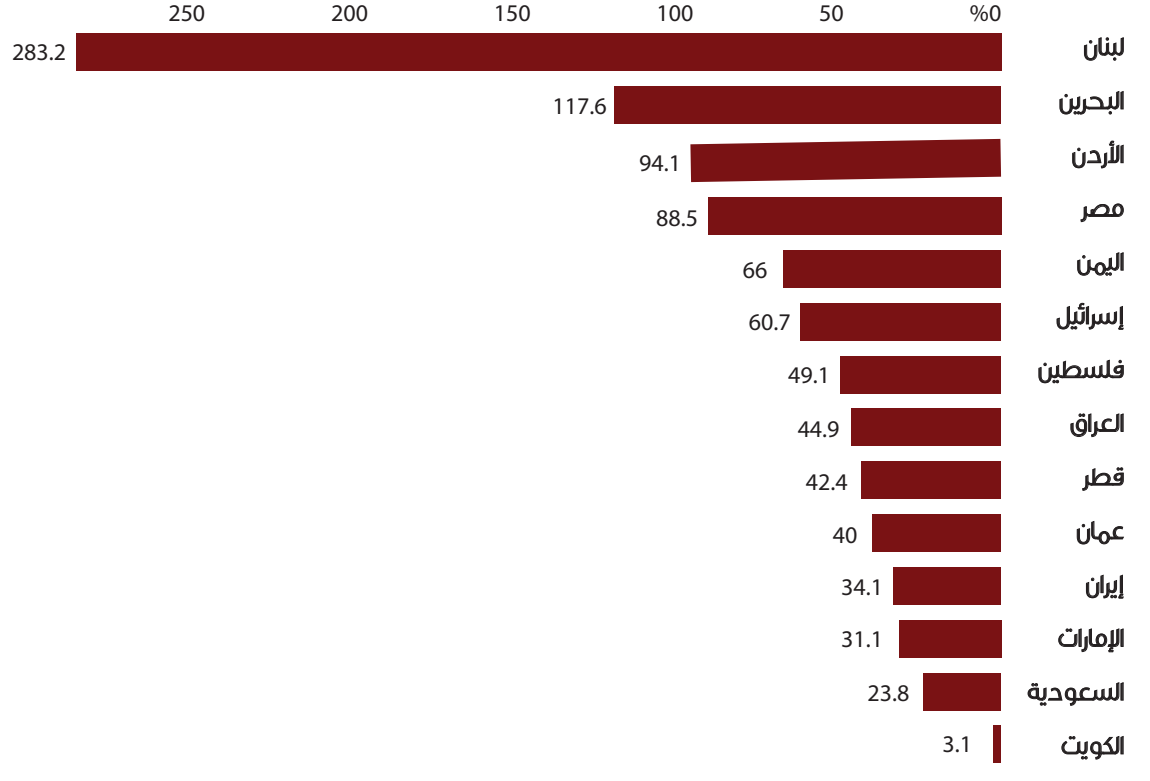

المصدر: IMF World Economic Outlook

قد تتسبب الديون الناتجة عن العمل المناخي بصفة خاصة في زعزعة استقرار بلدان مثل لبنان واليمن، إذ تعاني هذه البلدان من هيكل اقتصادي منهار وصراعات مدمرة وارتفاع في معدل الدين العام. وعلى الرغم من أن بعض مبادرات تمويل العمل المناخي قد تفضل الاستثمارات في الطاقة المتجددة، فلا تزال هناك مخاوف بخصوص المستفيدين المستهدفين من ذلك، والنتائج المحتملة غير المستهدفة المترتبة على ذلك. فالاستثمارات التي تركز في المقام الأول على المشاريع الموجهة للتصدير يمكن أن تتجاهل احتياجات المجتمعات المحلية، وربما تقوض سبل العيش المستدامة، كما يتضح من الحالات السابقة. ويلخص الرسم البياني المبين أشكال تمويل العمل المناخي الذي تلقاه لبنان في عام 2019-2020 والذي يظهر أن أكثر من نصف التمويل المقدم إلى لبنان ناتج عن أدوات إنشاء الدين، ويصنف التقرير لبنان باعتبارها دولة تعاني من مستوى عالٍ من الهشاشة المؤسسية والاجتماعية.

شكل (2): نماذج التمويل المناخي في لبنان 2019 - 2020

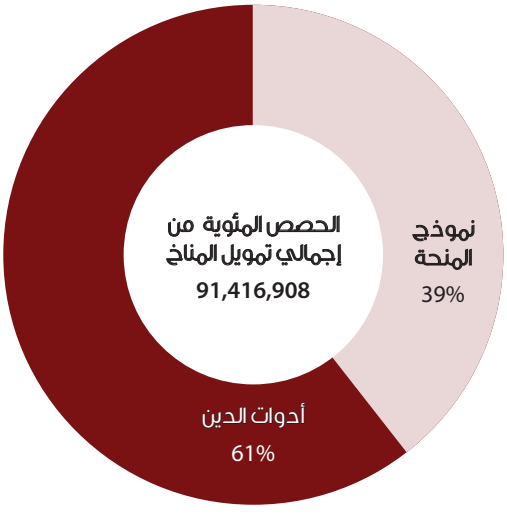

المصدر: Oxfam

وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة اللبنانية منشأة تمويلية باسم "مرفق الاستثمار الأخضر للبنان" في عام 2024. ويهدف هذا المرفق إلى تحسين إمكانية الوصول إلى توفير التمويل للمشروعات المعنية بالمناخ والقائمة على معرفة المناخ من خلال المنح والقروض الميسرة والإعانات المرتبطة بسعر الفائدة وضمانات القروض.[24] ووفقًا لتقرير المناخ والتنمية الخاص بلبنان، قد تساهم تعبئة تمويل القطاع الخاص وخفض الإنفاق الحكومي في تحسين الديناميكيات المالية وديناميكيات الدين وكلاهما ضروري للإنعاش الاقتصادي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.[25] وفي حين يهدف المرفق إلى تسريع العمل المناخي من خلال الاستثمارات المتعلقة بالقطاع الخاص، فإن هيكله الخاص يثير المخاوف بشأن الشفافية والقدرة على المساءلة. ويؤدي التركيز على الاستثمارات في القطاع الخاص إلى طرح تساؤلات بشأن ما إذا كان من الممكن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئة الأكثر إلحاحًا، مثل الحاجة إلى الحفاظ على المياه للمجتمعات الضعيفة.

وبصفة عامة، تُعتبر مسألة إنشاء صناديق الاستثمارات الخضراء بمثابة توجه ناشئ في المنطقة. وفي مصر، لا تضمّ قائمة المستثمرين المعنيين بالتمويل الأخضر البنوك المحلية فحسب، بل تشمل أيضًا البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، وبعض الوكالات الحكومية الأجنبية ومن بينها الوكالة الفرنسية للتنمية. ويعمل البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والاتحاد الأوروبي أيضًا على تعزيز الاستثمارات الخضراء في الأردن من خلال برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر. وعلى الرغم من النمو السريع لهذا النوع من الاستثمارات، ما زال أثر صناديق الاستثمار الأخضر على التخفيف من مخاطر التغير المناخي وتحقيق الاستدامة أمرًا غير مؤكد بعد. وعلى الرغم من مطالبتها بوضع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ضمن الاستراتيجيات الاستثمارية الخاصة بها؛ لا تزال المفاهيم المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة متباينة على نطاق واسع، وتفتقر إلى تعريف محدد مقبول على المستوى الدولي. وعلاوةً على ذلك، يُظهر البحث أن هذه الصناديق غالبًا ما تأخذ في الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة دون اتخاذ خطوات قابلة للتنفيذ بالضرورة بناءً عليها، مما يشبه صناديق الاستثمار التقليدية في الممارسة العملية.[26]

وأثارت الممارسات الحالية لبعض مؤسسات التمويل الإنمائي المخاوف بشأن مدى الشفافية وإمكانية المساءلة، ومن المهم أن نُشير هنا إلى أن مسألة التواصل مع المؤسسات وبنوك التنمية لا تحدث باستمرار، ولا يطلب منها على الدوام تقديم المساعدة لبلدان الجنوب العالمي. وفي الحقيقة، دائمًا ما تبحث هذه المؤسسات عن فرص استثمارية وتشارك في جهود الدعم المبذولة وذلك لتعزيز مشروعاتها المقترحة في هذه البلدان. على سبيل المثال، يتبع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) نهجه الخاص بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر (GET) للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال تشجيع الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز الخدمات المصرفية، ودعم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ذلك مصر والمغرب وتونس ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من ذلك، لا يمكن تحقيق ما سبق ذكره في المقام الأول إلا عن طريق تعزيز اقتصادات السوق المفتوحة وتشجيع القطاع الخاص.[27] وقد يكون ذلك مثالًا لما أطلق عليه الكثير من الأكاديميين اسم "الخصخصة القسرية". ومن الممكن أن تؤدي الخصخصة القسرية، إلى جانب ندرة الموارد المحتملة الناجمة عن تغير المناخ، إلى تفاقم التحديات في المجتمعات التي تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وهذا بدوره يزيد من خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وتثير العواقب الاجتماعية المتعلقة بتمويل العمل المناخي القلق بالدرجة نفسها. ويشير تحليل أجرته منظمة "أوكسفام Oxfam" مؤخرًا إلى أن عبء الديون يجبر بعض الدول النامية على خفض النفقات العامة في المجالات الحيوية، مما يؤثر على سبل العيش، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراعات.[28,29] ويمكن للسياسات النيوليبرالية التي تكون مصاحبة غالبًا لعملية إعادة هيكلة الديون أن تزيد من الضغوط المفروضة على تحقيق التماسك الاجتماعي، وتتسبب في تقويض الثقة المهتزة بالفعل في هياكل الإدارة. توفر هذه الأمثلة نظرة ثاقبة للمسار المحتمل لتمويل المناخ في المنطقة.

التهديدات المتفاقمة والآثار غير المباشرة

يُعد التغير المناخي سببًا من أسباب مضاعفة حجم التهديدات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع تراكم الديون على البلدان منخفضة الدخل والهشة دون تنفيذ تدابير فعالة للتخفيف والتكيف؛ فإن آثار تغير المناخ والكوارث المرتبطة به يمكن أن تتسبب في تفاقم نقاط الضعف الحالية، مما يؤدي إلى سلسلة من العواقب الضارة. وتظهر ندرة الموارد، ولا سيما المياه والأراضي الصالحة للزراعة، كنقطة محورية للمنافسة والصراع، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات. وتستغل الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول هذه الظروف بمهارة، وتستخدم الموارد الشحيحة كسلاح لتأكيد السيطرة والشرعية على الأراضي. ونتيجة لذلك، فإن هذا التلاعب غالبًا ما يؤدي إلى تصاعد العنف، والنزوح الجماعي، والأزمات الإنسانية الحادة. إن انتشار ضمانات الأمن السلبية لا يقوض سيادة الدولة فحسب، بل يعزز أيضًا فراغ السلطة الذي يُفضي إلى التدخل الأجنبي، وبالتالي تضخيم التوترات الإقليمية. وتؤكد السابقة التاريخية احتمالية حدوث هذه الأحداث.

شهد العقد السابق حالات جفاف طويلة الأمد في سوريا، والتي تم الاعتراف بها على نطاق واسع كعامل مساهم في الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية عام 2011. [30] وأدت موجات الجفاف هذه إلى نزوح مئات الآلاف قسرًا من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، مما أدى إلى تفاقم التوترات

الطائفية، وتوفير أرض خصبة لظهور تنظيم داعش. وفي اليمن، في حين أن المنافسات السياسية هي التي تحرك ديناميكيات الصراع في المقام الأول، فإن ندرة المياه تزيد من تعقيد الوضع، حيث يتلاعب المتمردون الحوثيون بالوصول إلى الموارد المائية كأداة تكتيكية للحرب. ويتكشف نمط مماثل في العراق، حيث تلوح في الأفق نزاعات قبلية على الموارد بشكل يُنذر بالسوء.

ويؤدي التفاعل بين المنافسة على الموارد وعدم الاستقرار، والذي تفاقم بسبب تغير المناخ، إلى ظهور سلسلة متتالية من التحديات (تأثير الدومينو)، بما في ذلك ضغوط الهجرة، والاضطرابات في الإنتاج الزراعي وشبكات توزيع الغذاء، والأمن الغذائي بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أنّ دول الخليج تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه. ومع ذلك، فإن النطاق العالمي لتغير المناخ يعني أن انقطاع إنتاج الغذاء في مناطق التصدير الرئيسية يتردد صداه في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف. وتشكل حالات الجفاف والظواهر الجوية المتطرفة، الناجمة عن تغير المناخ، مخاطر كبيرة على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء. وتؤدي هذه الاضطرابات إلى تفاقم التوترات وتفاقم حالة عدم الاستقرار، مما يؤثر على الصراعات مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والحروب الأهلية في اليمن. علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار في دول مثل الصومال وجيبوتي يؤدي إلى تفاقم هذه التهديدات. كما أن المشهد الجيوسياسي المتطور، والذي تشكله الصراعات المستمرة والتدخلات الأجنبية المحتملة، يعد نتيجة أخرى لتأثير الدومينو. ومن الممكن أن يؤدي الترابط الاقتصادي ومساعدات التنمية أو آليات التمويل إلى تقويض السيادة الوطنية وسط الصراعات المتصاعدة، مما يشكل تحديات معقدة للاستقرار الإقليمي.

المضيّ قُدُمًا: إعادة تقييم تمويل الأنشطة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يخضع الخطاب حول تمويل المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتدقيق بسبب فاعليته المشكوك فيها. ورغم الإشارة -في كثير من الأحيان- إلى سوء الإدارة باعتباره السبب الجذري للتحديات البيئية، فإن أساليب التدخل التقليدية أسفرت عن نتائج غير متسقة. فمن جِزَم المساعدات المالية إلى برامج نقل المعرفة المصممة على غرار تجارب الشمال العالمي، لم تترجم هذه الأساليب باستمرار إلى تحسينات ملموسة في هياكل الحكم.

علاوة على ذلك، كانت بنية تمويل التنمية تحابي باستمرار مصالح الشمال العالمي. ومع ذلك، لا تزال هناك مبررات اقتصادية للاستراتيجيات التي تعطي الأولوية لمصالح المقرضين على مصالح المجتمعات المحلية. ومع اتساع هذه الفجوة، تظهر ثغرات تخفي الصراعات وتمكن المؤسسات من التهرب من المساءلة. ومن الأمثلة الواضحة على هذه الديناميكية، مشاركة البنك الدولي في عمليات الاستحواذ على الأراضي في أفريقيا، واستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في الفحم في إندونيسيا، وحالة شركة فيرونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر إلى أن أدوات وأساليب تمويل المناخ لا تزال في مرحلتي التطوير والاختبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن السابق لأوانه جمع بيانات شاملة عن تأثيرها على المدى الطويل. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هذا محور التركيز الأساسي للحكومات وأصحاب المصلحة. وينبغي لمثل هذا التقييم أن يتجاوز التركيز الضيق على المقاييس الاقتصادية، وأن يشمل تقييمات الحكم والتماسك الاجتماعي والاستقرار الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة التحدي المتمثل في التنافر المعرفي. وفي حين أن بعض المؤسسات قد تبدأ في إطلاق مشاريع تقدم إغاثة مؤقتة، فمن الضروري تقييم تأثيرها النظامي الأوسع. فهل هذه الجهود تخفف بشكل فعال من تغير المناخ وتعزز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل؟ هل تقوم هذه المؤسسات بحل القضايا في مجالات معينة بينما تخلق مشاكل عن غير قصد في أماكن أخرى؟ ولن يتسنى لنا أن نضمن أن تمويل المناخ يخدم احتياجات المنطقة بشكل حقيقي، ويُعزز مستقبلًا عادلًا ومستدامًا إلا من خلال نهج شفاف قائم على البيانات. ويتعين على الحكومات وأصحاب المصلحة إعطاء الأولوية للبحث والتقييم لضمان أن يعمل تمويل المناخ كأداة لتحقيق تقدم حقيقي وليس شكلًا جديدًا من أشكال الاستغلال.

وختامًا، في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار أن التداعيات المادية والبيئية لتغير المناخ والتي تفاقمت بسبب الصراعات والحروب المستمرة تُشكل تهديدًا كبيرًا للاستقرار الإقليمي؛ إلا أنه يجب ألا نقلل من إمكانات الأساليب البديلة للتخفيف من هذه الآثار بشكل فعال، وهذا يؤكد الحاجة إلى التدقيق في كيفية تنفيذ هذه الأساليب، وماهيّة المؤسسات أو الجهات الفاعلة التي تقوم بها، وإلى أي مدى تساهم حقًا في تحسين جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي حين أن تمويل المناخ يمكن أن يقدم الحلول، فإن لديه أيضًا القدرة على تفاقم التحديات القائمة.

المـــراجع

1. "300,000 People Lose Homes, Incomes, Food Supplies and Belongings Due to Catastrophic Flooding in Yemen." UNHCR, August 21, 2020. https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/300000-people-lose-homes-incomes-food-supplies-and-belongings-due-catastrophic.
2. Jóźwiak , Gabriella. "Long-Forgotten Libya Floods Are a Symptom of Chronic Climate Crises." Devex, December 8, 2023. https://www.devex.com/news/long-forgotten-libya-floods-are-a-symptom-of-chronic-climate-crises-106705.
3. Giovanis, Eleftherios, and Oznur Ozdamar. "The Impact of Climate Change on Budget Balances and Debt in the Middle East and North Africa (MENA) Region." Climatic Change 172, no. 3–4 (June 13, 2022). https://doi.org/10.1007/s10584-022-03388-x.
4. "The MENA Region Is Headed for More Insecurity Due to Climate Change. Can This Be Mitigated?" Relief Web, January 8, 2024. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/mena-region-headed-more-insecurity-due-climate-change-can-be-mitigated.
5. Squeff, Tatiana Cardoso. "Rearranging the Geopolitics of Climate Change Due to Climate and Carbon Coloniality." Judicial Responses to Climate Change in the Global South, Living Signs of Law, December 14, 2023, 53–76. https://doi.org/10.1007/978-3-031-46142-2_4.
6. Lewis, A. (2023, June 14). What is climate colonialism? Why climate change and colonialism are linked. Global Citizen. https://www.globalcitizen.org/en/content/what-is-climate-colonialism-explain-climate-change/
7. Chen, Chen, Ian Noble, Jessica Hellmann, Joyce Coffee, Martin Murillo, and Nitesh Chawla. Tech. Country Index Technical Report. University of Notre Dame Global Adaptation Initiative, 2023. https://gain.nd.edu/assets/522870/nd_gain_countryindextechreport_2023_01.pdf
8. Palestine is not included in the ND-GAIN index which is a significant limitation.
9. "ND-GAIN Index Rankings." Notre Dame Global Adaptation Initiative, 2021. https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/.
10. Daoudy, Marwa. "Climate Change and Regional Instability in the Middle East." Council on Foreign Relations, October 2023. https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/Climate%20Change%20and%20Regional%20Instability%20in%20the%20Middle%20East.pdf
11. Ibid.
12. Simpson, Gerry. "Deadly Consequences: Obstruction of Aid in Yemen During Covid-19." Human Rights Watch, September 14, 2020. https://www.hrw.org/report/2020/09/14/deadly-consequences/obstruction-aid-yemen-during-covid-19.
13. "Countries That Suspend Funds to UNRWA Are Fueling the Ongoing Genocide against Palestinians." Relief Web, February 14, 2024. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/countries-suspend-funds-unrwa-are-fueling-ongoing-genocide-against-palestinians.
14. "Syrians to Lose WFP Food Assistance in January | Reuters." Reuters, December 4, 2023. https://www.reuters.com/world/middle-east/syrians-lose-wfp-food-assistance-january-2023-12-04/.
15. The World Bank. "The Development, Climate, and Nature Crisis." The World Bank, December 1, 2023. https://www.worldbank.org/en/topic/climatechange/publication/the-development-climate-and-nature-crisis.
16. "What Is Climate Finance and Why Do We Need More of It?" Climate Promise, October 2, 2023. https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/what-climate-finance-and-why-do-we-need-more-it#:~:text=Climate%20finance%20can%20come%20from,%2C%20guarantees%2C%20and%20concessional%20loans.
17. Cato, Molly Scott. "The Chequered History of Climate Finance." Sustainable Finance, January 1, 2022, 39–59. https://doi.org/10.1007/978-3-030-91578-0_3.
18. Romero, Maria Jose. "A Private Affair: Shining a Light on the Shadowy Institutions Giving Public Support to Private Companies and Taking over the Development Agenda." Eurodad, July 10, 2014. https://www.eurodad.org/aprivateaffair.
19. James, Paul, and Ryan Anderton. "DFI Transparency Index 2023: First Ranking of the World's Leading Development Finance Institutions." Relief Web, January 25, 2023. https://reliefweb.int/report/world/dfi-transparency-index-2023-first-ranking-worlds-leading-development-finance-institutions.
20. Willis, Daniel, and Novita Indiri. "Coal Not yet Confined to the 'Old Days' by World Bank Group." Bretton Woods Project, December 13, 2023. https://www.brettonwoodsproject.org/2023/12/coal-not-yet-not-confined-to-the-old-days-by-world-bank-group/#:~:text=The%20World%20Bank%20continues%20to,global%20warming%20to%201.5oC.
21. GRAIN, and RIAO-RDC. "Agro-Colonialism in the Congo: European and US Development Finance Is Bankrolling a New Round of Colonialism in the DRC." Eurodad, June 12, 2015. https://www.eurodad.org/agro_colonialism_in_the_congo_european_and_us_development_finance_is_bankrolling_a_new_round_of_colonialism_in_the_drc.
22. RIAO-RDC, AEFJN, Entraide et Fraternité, GRAIN, SOS Faim, UMOYA, urgewald, War on Want, and WRM. "Land Conflicts and Shady Finances Plague DR Congo Palm Oil Company Backed by Development Funds." GRAIN, November 16, 2016. https://grain.org/en/article/5564-land-conflicts-and-shady-finances-plague-dr-congo-palm-oil-company-backed-by-development-funds.
23. Roasa, Dustin. "Unjust Enrichment: How the IFC Profits from Land Grabbing in Africa." Oakland Institute, April 2017. https://www.oaklandinstitute.org/sites/oaklandinstitute.org/files/outsourcing-development-africa.pdf.
24. Mazarei, Adnan. "Debt Clouds over the Middle East by Adnan Mazarei." IMF, September 2023. https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2023/09/debt-clouds-over-the-middle-east-adnan-mazarei.
25. UNDP. "Lebanon Green Investment Facility Set to Accelerate Climate Finance, Enable Climate Targets." UNDP, February

25, 2024. https://www.undp.org/arab-states/press-releases/lebanon-green-investment-facility-set-accelerate-climate-finance-enable-climate-targets.

26. "Lebanon Country Climate and Development Report." World Bank, March 13, 2024. https://www.worldbank.org/en/country/lebanon.

27. Fichtner, Jan, Robin Jaspert, and Johannes Petry. "What Needs to Change for Green Funds to Be Truly Green." Danish Institute for International Studies, March 14, 2023. https://www.diis.dk/en/research/what-needs-to-change-green-funds-to-be-truly-green.

28. "Terms of Reference: Assessment of Desalination Investment Opportunities in the SEMED Region." EBRD, 2018. https://www.ebrd.com/documents/procurement/tor-75904.pdf

29. "World's Poorest Countries to Slash Public Spending by More than $220 Billion in Face of Crushing Debt." Oxfam International, October 9, 2023. https://www.oxfam.org/en/press-releases/worlds-poorest-countries-slash-public-spending-more-220-billion-face-crushing-debt.

30. Sample, Ian. "Global Warming Contributed to Syria's 2011 Uprising, Scientists Claim." The Guardian, March 2, 2015. https://www.theguardian.com/world/2015/mar/02/global-warming-worsened-syria-drought-study

الفضاء السيبراني

الحدود الجديدة للحرب

بقلم: أحمد السعيد

يمثل التحول الرقمي سردًا مستمرًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوير التكنولوجيا وتبنيها. وفي حين أن هذا المصطلح اكتسب زخمًا في التسعينيات، وبالتالي من الصعب إرجاع الأصول الدقيقة للحظةٍ بعينها؛ إلا أن جذوره تمتد إلى الأيام الأولى للحوسبة والأدوات الرقمية الأساسية. وقد شهدت الثمانينيات أتمتة الشركات من خلال أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، بينما شهدت التسعينيات ثورة الإنترنت الهائلة مع ظهور منصات التجارة الإلكترونية مثل "أمازون-Amazon" و"إيباي-eBay" إلى جانب مصطلح "التحول الرقمي". بعد ذلك، انفجرت تكنولوجيا الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلاها إطلاق خدمات وحلول الحوسبة السحابية وإمكانات البيانات الضخمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وخلال جائحة "كوفيد COVID-19"، تبين كيف أنه من الضروري استمرار تشغيل الخدمات الرئيسية وعدم توقفها دون المخاطرة بالتفاعل البشري، مما أدى إلى زيادة تسريع التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات. واليوم، يمثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة بوابة الحدود الجديدة للتحول الرقمي، مما قد يؤدي إلى توسيع كفاءة التحول الرقمي ومداه، مع عدم إغفال احتمالات تعريضنا لمخاطر أكبر.

وعلى الرغم من أن التحول الرقمي يمثل قوة دافعة للتقدم وتحسين التواصل، فإنه يحمل في طياته خطر شبح الجرائم السيبرانية التي تزداد يومًا بعد يوم. ومع إتاحة كل جانب من جوانب حياتنا، بدءًا من الخدمات المصرفية إلى التسوق والاتصالات على شبكة الإنترنت؛ تكيفت أشكال الجريمة التي عرفناها وتحولت إلى تهديدات رقمية تستغل نقاط الضعف الكامنة في عالمنا الذي بات متصلًا بشكلٍ متزايد.

لا شك أن الهجرة الرقمية للجريمة فتحت فضاءً سيبرانيًا واسعًا ومجهولًا بالنسبة لنا. وعلى الرغم من أن الأشكال التقليدية للجريمة لم تَخْتَفِ بعد؛ إلا أنها تعمل أحيانًا جنبًا إلى جنب مع نظيراتها الرقمية، إذ يمكن أن تهدد الهجمات السيبرانية، بدءًا

من خروقات البيانات إلى برامج الفدية، الأمن القومي، كما أن سرقة الهويات التي تغذيها المعلومات الشخصية المسروقة يمكن أن تدمر الأفراد أيضًا. علاوة على ذلك، يمكن استخدام أنواع مختلفة من الهجمات الإلكترونية لتمويل الدول المارقة والإرهاب والجرائم الجسدية. فعلى سبيل المثال، حققت الأمم المتحدة في 58 هجومًا إلكترونيًا منسوبًا لكوريا الشمالية بين عامي 2017 و2023، حيث جلبت هذه الهجمات ما يقرب من 3 مليارات دولار تم استخدامها جميعًا بعد ذلك في تمويل تطوير التكنولوجيا النووية والصواريخ.[1]

وفي حين أن العديد من البلدان تتبنى التحول الرقمي لما يعود به من فوائد جمة، فإن التحول إلى المجال الرقمي كشف في الوقت نفسه عن نقاط الضعف الكامنة به. ففي عام 2021 وحده، تسبب المتسللون في خسائر تقدر بنحو 6 تريليونات دولار أمريكي،[2] وهو ما يؤكد مدى خطورة التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي. كما أن الانتقال إلى العالم الرقمي لا يعيد تعريف طبيعة الحرب فحسب، بل سيُمكِّن الجنود -خاصةً مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى الحرب- من استخدام كفاءتهم لإحداث الدمار الذي يرغبون فيه.

وفي خضم هذه التطورات، فإن التقارب بين الذكاء الاصطناعي والهجمات الإلكترونية يؤدي إلى مخاطر كبيرة في مجالات الرقمنة والتحول الرقمي. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يصبح هذا التقارب نقطة محورية على وجه الخصوص نظرًا لأنها تتضمن تحولات رقمية غير متكافئة وأهدافًا جذابة للهجمات الإلكترونية، وباتت تبرز بسرعة كمركزٍ لابتكارات الذكاء الاصطناعي. ويستلزم إدراك تعقيدات هذا المشهد إجراء فحص شامل للتحديات واستخلاص الدروس من الحوادث الماضية، والنظر في مسار التطورات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي والهجمات الإلكترونية، مما يمكننا من معالجة الطبيعة الديناميكية والمتطورة لتهديدات الفضاء السيبراني، وتوقع أشكال جديدة من الاضطرابات والحروب.

قبل الخوض في التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الهجمات السيبرانية، ينبغي لنا أولًا تحديد ماهية الهجمات السيبرانية وتصنيف الجهات الفاعلة التي ترتكب هذه الهجمات السيبرانية، ومن ثم تقديم أمثلة على استخدامات الهجمات السيبرانية من قبلها. وعقب تعريف الهجمات الإلكترونية وتصنيفها وسرد أمثلة لها، سنقوم بإنشاء إطار عمل يسهل فهمًا أعمق للكيفية التي يسهم من خلالها الذكاء الاصطناعي في زيادة قدرات هذه الأنشطة الضارة.

ما هي الهجمات السيبرانية والجهات الفاعلة المهدِّدة وأدواتها؟

يعد وضع تعريف للهجمات السيبرانية هدفًا معقدًا بسبب غموض التعريفات المستخدمة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف الهجمات السيبرانية بأنها "فعل يُقوّض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر لغرض سياسي، أو بغرض تهديد الأمن القومي". وعلى الرغم من أن هذا التعريف يغطي أعمال الحرب السيبرانية، فإن استخدام عبارة "يقوض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر" يستبعد بعض أعمال الجرائم السيبرانية والتجسس السيبراني تمامًا، لأنها تراقب البيانات وتنسخها فقط ولا تؤثر على وظيفة شبكة الكمبيوتر.[3]

لذلك، سنستخدم في هذه الدراسة تعريفًا أوسع للهجوم السيبراني يشمل كلًا من الجرائم السيبرانية، والحرب السيبرانية، والتجسس السيبراني؛ حيث نعرف الهجوم السيبراني بأنه الفعل "الذي يستخدم أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات أو غيرها من التقنيات ويستهدفها لأغراض خبيثة أو مدمرة أو تخريبية".[4] وهذا التعريف يسمح لنا بتوسيع وجهة نظرنا حول ما يُشكل هجومًا إلكترونيًا، ويمكننا من فهم التأثير المحتمل لاستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الجهات الفاعلة المهدِّدة في الوقت الراهن وفي المستقبل غير البعيد.

تنفذ الجهات الفاعلة المهدِّدة هجماتها الإلكترونية بدوافع وأهداف متباينة إلى حدٍّ كبير. وتصنف شركة "آي بي إم- IBM" هذه الجهات الفاعلة إلى ست مجموعات تشمل الجهات الفاعلة الحكومية التي تمولها دول سيادية تسعى لتنفيذ هجمات إلكترونية للوصول إلى معلومات سرية أو تعطيل البنية التحتية الحيوية لأغراضٍ سياسية. ويبدأ الإرهابيون السيبرانيون هجماتهم الإلكترونية بأهدافٍ سياسية أو أيديولوجية، حيث تلوح هذه الجهات الفاعلة بالتهديد بالعنف لأنها تستهدف الأنظمة لتعزيز وجهات النظر المتطرفة التي تتبناها. وعلى الجانب الآخر، ينطلق مجرمو الإنترنت بدافع تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة، وينخرطون في الهجمات الإلكترونية لتحقيق منافع مالية، بينما تدفع الأجندات السياسية أو الاجتماعية نشطاء القرصنة وتوظف الهجمات الإلكترونية للترويج لقضاياها والتأثير على الرأي العام. كما ينخرط الباحثون عن الإثارة في الهجمات الإلكترونية بغرض الإثارة فقط دون أي دافع أيديولوجي أو مالي محدد. وعلى الرغم من أن التهديدات الداخلية ليست ضارة بالضرورة، إلا أنها قد تسبب ضررًا عن غير قصد بسبب ضعف الممارسات الأمنية والذي يمكن أن تستغله أطراف خارجية. ولتبسيط الأمر، سنقسم الجهات الفاعلة إلى مجموعتين، هما: الجهات الفاعلة الحكومية التي تخضع لسيطرة الدول السيادية أو تتلقى التمويل منها، والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تشمل باقي الجهات الفاعلة.[5]

تستخدم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بشكلٍ أساسي مزيجًا من التكتيكات والأدوات المتمثلة في البرامج الضارة التي تؤدي إلى إتلاف أجهزة الكمبيوتر أو تعطيلها، وغالبًا ما تنتشر عبر مرفقات البريد الإلكتروني أو مواقع الويب المصابة أو البرمجيات المخترقة. وهذه البرامج تمكّن الجهات

الفاعلة المهدِّدة من سرقة البيانات والتحكم في أنظمة الكمبيوتر ومهاجمة الآخرين. فعلى سبيل المثال، تعمل برامج الفدية (وهي نوع من البرامج الضارة) على قفل بيانات الضحية أو أجهزتها ومن ثم تطلب فدية لإعادتها. وعلى الجانب الآخر، يقوم التصيد الاحتيالي بخداع المستخدمين من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو مواقع الويب المزيفة للحصول على بيانات حساسة تخص المستخدمين، بينما تستغل الهندسة الاجتماعية -وهي شكل من أشكال التلاعب البشري- العواطف أو الضرورة للتنازل عن الأصول الشخصية أو التنظيمية. كما تغمر هجمات حجب الخدمة الشبكات أو الخوادم، مما يجعل الوصول إليها غير ممكن، بينما تستخدم هجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS) أجهزة كمبيوتر متعددة لتعطيل الخدمات بشكلٍ أسرع وأكثر تعقيدًا. وتُعرف التهديدات المستعصية المتقدمة بأنها هجمات إلكترونية معقدة وطويلة الأمد تبدأ عادةً من قبل جهات فاعلة جيدة التمويل، وتتسلل إلى الشبكات بهدف التجسس وسرقة البيانات، بينما تستغل هجمات الأبواب الخلفية المنافذ غير المحمية في الأنظمة للسماح بدخول وخروج الجهات الفاعلة المهدِّدة دون اكتشافها.

كيف حدثت الهجمات السيبرانية؟

عند التفكير في الجهات الفاعلة الحكومية، يتبادر إلى الذهن على الفور روسيا وتاريخها الطويل من الهجمات السيبرانية المعروفة بتطورها واستهدافها للمؤسسات الحكومية، ولكننا سنركز بشكلٍ خاص على الولايات المتحدة نظرًا لتاريخها الممتد في هذا المجال. وقد بدأت الهجمات الإلكترونية الروسية ضد الولايات المتحدة في عام 1996 بهجومٍ على وكالة ناسا ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة ومختلف كيانات القطاعين العام والخاص في أمريكا. ومن ثم أُطلق تحقيقٌ يسمى "متاهة ضوء القمر" والذي كشف عن سرقة كميات كبيرة من الوثائق السرية التي إن طُبعت وتم تكديسها فوق بعضها بعضًا، فإنها ستكون ثلاث مرات ضعف ارتفاع نصب واشنطن التذكاري، حيث استمر هذا الهجوم لمدة ثلاث سنوات، ويُعتبر أول هجوم إلكتروني برعاية حكومية.

ومنذ عام 1996، استمرت الهجمات الإلكترونية الروسية وأصبحت أكثر تعقيدًا. وفي عام 2008، أُصيبت وزارة الدفاع الأمريكية ببرمجيات خبيثة في هجومٍ وصفه مسئولو البنتاجون بأنه "أكبر اختراق لأجهزة الكمبيوتر العسكرية الأمريكية على الإطلاق".[6] وقد بدأ هذا الهجوم عندما تم توصيل محرك أقراص فلاش مصاب ببرامج ضارة بجهاز كمبيوتر عسكري متصل بالقيادة المركزية في قاعدة بالشرق الأوسط. وقد أدى هذا الفعل البسيط إلى إصابة أجهزة كمبيوتر وزارة الدفاع الأمريكية، إلى درجة أن الأمر استغرق 14 شهرًا حتى تمكن البنتاجون من إزالة البرامج الضارة من أجهزة الكمبيوتر العسكرية في عمليةٍ أُطلق عليها عملية "باكشوت يانكي Buckshot Yankee"، وهو ما أدى في النهاية إلى إنشاء القيادة السيبرانية للولايات المتحدة.[7]

وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو قدرة روسيا على التدخل بشكلٍ مباشر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 للإضرار بالحملة الرئاسية لهيلاري كلينتون، ومساعدة حملة دونالد ترامب، وتقويض العملية الديمقراطية الأمريكية. وعلى الرغم من أن الهجمات السيبرانية لم تكن الأداة الوحيدة المستخدمة، فإنها لعبت دورًا مهمًا في تغيير مسار الأحداث، وأدت إلى نتائج عدة منها: اختراق شبكات الكمبيوتر، وتسريب رسائل البريد الإلكتروني من حملة كلينتون الرئاسية ولجنة الحملة الديمقراطية بالكونجرس واللجنة الوطنية الديمقراطية، بالإضافة إلى استمرار جهود روسيا في انتخابات التجديد النصفي لعام 2018 والانتخابات الرئاسية لعام 2020. [8]

ومن الجهات الفاعلة الحكومية البارزة الأخرى والمشاركة في العمليات السيبرانية هي إسرائيل والولايات المتحدة اللتان تتعاونان معًا في كثيرٍ من الأحيان في إنشاء ونشر الهجمات السيبرانية، مثل استهداف عمليات التخصيب الإيرانية في منشأة نطنز من خلال عملية الألعاب الأولمبية. وقد شهد هذا التعاون إنشاء ونشر دودة الكمبيوتر "ستوكسنت Stux-net" التي تُعد جهدًا مشتركًا ضم الوحدة 8200 الاستخباراتية الإسرائيلية ووكالة الأمن القومي الأمريكية. ونجح فيروس ستوكسنت في إصابة أجهزة الطرد المركزي النووية الإيرانية، مما أدى إلى انخفاض قدرتها التشغيلية بنسبة 30%، حيث كانت هذه العملية هي أول استخدام موثق لسلاحٍ إلكتروني. ومن المرجح أن فيروس ستوكسنت الذي تم اكتشافه في عام 2010 كان نشطًا لفترة طويلة، وربما امتد لأشهر أو حتى سنوات قبل اكتشافه.[9]

وفي هجومٍ إلكتروني آخر ضد إيران، استخدمت إسرائيل برنامج "فليم Flame" الخبيث الذي يقوم بمجرد اختراقه لجهاز كمبيوتر أو شبكة ما، بالتقاط لقطات الشاشة وتسجيل المحادثات الصوتية ومراقبة حركة المرور على الشبكة، واعتراض ضغطات لوحة المفاتيح وربما سرقة المعلومات من أجهزة الكمبيوتر المصابة.[10] ويمكن الوصول إلى كل هذه المعلومات المجمعة عن بعد، وهو ما يؤكد الطبيعة العدوانية للهجوم السيبراني. وعلى الرغم من أن تركيز برنامج "فليم" كان منصبًا على إيران، فقد تبين أيضًا أنه تم استخدام برامج ضارة لإصابة العديد من الأجهزة في جميع أنحاء الشرق الأوسط في دول عدة، مثل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر.[11]

لم تكن إيران الهدف الوحيد للهجمات الإلكترونية الإسرائيلية في المنطقة. ففي عام 2007، تمكنت إسرائيل من استخدام الهجمات الإلكترونية لمساعدتها في عملياتها القتالية ضد المفاعل النووي السوري. وقد تمكنت إسرائيل من اختراق

الأجواء السورية وقصف المفاعل دون علم الدفاعات الجوية السورية بهذا الهجوم من خلال السيطرة على أنظمة الرادار السورية، وجعلها تبدو وكأنها تعمل كالمعتاد بدلًا من تعطيلها، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن ينبه المسئولين السوريين إلى هجومٍ محتمل.[12]

إن تطور هذه الأدوات ونشرها يشي بالطبيعة المعقدة والمتنوعة ليس فقط للأدوات نفسها، ولكن أيضًا للأهداف المتنوعة التي يمكنها تحقيقها، حيث سهلت هذه التقنيات من عمليات تخريب البنية التحتية الحيوية والتجسس والعمليات العسكرية، وأثرت بشكلٍ مباشر على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016. وقد أصبح تعقيد هذه الأدوات ممكنًا بفضل الدعم الكبير الذي تبذله الدول السيادية من خلال توفير الموارد الأساسية لتطويرها وتنفيذها على مستوى الدول والأفراد.

ومع ذلك، فشل مطورو هذه الأدوات في حصرها في حصونٍ منيعة، وبمجرد إطلاق العنان لها، فإنها تصبح في متناول أي شخص مثل أي شيء آخر على الإنترنت. ونتيجة لذلك، فقد شقت مجموعة من الأسلحة السيبرانية المتطورة طريقها إلى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والتي تفتقر إلى الموارد اللازمة لصياغة أدوات متطورة اعتمادًا على نفسها.

وهذا ما حدث بالفعل في أبريل 2017 عندما تمكنت مجموعة قرصنة تُسمى "وسطاء الظل" من السطو على أدوات القرصنة التي طورتها وكالة الأمن القومي الأمريكية ومن ثم تسريبها، وكان أبرز هذه الأدوات ثغرة يُطلق عليها "إتيرنال بلو EternalBlue". وقد استهدفت هذه الثغرة برامج مايكروسوفت وتم تطويرها واستخدامها من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكية لسنواتٍ طويلة للوصول إلى البيانات الموجودة على أجهزة مايكروسوفت. وبعد تسريب تلك الأدوات، أبلغت وكالة الأمن القومي الأمريكية شركة مايكروسوفت بالثغرة لتحديث وسائل أمانها ولكن بعد فوات الأوان، حيث بدأ هجوم برنامج الفدية "واناكراي WannaCry" بحلول مايو 2017. [13]

أثّر برنامج الفدية "واناكراي" على ما يُقدر بنحو 300 ألف جهاز كمبيوتر في جميع أنحاء العالم، وتسبب في أضرار بقيمة 4 مليارات دولار من خلال منع المستخدمين من الوصول إلى معلوماتهم واحتجازها كرهينة. وقد تمّ عرض رسائل على الضحايا تُطالبهم بدفع فدية بعملة البيتكوين لاستعادة الوصول إلى معلوماتهم. وكان من بين الجهات المتضررة هيئة الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة، حيث تم استهداف آلاف المستشفيات.[14] بالإضافة إلى ذلك، أُغلقت العديد من الشركات الحيوية لسلسلة التوريد العالمية مع إغلاق شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات -التي تُعد أكبر مصنع لأشباه الموصلات والمعالجات في العالم- بسبب إصابة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها ببرامج الفدية.[15]

كما استُخدمت ثغرة "إتيرنال بلو EternalBlue" مرةً أخرى في يونيو 2017 في هجمات "نوت بيتيا NotPetya" التي بدأت في أوكرانيا. وفي مرحلةٍ ما، تمكّنت الثغرة من تعطيل نظام مراقبة الإشعاع في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية[16] واستمرت في الانتشار، مما أدى إلى إصابة المزيد من أجهزة الكمبيوتر، والتسبب في مزيدٍ من الفوضى في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من مرور ما يقرب من عقدٍ من الزمن منذ تسريب وسطاء الظل لثغرة إتيرنال بلو لعامة الناس، فإن تلك الثغرة لا تزال تُستَخدم حتى يومنا هذا، وهو ما يُظهر العواقب السلبية المترتبة على إتاحة الأسلحة السيبرانية المتقدمة لعامة الناس والجهات الفاعلة غير الحكومية. وبصرف النظر عن استخدام الأسلحة السيبرانية المتقدمة، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية معروفة أكثر باستخدامها أساليبَ أصغر حجمًا وأقل ضررًا تستهدف الأفراد أو الشركات الخاصة في محاولةٍ منها لانتزاع مكاسب مالية، وعادةً ما تفعل ذلك من خلال التصيد الاحتيالي.

في عام 2023، تم تسجيل 4,987,809 هجوم تصيد في جميع أنحاء العالم، منها 1,077,501 هجوم حدث في الربع الرابع من عام 2023 وحده.[17] وعلى الرغم من أن هذه الهجمات لا تُعزَى جميعها إلى جهات فاعلة غير حكومية، فإن سهولة هجمات التصيد الاحتيالي وعدم تعقيدها تجعلها جذابة للجهات الفاعلة غير الحكومية، ويمكن لأي شخص استغلالها دون الحاجة إلى مهارات أو معدات متخصصة؛ فكل ما يحتاجه المهاجم حقًا لتنفيذ هجوم تصيد أساسي هو رسالة بريد إلكتروني وقواعد نحوية جيدة نسبيًا وهفوة في الحكم من المستلم.

ونظرًا لسهولة تنفيذ هجمات التصيد الاحتيالي ومعدل نجاحها المرتفع نسبيًا، حيث بلغ متوسط معدل النقر لحملة التصيد الاحتيالي 17.8%، وزاد إلى 53.2% خلال الحملات الأكثر استهدافًا[18]، فإنها تُستخدم عادةً كبوابة لإجراء المزيد من الهجمات الإلكترونية الأكثر تعقيدًا، مثل هجوم أحد برامج الفدية على شركة "كولونيال بايبلاين Colonial Pipeline" والذي من المفترض أنه بدأ بسرقة البيانات بعد قيام أحد الموظفين باستخدام كلمة المرور الخاصة به على موقع ضار كجزءٍ من هجوم تصيد احتيالي.

وقد بدأ هجوم برنامج الفدية باستخدام البيانات المستمدة من هجوم التصيد الاحتيالي مما أدى إلى إغلاق شركة كولونيال بايبلاين التي توفر ما يقرب من 50% من البنزين والديزل ووقود الطائرات المستهلك على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، فيما يُعتبر الهجوم الأكثر تأثيرًا على البنية التحتية للطاقة في الولايات المتحدة.[19] وقد أُغلقت شركة كولونيال بايبلاين لمدة ستة أيام بسبب هجوم برنامج الفدية، ولم تتمكن من استئناف العمل إلا بعد دفع 4.4 ملايين دولار لمجرمي الإنترنت.[20]

سلط الهجوم على شركة كولونيال بايبلاين الضوء على ضعف البنية التحتية الحيوية أمام الهجمات السيبرانية التي يمكن أن تنفذها جهات فاعلة غير حكومية، فضلًا عن احتمالية حدوث اضطرابات واسعة النطاق. وبينما استهدف حادث كولونيال بايبلاين الولايات المتحدة، فإنه بمثابة تحذير صارخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد أيضًا بشكلٍ كبير على البنية التحتية للطاقة.

الهجمات الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الماضي والمستقبل

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريدة من نوعها، ويمكن أن تقدم مثالًا قيمًا لمنطقة معرضة لخطر الهجمات السيبرانية، فهي موطن لأكبر احتياطيات من المواد الهيدروكربونية والعديد من نقاط الصراع التي جعلت المنطقة ليست غريبة على الهجمات الإلكترونية التي لم تقتصر على صراع الشد والجذب بين إسرائيل وإيران فحسب، ولكن بالفعل استُهدفت دول أخرى في المنطقة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية مثل واقعة انتشار فيروس "شمعون Sha-moon" في عام 2012 والذي أثر على شركة أرامكو السعودية، ومسح البيانات من أكثر من 30 ألف جهاز كمبيوتر، مما أثر على قدرة أرامكو السعودية على إمداد العالم بالنفط. كما وقع هجوم آخر بعد أسبوعين استهدف شركة راس غاز القطرية. وعلى الرغم من أن فيروس شمعون تمكن من وقف التوزيع في أرامكو السعودية، إلا أنه لم يتمكن من التأثير على إنتاج النفط. ورغم عدم قدرته على وقف الإنتاج، فإن احتمال وقوع مثل هذا الهجوم على البنية التحتية للنفط والغاز والبنية التحتية الحيوية بشكلٍ عام وارد دائمًا.

على سبيل المثال، نظرًا للمناخ الجاف الذي تتسم به بلدان منطقة الشرق الأوسط في الغالب، فإنها تُعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه، ولمعالجة هذه المشكلة اتجهت هذه البلدان إلى تحلية المياه كمصدرٍ بديل للمياه العذبة.[21] وبما أن الاتجاه العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتحول نحو المزيد من جهود تحلية المياه،[22] إذ تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل إلى حدٍ كبير على تحلية المياه؛ فإنها تصبح هدفًا جذابًا لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي من الممكن أن تتسبب في تعطيل إمدادات المياه إن تمكنت من تعطيل عدد من محطات تحلية المياه في المنطقة.

ومن بين الأهداف الأخرى المحتملة من البنية التحتية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط هي محطات الطاقة النووية. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها محطة الطاقة النووية الوحيدة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهناك خطط لدولٍ أخرى للتحول إلى الطاقة النووية لتنويع إنتاجها من الطاقة. وبالفعل، تبني مصر محطة الطاقة النووية الخاصة بها في الضبعة. كما أفادت تقارير عدة بأن المملكة العربية السعودية تخطط لبناء مفاعلين نوويين، وزيادة قدراتها النووية [23] حتى عام 2040. ويؤدي الهجوم الإلكتروني على محطات الطاقة النووية إلى مخاطر جسيمة ليس فقط على الدولة التي تقع فيها محطة الطاقة النووية ولكن على المنطقة بأكملها أيضًا إذا كان الضرر الناجم عن الهجوم الإلكتروني واسع النطاق. وأظهرت الحرب الروسية الأوكرانية بالفعل أن الجهات الفاعلة الحكومية شنت هجمات إلكترونية ضد محطات الطاقة النووية، كما أن البرمجيات الخبيثة الموجودة مثل "تريتون Triton"، التي أصابت شركة وولف كريك للتشغيل النووي الأمريكية ومصنعًا للبتروكيماويات في المملكة العربية السعودية،[24] لديها القدرة على خلق الكوارث في محطات الطاقة.

ومما سبق يتبين لنا الإمكانية الحالية للهجمات السيبرانية، ولكن مع دخول الذكاء الاصطناعي في المعادلة، فإنه سيؤدي إلى شن هجمات سيبرانية أكثر تطورًا وربما أكثر تدميرًا.

كيف سيزيد الذكاء الاصطناعي من تعقيد الفضاء السيبراني؟

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي موجود بالفعل وسيستمر في التحسن والتطور مع مرور الوقت. لذلك، من الضروري أن نفهم كيف يمكن للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الاستفادة من نماذج الذكاء الاصطناعي لتعزيز هجماتها السيبرانية التي لا تهدد الدول السيادية فحسب، بل تهدد الأفراد أيضًا.

ويمثل صعود الذكاء الاصطناعي وتوافره مشكلة تنشأ من ثلاثة عوامل رئيسية تنحصر في كيفية استخدامه وتبنيه بشكلٍ مستمر بالإضافة إلى تطويره. أولًا، مع استمرار نمو نماذج الذكاء الاصطناعي حتى أصبحت أكثر قوة ومتاحة بسهولة لعامة الناس، فإن استخدامها لأغراضٍ ضارة سيصبح بلا شك أكثر تأثيرًا. ويوجد بالفعل نموذجان على الأقل من نماذج الذكاء الاصطناعي المتاحة لعامة الناس والتي يتم تسويقها للاستخدامات الضارة، وتم تصميمها باستخدام نماذج لغوية كبيرة، [25] وهي التقنية المستخدمة نفسها لإنشاء "شات جي بي تيChatGPT" و"جيميني Gemini". وفي دراسة أُجريت عام 2023، توقع 78% من متخصصي تكنولوجيا المعلومات أن يشن شات جي بي تي هجومًا إلكترونيًا خطيرًا في غضون عامين، ويعتقد 71% منهم أن الجهات الفاعلة الحكومية كانت تستخدم بالفعل شات جي بي تي لأغراضٍ ضارة.[26]

ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي هو أنه سيقلل بشكلٍ كبير من حواجز الدخول أمام الجهات الفاعلة المهدِّدة، فضلًا عن تزويدهم بأدواتٍ قوية.

ومن الممكن بالفعل أن يدعم الذكاء الاصطناعي حملات التصيد الاحتيالي واسعة النطاق، مما يجعل من الصعب التعرف عليها باعتبارها جهات فاعلة مهددة تستفيد من الذكاء الاصطناعي لإرسال مراسلات أكثر واقعية تهدف إلى خداع المستخدمين، وعدم لفت نظرهم إلى النصائح التقليدية حول الانتباه إلى الأخطاء الإملائية أو النحوية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل ملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالفرد، ومن ثم إنشاء حملات تصيد مخصصة بمعدل أسرع، ومن المرجح أن تؤدي إلى معدلات نجاح أعلى من حملات التصيد الاحتيالي التقليدية.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لاستنساخ صوت الفرد من خلال استغلال العينات الموجودة بالفعل واستخدام الصوت المستنسخ في عدة أغراض بدءًا من إنشاء أغانٍ مزيفة إلى نشر معلومات مضللة، حيث يعد التطور السريع في مجال استنساخ الأصوات أمرًا ملحًا للغاية، إلى درجة أن الرئيس جو بايدن حذر من هذه التكنولوجيا في خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2024 بعد المكالمات الهاتفية التي أُجريت باستخدام صوته المستنسخ لأعدادٍ كبيرة من الناخبين في ولاية "نيوهامشير New Hampshire"، داعيةً إياهم للامتناع عن التصويت في الانتخابات،[27] ولكن يبدو أن شركة "أوبن أيه آي OpenAI" لم تصغِ إلى تحذيراته إذ أعلنت بعد شهرين من خطاب حالة الاتحاد لبايدن عن إطلاق أداة استنساخ قادرة على تقليد صوت الشخص من تسجيل مدته 15 ثانية فقط.[28]

ولا يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الهجمات الإلكترونية على التصيد الاحتيالي واستنساخ الأصوات فحسب، بل يمكن استخدامه لإنشاء سلالات جديدة تمامًا من البرامج الضارة. وعلى عكس البرامج الضارة التقليدية المشفرة مسبقًا، فإن البرامج الضارة التي ينشئها الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتطور باستمرار، مما يزيد من صعوبة اكتشافها والحماية منها، وهو ما يزيد من قدرتها على استهداف كلٍّ من البنية التحتية الحيوية والأفراد.

ثانيًا، مع استمرار تبني نماذج الذكاء الاصطناعي وانتشارها في الحياة اليومية، فقد تتحول أهداف الهجمات السيبرانية إلى نماذج الذكاء الاصطناعي نفسها. وعندما تتعلم نماذج الذكاء الاصطناعي فإنها تمر عمومًا بمرحلتين، هما مرحلة التدريب التي يتم فيها تعلم النموذج، ومرحلة النشر التي تنطوي على نشر النموذج لتوليد التنبؤات. ويمكن أن تحدث الهجمات الإلكترونية على نماذج الذكاء الاصطناعي في كلتا المرحلتين. وتحدث أخطر هذه الهجمات أثناء مرحلة التدريب، إذ يمكن أن تؤدي إلى قيام الجهات الفاعلة المهدِّدة بالتحكم في بيانات التدريب الخاصة بنموذج الذكاء الاصطناعي وتغييرها أو التحكم في معلمات النماذج نفسها فيما يُسمى بهجمات تسمم البيانات التي تسمح للجهات المهدِّدة بتخريب وتحريف مخرجات نموذج الذكاء الاصطناعي لصالحهم.

وأثناء مرحلة النشر، يمكن أن تحدث هجمات التهرب وهجمات الخصوصية. وتهدف هجمات التهرب إلى تغيير سلوك نموذج الذكاء الاصطناعي لصالح الجهة المهدِّدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون المركبات ذاتية القيادة على وجه الخصوص عرضة لهجمات التهرب التي يمكن لها مثلًا أن تشل قدرة الذكاء الاصطناعي على تحديد هوية المدنيين وتسجيلهم كمدنيين مما قد يتسبب في حدوث تصادمات.[29] وعلى الجانب الآخر، تحاول هجمات الخصوصية استخراج البيانات المستخدمة في تدريب النموذج أو استخراج معلومات حول النموذج نفسه.[30]

وأخيرًا، تتفاقم هذه المخاطر مع استمرار عملية تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي نفسها. ويتطلب تدريب نموذج ذكاء اصطناعي قوي قدرًا هائلًا من الموارد المتمثلة في رأس المال والطاقة والخبرات والوقت والتي تعاني أغلب دول العالم من نقص شديد فيها. ولسوء الحظ، أدت حواجز الدخول الكبيرة التي أشرنا إليها آنفًا إلى الحد من تنوع نماذج الذكاء الاصطناعي الناتجة، مما سيؤدي إلى تطوير العديد من نماذج الذكاء الاصطناعي بناءً على عددٍ قليل من النماذج الأساسية مثل "جي بي تي GPT 4" من شركة أوبن أيه آي وجيميني من جوجل، ونموذج الذكاء الاصطناعي Llama من ميتا.

إن الافتقار إلى تنوع نماذج الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى مخاوف كبيرة، يتمثل أولها في أنه إذا كانت معظم نماذج الذكاء الاصطناعي القوية تشترك في أصلٍ مماثل، فمن المرجح أن تنطوي على نقاط ضعف متماثلة، بل ومن المحتمل أن تؤثر ثغرة برمجية في نموذج أساسي واحد على كل نموذج آخر مبني عليه. وثانيًا، يبدو أن هناك شبه سباق تسلح بين المطورين الرئيسيين للذكاء الاصطناعي في الغرب. وقد أدت هذه الديناميكية شديدة التنافسية بالفعل إلى إطلاق نماذج ذكاء اصطناعي قوية ذات تحيزات كبيرة، مثل عملية توليد صور جيميني من جوجل التي تبالغ في التصحيح وترفض عرض صور الأشخاص البيض، والأخطر من ذلك أنها أدت أيضًا إلى تسريع التطوير وحشد الاستثمارات على حساب الأمان والسلامة، إذ قد يؤدي إنشاء نماذج متطورة دون توفير وسائل الأمان المناسبة لها إلى تعريض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بل والعالم بأسره للخطر.[31]

ما الذي ينبغي القيام به في منطقة الشرق الأوسط؟

كما تناولنا سابقًا، تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجالًا فريدًا للهجمات الإلكترونية، وما يزيد الأمر تعقيدًا هو اختلاف درجات التحول الرقمي في جميع أنحاء المنطقة واختلاف أهداف البلدان في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وخاصةً الإمارات العربية المتحدة والمملكة

شكل (1): نسبة مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النسبة المئوية للسكان اعتباراً من عام 2022

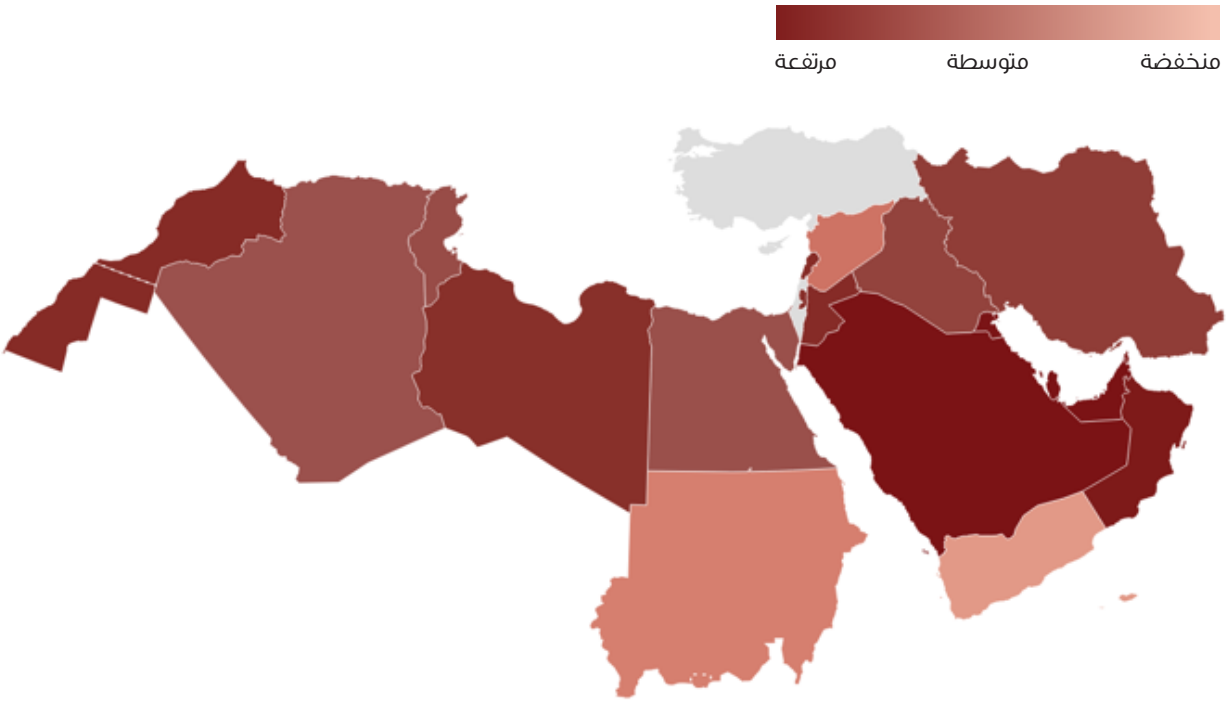

المصدر: World Bank

العربية السعودية. وقد استمر التحول الرقمي في جميع أنحاء المنطقة بمعدلاتٍ متباينة للغاية، حيث تتقدم دول مجلس التعاون الخليجي بانتظام على غيرها في المنطقة عبر مجموعة واسعة من المؤشرات،[32] إلى جانب قيامها بإطلاق المبادرات الوطنية بعيدة المدى، مما وضع دول مجلس التعاون الخليجي في طليعة الفضاء السيبراني بالمنطقة.

لا يخلو هذا الاتجاه نحو التحول الرقمي من المخاطر المرتبطة به، فمع دخول المزيد من القطاعات والصناعات إلى المجال الرقمي وزيادة ارتباطها به، يزداد خطر الهجمات السيبرانية بشكلٍ عام، فضلًا عن خطر وقوع هجوم سيبراني كبير له آثار بعيدة المدى. وبالفعل، أوقفت كيانات القطاع العام في الإمارات العربية المتحدة نحو 50 ألف هجمة سيبرانية يوميًا تتراوح من هجمات حجب الخدمة الموزعة إلى برامج الفدية، ومن المحتمل أن يواجه القطاع الخاص ثلاثة أضعاف هذا العدد من الهجمات.[33]

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل الهدف الأعلى قيمة للجهات الفاعلة المهدِّدة، فإنها قد لا تكون الأكثر عرضة لخطر الهجمات الإلكترونية. ويعني التدفق المستمر للهجمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي أن هناك حاجة أكبر إلى اليقظة في تلك الدول مقارنة ببقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذه الحاجة إلى اليقظة تدفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني المزيد من تقنيات الأمن السيبراني الحديثة، والأهم من ذلك أنها تجعل مجموعة واسعة من الأدوات التي تستخدمها الجهات الفاعلة المهدِّدة مألوفة لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يمنحها خبرة قيمة عند مواجهة الهجمات السيبرانية. وعلى الجانب الآخر، قد تكون أحدث تقنيات الأمن السيبراني والخبرات في مجال مكافحة الهجمات السيبرانية بعيدة المنال بالنسبة للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتخلف هذه البلدان عن دول مجلس التعاون الخليجي من حيث مستوى التحول الرقمي ومحو الأمية الرقمية، مما يخلق تحديًا مزدوجًا يتمثل في محدودية الموارد اللازمة للحماية من الهجمات السيبرانية التي تتطور على نحوٍ متزايد، بالإضافة إلى احتمال وقوع هجوم ناجح يؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور في المبادرات الرقمية تمامًا، وهو ما يؤدي إلى تعطيل التقدم بشكلٍ كبير أو حتى عكس اتجاهه.

شكل (2): مؤشر نضج الحكومة الرقمية

اعتباراً من مارس 2023

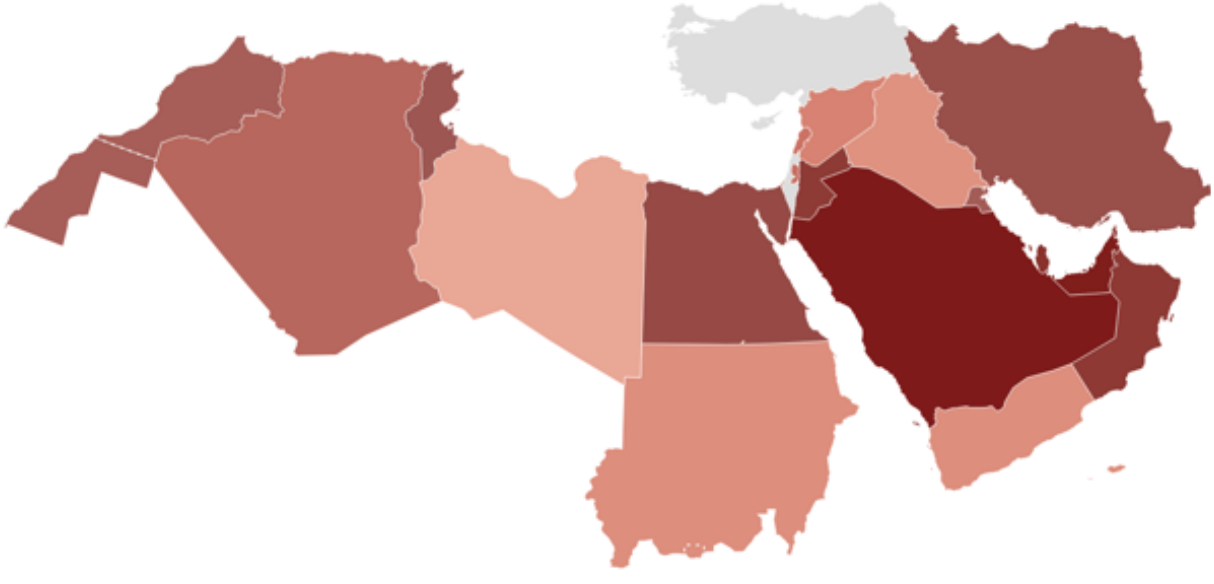

أطلقت مجموعة البنك الدولي مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI) في عام 2020 كمؤشر مركب يتألف من 48 مؤشرًا رئيسيًا لقياس الجوانب المهمة لأربعة مجالات تركز على مدى نضج الخدمات الحكومية الرقمية في 198 اقتصادًا تتمثل في دعم الأنظمة الحكومية الأساسية، وتعزيز تقديم الخدمات، وتعميم مشاركة المواطنين، وتعزيز عوامل تمكين التكنولوجيا الحكومية.

المصدر: World Bank

ومن المتوقع أن تتفاقم هذه المشكلات مع زيادة توافر الذكاء الاصطناعي وتبنيه على نطاقٍ أوسع، بل وستزداد تعقيدًا بسبب أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في تطوير الذكاء الاصطناعي. ويتمتع كلا البلدين بمصادر وفيرة للتمويل والطاقة اللتين تُعدان في بلدانٍ أخرى قيودًا كبيرة على عملية تطوير الذكاء الاصطناعي، مما يوفر لهما ميزة كبيرة على البلدان الأخرى في المنطقة بل وفي العالم بأسره، وتهدفان لأن تصبحا قائدين عالميين في مجال الذكاء الاصطناعي، وإن كان ذلك من خلال أساليب مختلفة.

وقد ترددت عدة أنباء على نطاقٍ واسع بأن المملكة العربية السعودية تخطط لإنشاء صندوق بقيمة 40 مليار دولار للاستثمار في الذكاء الاصطناعي، مما يجعلها أكبر مستثمر منفرد في العالم في مجال الذكاء الاصطناعي. ورغم أنه ليس من الواضح بعد أين وكيف سيتم توجيه تلك الأموال، إلا أنه بإمكان المملكة العربية السعودية من خلال هذا الاستثمار الضخم المحتمل أن تضع نفسها في قلب أي تطور كبير في مجال الذكاء الاصطناعي.

على الجانب الآخر، تُعتبر سياسة الذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة أكثر تطورًا وتجسيدًا من سياسة المملكة العربية السعودية، حيث قامت الإمارات العربية المتحدة بالفعل بتطوير وإطلاق نموذجين للذكاء الاصطناعي، وهما نموذج "جيس Jais" الذي يُعد أول نموذج عربي للذكاء الاصطناعي،[34] ونموذج فالكون الذي طوره مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة. ويعتبر الكثيرون أن نموذج فالكون مثير للإعجاب بشكل خاص نظرًا لأنه تم تطويره من قبل الإمارات العربية المتحدة دون أن تكون لديها الموارد المتاحة لكل من الولايات المتحدة والصين، فضلًا عن إصداره كمصدر مفتوح للجمهور، وهي الخطوة التي يرفض العديد من مطوري الذكاء الاصطناعي اتخاذها.

يتضمن هدف دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي توفير تسهيلات وحوافز عدة لجذب مطوري الذكاء الاصطناعي إليها، إذ تشمل هذه الحوافز كل شيء، بدءًا من توفير الظروف المواتية، وعدم فرض ضريبة على الدخل، إلى سَنّ قوانين بيانات أكثر مرونة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يُشكل أحد هذه الحوافز المتمثل في تخفيف لوائح الذكاء الاصطناعي

خطرًا كبيرًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنه مع بدء العالم في التأقلم مع الذكاء الاصطناعي وتداعياته، فإنه يتم سن لوائح أكثر صرامة لتنظيم تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل الذكاء الاصطناعي أكثر أمانًا وخاضعًا للرقابة. ولكن لجذب مطوري الذكاء الاصطناعي الذين قد يشعرون بأنهم مقيدون باللوائح، قد تلجأ الإمارات العربية المتحدة إلى فك قيود الرقابة بعض الشيء، ويبدو أن هذا هو الاتجاه الذي تميل إليه، حيث قال الأمين العام لمجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة: "نعم، نحن بحاجة إلى بعض الضوابط والتوازنات. ولكن في العديد من البلاد، يكون الأمر مبالَغًا فيه".[35]

وفي حين أن استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة توفر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصةً لتكون في طليعة التحول التكنولوجي والوصول الآمن إلى التطورات المستقبلية، فإن هذه الطموحات تأتي مع مخاطر كبيرة. وحتى بالمقارنة بالقيود الحالية، فإن التراخي في الرقابة على نماذج الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى تطوير وانتشار نماذج معيبة أو ضارة. ويشكل احتمال أن تصبح المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركزين للذكاء الاصطناعي غير المنظم تهديدًا خطيرًا لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي لشن هجمات إلكترونية ضد البلدان الأقل تقدمًا في التكنولوجيا الرقمية، مما قد يُعيق التنمية، أو في أسوأ الأحوال يسبب أضرارًا كارثية للمنطقة.

ولتفادي هذا السيناريو، ينبغي وضع المزيد من اللوائح ليس فقط في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكلٍ عام. وتقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في هذا التطور مسئولية تجاه البلدان الأخرى بالمنطقة لضمان التبني الصحيح للتكنولوجيات، مع تقديم رؤاها حول كيفية الحماية من الهجمات السيبرانية بجميع أشكالها.

ولا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقوم بذلك بمفردها، بل يتطلب الأمر جهدًا تعاونيًا من جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالفعل، أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء الأمن السيبراني[36] العرب للمساعدة في التعاون بمجال الأمن السيبراني ودعت جميع الأطراف إلى التعاون الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي، ولكن بما أن مواقع الجامعة العربية تُعتبر غير آمنة من قبل مختلف متصفحات الإنترنت، فإنها قد لا تكون المنظمة الأكثر ملاءمة أو فاعلية لقيادة مثل هذه الجهود.

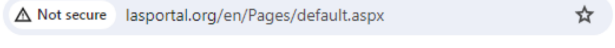

وبغضّ النظر عن المنظمة التي ينبغي لها أن تقود هذه المهمة، فلا بد من بذل المزيد من الجهود الآن قبل فوات الأوان لأن الواقع تجاوز مرحلة مناقشة ما إذا كانت الهجمات السيبرانية الكارثية المدعومة بالذكاء الاصطناعي ستحدث من عدمه، وبات يدفعنا نحو مناقشة متى ستحدث تلك الهجمات.

المـــراجع

1. Nichols, Michelle. "Exclusive: UN Experts Investigate 58 Cyberattacks Worth $3 Bln by North Korea | Reuters." Reuters, February 8, 2024. https://www.reuters.com/technology/cybersecurity/un-experts-investigate-58-cyberattacks-worth-3-bln-by-north-korea-2024-02-08/.
2. Freeze, Di. "Cybercrime to Cost the World $10.5 Trillion Annually by 2025." Cybercrime Magazine, April 27, 2021. https://cybersecurityventures.com/cybercrime-damages-6-trillion-by-2021/.
3. The Law of Cyber-Attack, Oona A. Hathaway, Rebecca Crootof, Philip Levitz, Haley Nix, Aileen Nowlan, William Perdue & Julia Spiegel*
4. Cohen, M. S., Freilich, C. D., & Siboni, G. (2015). Israel and Cyberspace: Unique Threat and Response. International Studies Perspectives, ekv023. doi:10.1093/isp/ekv023
5. "What Is a Threat Actor?" IBM, May 10, 2023. https://www.ibm.com/topics/threat-actor.
6. Knowlton, Brian. "Military Computer Attack Confirmed." The New York Times, August 25, 2010. https://www.nytimes.com/2010/08/26/technology/26cyber.html?_r=1&ref=technology.
7. J. Lynn III, William. "Defending a New Domain." Foreign Affairs, September 1, 2010. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2010-09-01/defending-new-domain.
8. Mueller, Robert S., Report on the investigation into Russian interference in the 2016 presidential election: Submitted pursuant to 28 C.F.R. §600.8(c) § (n.d.).
9. Fruhlinger, Josh. "Stuxnet Explained: The First Known Cyberweapon." CSO Online, August 31, 2022. https://www.csoonline.com/article/562691/stuxnet-explained-the-first-known-cyberweapon.html.
10. Zetter, Kim. Countdown to Zero Day: Stuxnet and the Launch of the World's First Digital Weapon. New York: Crown Publishers, 2014.
11. "Flame" Computer Virus Strikes Middle East; Israel Speculation Continues." CBS News, May 29, 2012. https://www.cbsnews.com/news/flame-computer-virus-strikes-middle-east-israel-speculation-continues/.
12. Cohen, M. S., Freilich, C. D., & Siboni, G. (2015). Israel and Cyberspace: Unique Threat and Response. International Studies Perspectives, ekv023. doi:10.1093/isp/ekv023

13. Hay Newman, Lily. "The Leaked NSA Spy Tool That Hacked the World." Wired, March 7, 2018. https://www.wired.com/story/eternalblue-leaked-nsa-spy-tool-hacked-world/.

14. "What Is WannaCry Ransomware?" Kaspersky, March 21, 2024. https://www.kaspersky.com/resource-center/threats/ransomware-wannacry.

15. "TSMC WannaCry Hits Ot Plants with a Hefty Price Tag." Skybox Security, October 8, 2018. https://www.skyboxsecurity.com/blog/tsmc-wannacry.

16. Griffin, Andrew. "Chernobyl's Radiation Monitoring System Has Been Hit by the Worldwide Cyber Attack." The Independent, June 27, 2017. https://www.independent.co.uk/tech/chernobyl-ukraine-petya-cyber-attack-hack-nuclear-power-plant-danger-latest-a7810941.html.

17. "Phishing Activity Trends Reports - 4Q 2023." APWG, November 13, 2023. https://apwg.org/trendsreports/.

18. Griffith, Charles. "The Latest Phishing Statistics (Updated May 2024): Aag It Support." AAG IT Services, May 1, 2024. https://aag-it.com/the-latest-phishing-statistics/.

19. Gonzalez, Gloria, Ben Lefebvre, and Eric Geller. "'jugular' of the U.S. Fuel Pipeline System Shuts down after Cyberattack - Politico." Politico, May 8, 2021. https://www.politico.com/news/2021/05/08/colonial-pipeline-cyber-attack-485984.

20. "Colonial Pipeline Boss Confirms $4.4m Ransom Payment." BBC News, May 19, 2021. https://www.bbc.co.uk/news/business-57178503.

21. Walton, Molly. "Desalinated Water Affects the Energy Equation in the Middle East – Analysis." International Energy Agency, January 21, 2019. https://www.iea.org/commentaries/desalinated-water-affects-the-energy-equation-in-the-middle-east.

22. Ibid.

23. "Saudi Arabia Reiterates Plans for Nuclear Energy." World Nuclear News, September 28, 2023. https://www.world-nuclear-news.org/Articles/Saudi-Arabia-reiterates-plans-for-nuclear-energy.

24. Benner, Katie, and Kate Conger. "U.S. Accuses 4 Russians of Hacking Infrastructure, Including Nuclear Plant." The New York Times, March 25, 2022. https://www.nytimes.com/2022/03/24/us/politics/russians-cyberattacks-infrastructure-nuclear-plant.html.

25. https://www.trustwave.com/en-us/resources/blogs/spiderlabs-blog/wormgpt-and-fraudgpt-the-rise-of-malicious-llms/

26. Singh, Shishir. "IT Leaders Predict Chatgpt-Enabled Cyberattacks Are Imminent." BlackBerry Blog, February 2, 2023. https://blogs.blackberry.com/en/2023/02/it-leaders-predict-chatgpt-enabled-cyberattacks-are-imminent.

27. Garrity, Michael S. "Voter Suppression AI Robocall Investigation Update." New Hampshire Department of Justice, February 6, 2024. https://www.doj.nh.gov/news/2024/20240206-voter-robocall-update.html.

28. Metz, Cade. "OpenAI Unveils A.I. Technology That Recreates Human Voices." The New York Times, March 29, 2024. https://www.nytimes.com/2024/03/29/technology/openai-voice-engine.html.

29. Dede, G., Hamon, R., Junklewitz, H., Naydenov, R., Malatras, A. and Sanchez, I., Cybersecurity challenges in the uptake of artificial intelligence in autonomous driving, EUR 30568 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2021, ISBN 978-92-76-28646-2, doi:10.2760/551271, JRC122440.

30. Vassilev A, Oprea A, Fordyce A, Anderson H (2024) Adversarial Machine Learning: A Taxonomy and Terminology of Attacks and Mitigations. (National Institute of Standards and Technology, Gaithersburg, MD) NIST Artifcial Intelligence (AI) Report, NIST Trustworthy and Responsible AI NIST AI 100-2e2023. https://doi.org/10.6028/NIST.AI.100-2e2023.

31. Harris, Edouard, Jeremie Harris, and Mark Beall. "An Action Plan to Increase the Safety and Security of Advanced AI." Gladstone AI, February 26, 2024. https://www.gladstone.ai/action-plan#action-plan-overview.

32. "The ITU Datahub." International Telecommunication Union. Accessed May 19, 2024. https://datahub.itu.int/.

33. Abbas, Waheed. "UAE Government Entities Thwart 50,000 Cyberattacks a Day." Khaleej Times, January 29, 2024. https://www.khaleejtimes.com/uae/uae-government-entities-thwart-50000-cyberattacks-a-day.

34. Kerr, Simeon, and Madhumita Murgia. "UAE Launches Arabic Large Language Model in Gulf Push into Generative AI." Financial Times, August 30, 2023. https://www.ft.com/content/ab36d481-9e7c-4d18-855d-7d313db0db0d.

35. Perrigo/Dubai, Billy. "The UAE Is on a Mission to Become an AI Power." Time, March 22, 2024. https://time.com/6958369/artificial-intelligence-united-arab-emirates/.

36. Noureldin, Ola. "Arab League Forms Cybersecurity Ministerial Council To Combat Growing Threats." Forbes ME, September 11, 2023. https://www.forbesmiddleeast.com/innovation/cybersecurity/arab-league-establishes-council-of-arab-ministers-of-cybersecurity-to-combat-growing-threats.

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث. ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

www.habtoorresearch.com